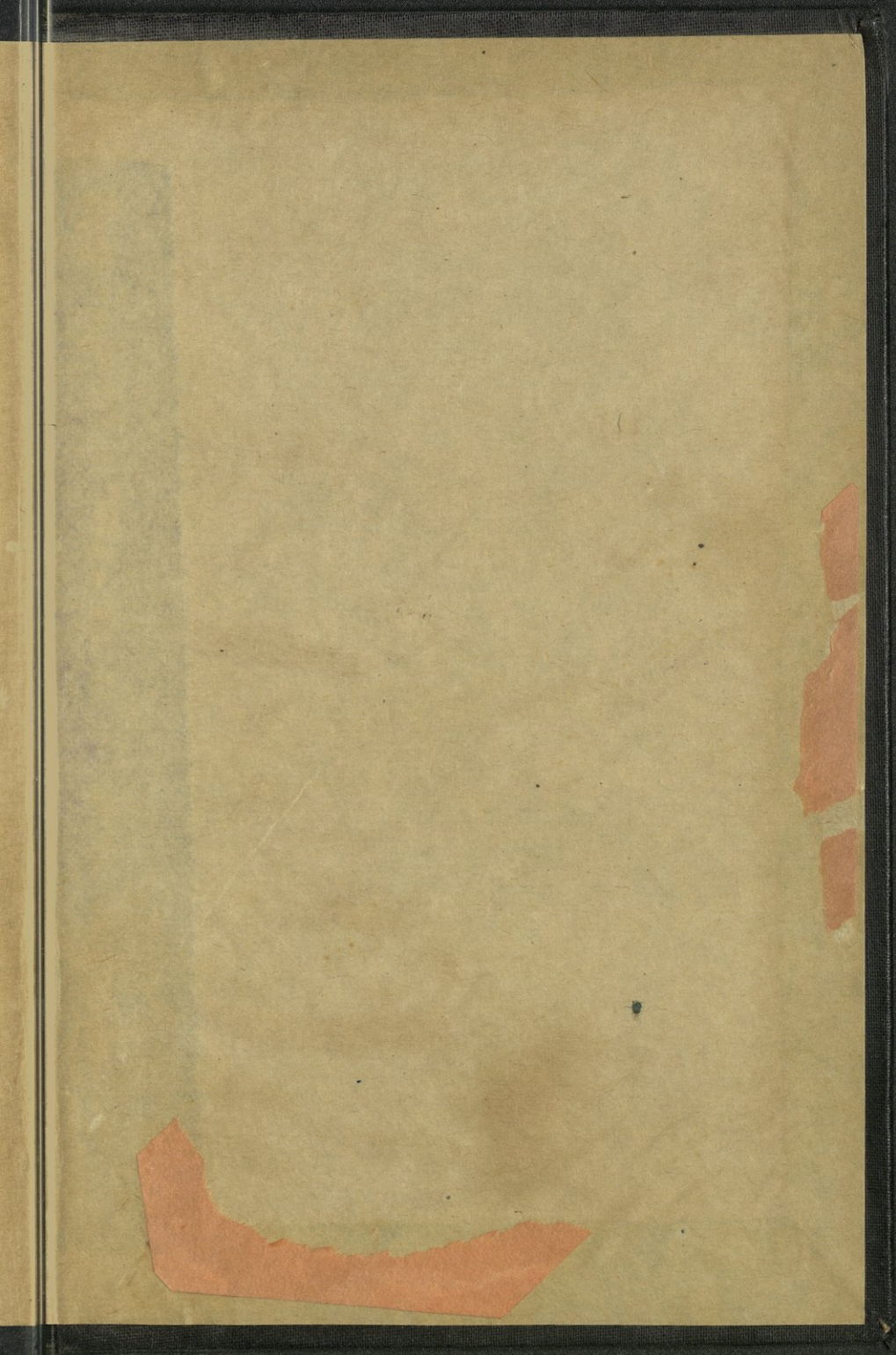


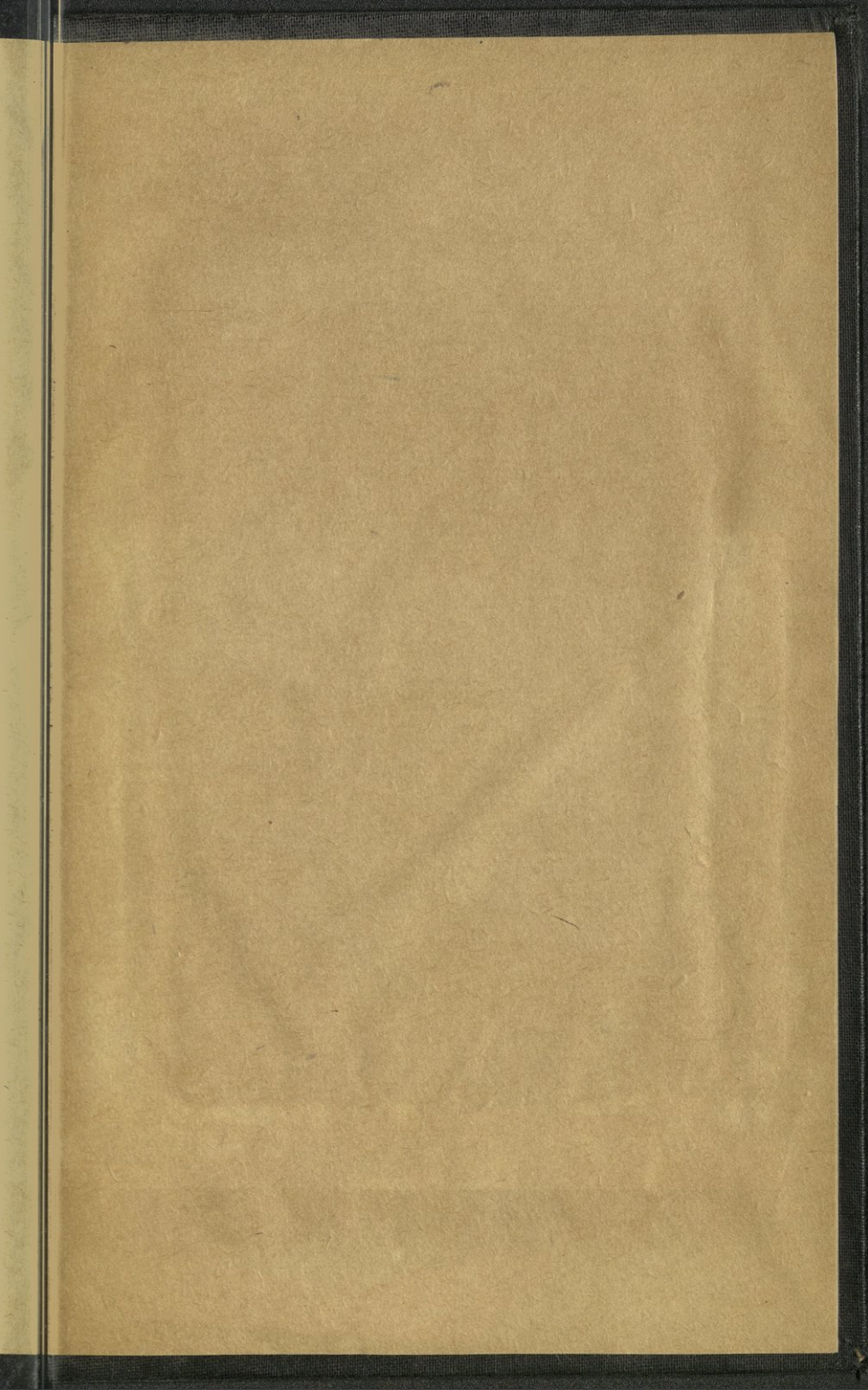
الشيبي

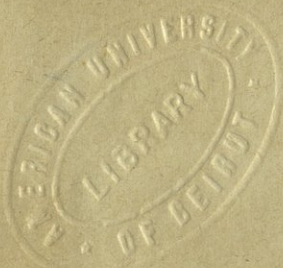
الاهداف الاستراتيجية



150

4

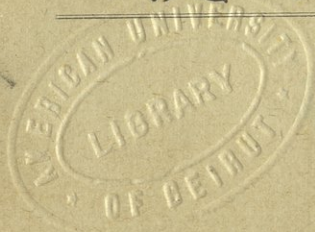






338.91
Sh53aA
C.1

دار الیقظة العربیة للنالیف والترجمة ونشر



احمد الشیبانی

الأهداف الاستعمارية

وراء

مروع مارشال



حقوق الطبع والنشر والترجمة
محفوظة

مَنشورات دار اليقظة العربية بدمشق

المقدمة

تمخض القرن الثامن عشر في القارة الاوروبية عن قوى استعمارية فتيمة ممثلة ببريطانيا وفرنسا والمانيا ولم يكسد ذاك القرن يلفظ ما تبقى له انفاً حتى بدأت تلك القوى تقترف جرائمها الاستعمارية وتقوم بفتوحاتها التوسعية وتقسّم العالم فيما بينها وتقسّم الكرة الارضية الى مناطق نفوذ لها . ولكن ذاك التقسيم لم يحل دون اصطدام مصالح تلك القوى بعضها ببعض وتصادم سياساتها التوسعية الناشئة عن ما يسميه التاريخ بالمجالات الحيوية وعلم الاقتصاد بالاحتياجات المادية الناشئة عن نمو وتضخم التجهيزات الصناعية وفائض انتاج تلك التجهيزات والمصانع وحاجة السلع الملحة للاسواق التجارية الواسعة .

وساد القرن التاسع عشر التنافس التجاري الشديد بين تلك القوى والصراع في سبيل استملاك موارد المواد الأولية ومواد الخلم وقد نشأت عن مبدأ التنافس الحروب التي عرفناها أو قرأنا عنها في التاريخ .

وقد تمكنت بعض الدول الاوروبية نتيجة لحروبها بعضها ضد بعض أو لفتوحاتها الاستعمارية من استثمار معظم القارة الاسيوية وافريقيا

وأجزاء كبيرة من قارات العالم الاخرى . واصبحت مهمة الشعوب
المستعمرة تقتصر في تنمية ثروة المستعمرين وإغناء ثرائهم . ووافقت
الفتوحات التوسعية المجازر والارهاب والمظالم ولطخت الجرائم البشعة
كل صفحة من صفحات تاريخ اوربا الحديث .

جاء القرن العشرين وانتهت الحرب العالمية الثانية وكان لظهور
وسائل النقل والمواصلات وليقظة الشعوب المستعمرة ونهضتها ولثورات
الأمم المستعبدة ووثباتها ان اتخذ الاستعمار لوناً جديداً من ألوانه ودخل
في مرحلة تاريخية جديدة من مراحل هذه المرحلة هي التي يمتازها
الاستعمار اليوم والتي تعرف بمرحلة المعاهدات السياسية والاتفاقات
الاقتصادية والتجارية والتي تعقد بين بلدان تنتقل من مرحلة الاستعمار
السافر اي مرحلة الاحتلال العسكري الى مرحلة الاستعمار المقتنع اي
مرحلة الامتيازات السياسية والاقتصادية والتجارية . . . فبريطانيا مثلاً
قبلما تنهي احتلالها العسكري للهند اشترطت على دولتي الهند والباكستان
دخولهما في نظام «الدومينيون» وذلك كي تضمن للشركات ولرؤوس
الاموال البريطانية الاستمرار في استغلال الثروات الهائلة لحساب ارباب
المال والصناعات من البريطانيين .

هذا نوع جديد في السياسة الاستعمارية وهناك نوع شبيه له وهو
المحاولات البريطانية الحالية التي تقوم بها عن طريق صديقيها الحميمين
ملك شرق الاردن ونوري السعيد واعني بهذه المحاولات مفاوضات

بريطانيا لتنفيذ مشروع سوريا الكبرى وذلك كي تتمكن من تسهيل
اعمال شركاتها واستثمار مرافق الحياة العامة في سوريا وحرمان الشعب
السوري من خيرات بلاده .

هذا هو التبدل الجديد الذي طرأ على السياسة الاستعمارية فلقد
مضى عهد الاستعمار المسلح ، عهد الفتوحات العسكرية واصبحت نقطة
الشعوب ووعيا يحولان ويمرقلان أي اتجاه استثمائي استعماري مدعوم
بالقوة السافرة ولهذا اضطر الاستعمار ان يتهج منهجاً جديداً لتوطيد
سلطانه والمسد بعمره في البلدان التي هي اضعف منه اقتصادياً . وهذا
التهج هو كما قلت في السابق الاتفاقات السياسية والاقتصادية والتجارية .

ولقد برعت الولايات المتحدة في انتهاج هذه السياسة ومشروع
ماوشال وقرارات مؤتمر هافانا الوارد بمخبرها في كتابي هذا خير
مصدق لقولي .

وانني إذ اطالع هذا التهج الجديد في السياسة الاستعمارية اعاجله
كمعربي تعاواني اشتراكي مؤمن بضرورة رفع المظالم التي انزلها الاستعمار
بالشعوب العربية والاسلامية وبضرورة تطبيق العدالة الاجتماعية بين
جماهير العرب والمسلمين عن طريق إنماء الثروات الوطنية واستغلال
خيرات العالم العربي بأيدي عربية وحساب مصالح الشعوب العربية .

وهذا امر ليس بالمستحيل تحقيقه على شعوب تجمعت ارادتها حوله وكل
ما نحتاجه هو عزم صادق وشديد ونظام تقديمي جديد

وقبل ان اختتم هذه المقدمة استسمح القراء عذراً عن ما يرد في
في هذا الكتاب من اخطاء مطبعية حاولت كل ما استطعت ان اتجنب
ورودها ولكن

دمشق في ١ شباط سنة ١٩٤٩



الفصل الاول

تطور السياسة الاميركية

بدأت الولايات المتحدة الاميركية ، منذ أوائل القرن التاسع عشر تبدل سياستها الخارجية وتعديل برامجها وتعزف عن المبادئ الانعزالية التي دانت بها أمداً ليس بالقصير من الزمن .

فبعد أن كانت هذه الدولة لا تكثر أو تبدي أدنى اهتمام او التفات لما يقع في القارة الأوروبية من حوادث وأحداث ، أو بما تقوم به أوروبا من حروب استعمارية ، وقنوحات توسيعية في آسيا وافريقيا وغيرها من أقطار العالم . نرى أن الولايات المتحدة أخذت منذ سنة ١٩٣٢ أي منذ استلام روزفلت الحكم تتداخل تداخلاً فعلياً لا شكلياً في كل أمر أو حادثة تقع في أي بلد من بلدان العالم وتحاول أن تفرض رأيها وتسعى الى أن يحل جميع المشاكل الدولية متفقاً ومصالحها .

فما السر في هذا التطور الغريب العجيب الذي طرأ على سياسة هذه الدولة فجاء منافياً لأبسط القواعد الأساسية التي استنتجها الساسة الاميركيون دستوراً لسياسة الولايات المتحدة وتنظيم علاقاتها المباشرة وغير المباشرة بالعالم ؟

ان السر لا ينحصر في أن اميركا قطر يدين بمثل عليا اصدق ما توصف بها أمها مثل اميركية ، بل لان مركز الصناعات وتركز رؤوس الاموال وطغيان الانتاج الاميركي طغياناً فاق إلى حد كبير القدرة الشرائية لدى المواطن الاميركي فاصبحت والحيال معها السوق الداخلية عاجزة عن ان تمتص ذاك السيل الجارف من السلع والبضائع وتؤمن الارباح لارباب الصناعات وملاك الانتاج من الرأسماليين الاميركيين الذين لم يتبق امامهم حيال هذه الحقيقة سوى إيجاد الاسواق الخارجية لبضائعهم ومنتجاتهم وهذا مما اضطر حكومة الولايات المتحدة التي تمثل كبار ملاك الانتاج وأرباب المصارف والبنوك الى أن تبذل سياستها وتقلبها رأساً على عقب فتدخل في الشؤون العالمية لتخلق لها مركزاً سياسياً يمكنها من حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية ويساعد رؤوس

الاموال الأميركية الموظفة في الخارج على النمو والسيطرة
على اقتصاديات العالم .

ولهذا يتوجب علينا اذا اردنا ان نفهم الاسس والقواعد
الجديدة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية ان ندرس تطور
الاقتصاد الاميركي ونموه والمحاولات التوسعية للرأسمالية
الاميركية في العالم .

بعد أن تركز الانتاج الاميركي وانشئت الشركات
الاميركية المتحدة (CORPORATIONS) والموحدة
(TRUST) وبدأ شبح الاحتكارات الاميركية يلقي ظله
على العالم الرهيب . اخذ نفوذ الرأسمالية الاميركية يتسرب
الى اميركا الجنوبية التي كان معظمها خاضعاً لحكم اقطاعي اسباني
وبرتغالي ومتأثراً بشتي التيارات السياسية الأوربية . وهنا
صدر تصريح الرئيس « مونرو » المشهور والقائل بان القارة
الاميركية للاميركيين وان الولايات المتحدة لن تطبق
استعماراً جديداً لاية بقعة من بقاع اميركا .

اما العوامل الحقيقية التي حدثت بالرئيس « جيمس
مونرو » الى اصدار مثل هذا التصريح ، الذي أدخل تعديلاً

جوهريا على سياسة الولايات المتحدة فهي ليست عوامل
انسانية او سياسية بل عوامل اقتصادية اقتضتها مستلزمات
الرأسمالية الاميركية التي وجدت ان تكاثر رؤوس أموالها
وتناسلها وتوسع تجارتها وازدياد مباحها لن يتم إلا إذا ساد
أميركا الجنوبية الهدوء والاستقرار، وهذا لا يحدث الا اذا
تمتعت المستعمرات في جنوبي اميركا باستقلالها السياسي
وميادتها الوطنية ولهذا عاضدت كل حركة تحريرية نشأت
ونشطت في أميركا الجنوبية واستهدفت الخلاص من نير
الاستعمار الأوروبي .

وقد اتفقت في تلك الفترة من الزمن مصالح الطبقتين
الراسمالتين البريطانية والاميركية على ذلك الغرض فعاضدت
بريطانيا ايضا الثورات الأهلية ضد الاسبان والبرتغاليين وقدم
اللورد « كشرين » « COCHRANE » للشوار كل ما تمتلك
الطبقة الرأسمالية البريطانية من مساعدات وامدادات وذلك
لان هذه الطبقة لمست بان هناك امبراطورية تجارية جديدة
تنشأ في اميركا الجنوبية وتغري اسواقها ومواردها الاولى
المغامرين البريطانيين باستغلالها واجتناء الارباح منها فرفع

تجار لندن عريضة الى الحكومة البريطانية يطالبونها فيها
بوجوب تنظيم العلاقات التجارية بين بريطانيا واميركا الجنوبية
وتأمين المواصلات التجارية معها عن طريق الاعتراف رسميا
بالمستعمرات النائرة دولاً مستقلة ذات سيادة وقد حقق وزير
الخارجية البريطانية آنذاك المدعو « كاننج » رغبة تجار لندن
فاعترفت الحكومة البريطانية باستقلال بلدان اميركا الجنوبية
وبالاثوار حكومات شرعية لبلادهم .

ولقد كان من المتفق عليه بين الحكومة البريطانية
وحكومة الولايات المتحدة الاميركية حينذاك ، ان يصار
الى الاعتراف باستقلال تلك البلدان باصدار اعلان مشترك في
لندن وواشنطن ولكن وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك
المسمى « جون كوينزي آدمز » اراد ان لا يقيد طموح
الرأسمالية الاميركية في استغلال اميركا الجنوبية فنصح
حكومته باصدار تصريح خاص بها ومستقل عن اعتراف
الحكومة البريطانية باستقلال اميركا الجنوبية فاصدر « مونرو »
تصريحه الذي جاء مستنكراً اي نشاط اوروبي في جنوبي
اميركا اكان ذلك النشاط سياسيا ام اقتصاديا ، وبكلمة اوضح

رأى الرئيس « مونرو » بأنه لا يحق لرأسمالية غير اميركية ان تستغل بلدان اميركا الجنوبية ولهذا فان الانسجام بين الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا لم يعمر طويلا في تلك البقعة من العالم اذ سرعان ما بدأت المزاومة الشديدة بينهما والمنافسة القاسية على اغتصاب تلك الأسواق واستعمارها .

وكانت بريطانيا قبل بدء التوسع الاقتصادي الاميركي في اميركا الجنوبية تكاد تحتكر اسواق جميع الجمهوريات الاميركية الجنوبية وتحكم في صناعاتها ومواردها الاولى فلقد بلغت الاموال البريطانية المستثمرة في اميركا الجنوبية حتى نهاية سنة ١٩١٣ مبلغاً قدره ، ٣٨٣٦ (١) مليون دولار بينما لم تتجاوز الاموال الاميركية المستثمرة في تلك المنطقة ١٧٣ مليون دولار ولكن سرعان ما اخذت رؤوس الاموال الاميركية تدفق على اميركا الجنوبية فقفز رقمها من ١٧٣ مليون دولار عام ١٩١٣ الى ٢٢٩٤ مليون دولار عام ١٩٣٧ وهذا مما جعل الرأسمالية البريطانية ترتجف هلعاً وفرعاً على مصالحها من رؤوس الاموال الاميركية وقد اوجدت المزاومة القاسية بين

(1) E CONOMIC ALMANAC (44-45) P. 81

ايكونمك الماناك (٤٤ — ٤٥) صفحة ٨١

الشركات الاميركية والبريطانية في بلدان جنوبي اميركا ،
القوضى وعدم الاستقرار السياسي في تلك الدول فكانت كل
واحدة من الرأسماليتين الاميركية البريطانية تكيد
للأخرى عن طريق تدخلها في شؤون البلاد الداخلية فعدت
جمهوريات اميركا الجنوبية ميداناً فسيحاً للشورات الأهلية
واصبحت محاولة قلب نظام الحكم القائم امراً طبيعياً لا يستغرب
العالم حدوثه في جنوبي اميركا وذلك لأن الرأسمالية البريطانية
مدفوعة من حب المحافظة على مصالحها وتنمية قدرتها على
الوقوف في وجه المزاومة الاميركية ، اخذت تساعد
الاشخاص المواطنين الذين تتوسم فيهم الاستعداد لتأجير
نفوسهم لها والدفاع عن مصالحها فتعاضدهم في انشاء احزاب
سياسية منظمة تستهدف الاستيلاء على السلطة السياسية لسن
التشريعات والقوانين التي تحمي نشاط الشركات البريطانية من
منافستها الخطرة رأسمالية الولايات المتحدة .

وقد وجدت الشركات الاميركية العاملة في جنوبي اميركا
ان الوقوف في وجه المزاومة البريطانية والاحزاب السياسية
الوطنية المناصرة لشركات بريطانيا يقتضيها هي الأخرى ان

تخلق احزاباً سياسية موالية لها تقاوم مخلوقات بريطانيا
السياسية .

ومما ورد يتضح لنا بان الفوضى الادارية والسياسية التي
غمرت بلدان اميركا الجنوبية ودولها لا تعود اسبابها الى تباين
مبادئ الأحزاب فيها بل الى التعارض الجلي الواضح بين
مصالح الرأسماليتين البريطانية والأميركية .

ولقد استطاعت الشركات الأميركية بفضل نظام
الانتاج الأميركي الحديث وقرب الولايات المتحدة من اميركا
الجنوبية ، أن ترغم بريطانيا على التخلي لها عن مركزها
الاقتصادي في دول جنوبي اميركا .

وبينما كانت الرأسمالية الأميركية تخوض حربها الاستثمارية
ضد بريطانيا في أميركا الجنوبية كانت في الوقت ذاته
تؤسس لنفسها قواعد انطلاقية لاستغلال الصناعات الأوروبية
وتوظيف رؤوس أموالها فيها فعمدت شركة «الجنرال إلكتريك»
وهي أكبر شركة أميركية احتكارية للهندسة الكهربائية مع
الشركة الألمانية الاحتكارية AEG الكهربائية اتفاقاً وقع
بينهما في عام ١٩٢٢ (١) ونص على وجوب تبادل الاختراعات

والمشورة الفنية واقتسام الاسواق العالمية بينهما غير أن الشركة
الاميركية لم تكتف بهذا الاتفاق بل انها حاولت أن تخضع
شريكها لنفوذها المطلق فاشترت ٣٠٪ من أسهم الاحتكار
الالمانى .

وقد وافق نمو الرأسمالية الاميركية احتكار شامل
مطلق وساعدت الحرب العظمى الأولى على تدعيم الاحتكارات
وتوطيد سلطانها في الولايات المتحدة وخارجها لأنه حينما
نشبت الحرب العالمية الأولى نظمت حكومة الولايات المتحدة
الانتاج الصناعى الثقيل منه والمتوسط على أساس قاعدة
الاحتكار فاستغل ممولو الاحتكارات وملاكوها هذه الفرصة
السانحة فوسعوا نفوذهم وشملت سيطرتهم شتى المرافق العامة
فقضوا بذلك على شركات كثيرة أثبت أن تنضم اليهم أو
عجزت عن أن تقف أمامهم ، فساد التنظيم الاحتكارى
الصناعات الاميركية التي تضخم انتاجها وتضاعفت
أرباحها وتمكنت من فرض شروطها وأسعارها على الأسواق
الداخلية والمنافسة في الأسواق الخارجية .

وبالجدول الآتى بيانات تقريبية عن المستوى الذي بلغه

تحكير الانتاج الأميري (يخرج من هذا الجدول الاتفاقات
الكارتلية والنقاية)

(١)

الصناعة	السنة	عدد المشروعات الاقتصادية	درجه شمولها صناعة معينة %	درجه شمول أعظم الاحتكارات لصناعة معينة %
حديد خام	١٩٣١	٤	٦٠	٥٠-٤٥
بتروول	١٩٣٢	١	٥٠-٤٥	٥٠-٤٥
صلب	١٩٣٢	٢	٦٠	٤٠
نحاس	١٩٣٣	٥	٩٨	٣٧
سيارات	١٩٣٣	٣	٨٩	٥٠
آلات زراعية	١٩١٨	١	٦٥	٦٥
هندسة كهربائية	١٩٢٢	٢	٨٠-٧٥	٥٠-٤٠
تلفون وتلغراف	١٩٣٠	١	٧٥	٧٥
راديو	١٩٣٠	١	١٠٠-٩٥	١٠٠-٩٥
طباقي دخان	١٩٣٠	٤	٧٩	٤١
سكك حديدية	١٩٣٠	١٤	٨٦	١٢
قوة كهربائية	٢	٨	٧٤	٢٣

(1) NEW DATA ON LENINS IMPERIALISM
BY FARGA, MEDELSON

أما المزايا الأساسية للنظم الاحتكارية فقد لخصها
الاقتصادي الألماني هلفردينج بالنقاط التالية :

أولاً : تسوية تقلبات التجارة وبذا يكفل للمشروعات نصيباً من
الربح أشد ثباتاً واستقراراً .

ثانياً : يترتب على هذا النظام القضاء على المتاجرة والمنافسة
والمزاحمة .

ثالثاً : يجعل في الامكان اجراء التحسينات الفنية مما يؤدي
الى اجتناء ارباح اعلى مما تحصل عليهم — المشروعات
الخلص (غير المتحدة) .

رابعاً : يزيد من قوة مركز المشروعات المتحدة إزاء
زميلاتها الخالص ويجعلها أقدر على المنافسة في فترات
الكساد الخطير حينما لا يتمشى هبوط اسعار المواد
الاولية مع هبوط أثمان السلع المصنوعة .

وبازدياد سيطرة الاحتكارات ازداد تركز رأس المال
الاميركي زيادة عظيمة ، وخلقت الحرب الكونية الاولى
في الولايات المتحدة ارسنقراطية مالية واسعة الثراء من نوع
ووزن جديدين وأخذ اخطبوط الدولار يلتف حول شتى

المنشآت الاقتصادية العالمية محاولاً أن يجعل منها شركة
اميركية موحدة ، وبدأت رؤوس الأموال الاميركية
تهاجر الى العالم بأسره ، وقد مكنتها الظروف الاقتصادية
السيئة التي عمت أوروبا والعالم عقب الحرب الاولى من ان
تنشط في ميادين الاقتصاد الاوروبي ، وتستفيد من انحلال
الرأسمالية الاستعمارية الاوروبية فوسعت تجارتها مع العالم
عامة وأوروبا خاصة .

ولكن أوروبا معتمدة على القروض الاميركية واقتصادها
وموارد مستعمراتها ، استطاعت أن تنهض سريعاً من كبوتها
فتعيد بناء اقتصادها وتنظيمه على اسس جديدة .

وسار النظام الاحتكاري بالصناعة الاميركية قدماً الى
الامام واصبح تزايد الانتاج الاميركي يهدد ارباب الصناعة
والمال من الاميركيين بكساد بضائعهم وتقلص أرباحهم .
وكانت أوروبا قد وقعت مباشرة عقب الحرب فريسة تضخم
نقدي ذريع وفوضى مالية شديدة عجلت في حدوث الازمة
الاقتصادية العالمية التي بدأت عام ١٩٢٩ واكتوت الولايات
المتحدة بحر نيرانها .

اسباب أزمة سنة ١٩٢٩-١٩٣٢

منذ ان انتهت الحرب العالمية الاولى وخرجت أوروبا منها مهتمة مدمرة كثر طلب البلدان الأوروبية على سلع معينة من المصنوعات الأميركية . وكانت معظم هذه البضائع بضائع غير مستهلكة مباشرة كمواد البناء وبناء السفن وتمديدات الخطوط الحديدية وطرق المواصلات والاسلحة والذخيرة ولذا تحولت المصانع الأميركية الى انتاج هذه السلع . ومن البديهي أن الطلب على مثل هذه البضائع لا بد من أن يتوقف يوما من الايام وقد توقف بالفعل فانتشرت البطالة بين العمال انتشاراً ذريعاً .

وقد رافق انتشار البطالة ارتفاع اجور الايدي العاملة فاضطر أرباب العمل الى الاستعاضة عنهم بالطاقة الآلية ولكن هذه الحقيقة لم تؤثر سريعا في أزمة البطالة فتزايد من حدتها واشتدادها لان أرباب الصناعات الأميركية قد اضطروا الى تشغيل العمال في صناعات السلع الرأسمالية أي

الآلات وهذا الاتجاه الجديد الذي اتجهه الرأسماليون
الاميريون قد زاد في مضاعفات الازمة لان العمال
عندما أنجزوا الآلات الموصى عليها تعطلوا عن العمل وأجبروا
غيرهم من زملائهم على ترك عملهم للآلة ، ودليلنا على صدق
ما نقول هو البيان الذي ورد في الكتاب الاميركي
« المسمى » مشاكل أميركا الاقتصادية « وفي الصفحة ٢٧٠
حيث جاء فيها :

كان عدد العمال العاطلين عن العمل في سنة ١٩٢٩ (سنة
بدء الازمة) ١٦٨ مليون عامل فارتفع عدد العمال العاطلين عن
العمل في سنة ١٩٣٣ الى ١٣٠٨ مليون عامل .

ومن الطريف ان يمتد بعض الكتاب المؤمنين بمذهب
الاقتصاد الحر بان سبب البطالة مرده الى القانون الذي
سنته الولايات المتحدة الاميركية والقاضي بتحريم دخول
المهاجرين اليها حيث يقولون بأن هذا القانون منع ما يقارب
من المليون عامل في من الهجرة الى الولايات المتحدة فأدى
ذلك الى ارتفاع اجور الايدي العاملة ارتفاعا اضطر أرباب
الصناعات الاميركية الى الاستعاضة عنهم بالتعميم الآلي .

ولكن هذا القول مغلوط وخاطيء من أساسه لان الهم
الاكبر للرأسماليين اجتناء الارباح لا تشغيل الايدي العاملة
ولهذا فهم دوماً يفتشون عن الوسائل التي تقلل من تكاليف
الانتاج لزيادة أرباحهم وتمكين سلعهم من الصمود أمام المنافسة
في الاسواق . وقد وجدوا في تعميم النظام الآلي في جميع
الصناعات الوسيلة التي تقربهم من هدفهم ، وتجعل امنيتهم
يسيرة المنال .

وقد أدى تعميم النظام الآلي الى انتشار البطالة انتشاراً
ذريعاً ، فاستغنت المصانع عن الكثيرين من عمالها ، فمصانع
الزجاج والحرير الصناعي مثلاً أهتت عمل ما يقارب ٨٠ ٪ من
عمالها . ومع هذا فلم يطرأ على كمية منتجاتها نقص أو هبوط
وكان من نتائج هذا العمل ان انخفضت القوة الشرائية
للمجموعة الكبرى من الشعب الاميركي فكثرت العرض وقل
الطلب وابتليت البضائع الاميركية بكساد خطر مخيف
قدنت الاثمان بمعدل ٤٤ ٪ (١) عما كانت عليه سنة ١٩٣٠
وهبطت كمية البضائع المباعة الى ٩٠ ٪ بالمئة وانخفضت قيمة

(١) كتاب « المشاكل الاقتصادية الاميركية » صفحة ١٩٢

الصادرات الأميركية من ٥٠٥ مليار دولار (١) سنة ١٩٢٩
الى ١٠٢ مليار سنة ١٩٣٣. وعاش الشعب الاميركي في بلاده
الغنية الوفيرة الموارد قلقاً واجفاً يقض مضجعه شبح الغد
المجهول وترتعد فرائصه حين التفكير بتدبير امور معيشته .
ومن الاسباب التي جعلت الازمة الاقتصادية
في الولايات المتحدة تشتد وتقوى، مغالاة هذه الدولة في منح
القروض المالية للدول الاوروبية التي كانت مطلقة الحرية في
اكتناح السلع التي تشاءها من أي بلد تختاره ، وقد ساعدت
هذه القروض على خروج المانيا وايطاليا وبلجيكا وفرنسا
وهولندا وتشيكوسلوفاكيا الى ميدان التجارة الدولية .
وقد حاولت كل دولة من الدول المذكورة ان تنهض سياسة
الاكتفاء الذاتي فاخذت تشجع صادراتها وتقيّد مستورداتها
بقيود تكاد تشبه الحرمان . وكان اقبال الاتحاد السوفياتي
أبوابه كسوق استهلاكه ، وتحرره من قيود الرأسمالية
الاجنبية وسيطرة استثماراتها . عاملاً فعالاً في ايصال الازمة
الاقتصادية في الولايات المتحدة الى الذروة . فبعد ان كانت
روسيا في زمن الاقطاعية القيصريّة قطراً زراعياً تعتمد في

(١) كتاب « المشاكل الاقتصادية الاميركية » صفحة ٢٥٠

تجهيزاتها الصناعية والآلية على ما تستورده من الخارج اولت وجهها عقب ان تسلم القادة الشيوعيون زمام الامر فيها شطر خلق صناعة روسية وقد مكنتها طاقتها البشرية الهائلة ووفرة مواردها واختلاف اقاليم مناطقها ، وتنظيمها الصناعي الحديث المبني وفقاً لمنهاج مرسوم ، من أن تقطع خطوات جبارة في الميدان الصناعي وأن تتحول بين عشية وضحاها من دولة زراعية الى دولة صناعية زراعية .

هذه هي بعض الاسباب الظاهرية لازمة الاقتصادية التي اجتاحت الولايات المتحدة الاميركية والعالم معها ، فهل تكفي هذه الاسباب لخلق الازمات وتعميم الحرمان والفقر والمرض والجهل في عالم يذخر بالخيرات والموارد والقوى الطبيعية الدفينة والظاهرة منها ؟

كلا ، فليس مصدر الازمات فقر الطبيعة واستنفادنا لمواردها وخيراتها بل أن مصدر الضائقات الاقتصادية يعود أولاً وأخيراً الى التنظيم الرأسمالي من انتاج وتوزيع في الاقتصاد العالمي . فانا نستطيع ان اتفهم ازمة تحدث عن قصور الانتاج عن الاستهلاك ، ولكنني لا أستطيع ان اتفهم أزمة سببها

قصور الاستهلاك عن الانتاج ، فالازمات التي تعاقبت في
تاريخ الاقتصاد العالمي حصلت عن فائض الانتاج وليس عن
قصوره وذلك لان ملاك الانتاج يفضلون الاف المرات ان
يخرجوا اسلعمهم ويوقفوا دولاب العمل على أن تهبط اسعار
منتجاتهم وتتدنى مقادير ارباحهم وقد حدث هذا فعلا ، فقد
أحرق البرازيل كميات هائلة من البن خوفاً من تدنى سعره
وكذلك فعلت كندا ونبرسكا احدى الولايات الاميركية
بحيث استعملت القمح وقوداً لتسيير القطارات وذلك بينما كان
كان يموت في الصين عشرات الالوف من الاشخاص جوعاً .

معالجة روزفلت للامزمة الاقتصادية

بقيت الولايات المتحدة تتخبط في مشاكلها الاقتصادية وتتلوى تحت سياط نظامها الاقتصادي وسئم الشعب الاميركي ادارة الحزب الجمهوري ورئيسه وحمله كل تبعات الامزمة وحرمانه وشقائه فانتخب الرئيس روزفلت مرشح الحزب الديمقراطي رئيسا للولايات المتحدة وخلفا للرئيس « هوفر » الجمهوري . وكان روزفلت قد وعد الشعب بتفريج كبرته واعادة الرفاه والرخاء اليه وحولت الرأسمالية الاميركية تخدير الشعب الاميركي وتسكين آلامه فتقدم الرئيس روزفلت ببرنامج اقتصادي عرف باسم النظام الجندد (NEW DEAL) وقد حاول فيه ان يعيد تنظيم علاقات العامل برب العمل متبعا طريقة جديدة تقضي بزيادة الاجور على حساب الارباح ، وقد خالف الرئيس روزفلت في هذا المبدأ جميع مبادئ تقرير الاجور التي تمشت عليها الحكومات الاميركية السابقة من

جمهورية وديموقراطية اذ ان الحكومات كانت تكتفي بحماية المستهلكين عن طريقة فرض التعرفة وتحديد الاسعار ومحاربة الشركات الموحدة (TRUST) .

وكان الرئيس روزفلت يرى في برنامجه الجديد أن انتعاش طبقة العمل في ظل المذهب الاقتصادي الحر لا يتم الا اذا رافقه انتعاش مماثل للمزارعين وذلك كي تتساوى القدرة الشرائية في الريف والمدينة لاعتقاده بان استهلاك الفلاحين الاميركيين كان محدوداً ومقتصراً على بضائع معينة وان قصور الاستهلاك لدى الفلاحين عامل فعال في خلق الازمات الاقتصادية .

وكان الرئيس روزفلت يميل الى خلق تضخم نقدي لايجاد زيادة عامة في الاثمان الاسمية بحيث تشمل آليات اثمان المنتجات الزراعية والمواد الاولية واجور اليد العاملة ، وقد توخى روزفلت من وراء التضخم النقدي رفع القدرة الشرائية لدى الجماهير كي يزداد الاستهلاك فيزداد معه الانتاج . اما النقاط التنفيذية لمشروع روزفلت فكانت تقوم على الاسس التالية :

أولاً : تخصيص ٣٣٠٠ مليون دولار للتعمير والعمران .
ثانياً : زيادة القروض الاميركية (الدين الوطني العام)
بنسبة ٥٠ / ٠ .

ثالثاً : كهربة وادي التنسية .

رابعاً : تخفيض قيمة الدولار ٤٠ / ٠ . عما كانت عليه سابقاً ،
وهذا العمل ساعد المدنيين عامة والفلاحين خاصة فتدنت القيمة
الحقيقية لديون الافراد من ١٠٠ / ٠ الى ٦٠ / ٠ ، كما وأنه
أنعش المشروعات الفردية الصغيرة منها والمتوسطة إذ أعفاها
مما يقارب من نصف ديوانها . ولم يكثف الرئيس روزفلت
بهذه النسبة من تخفيض قيمة الدولار إذ أعلن بأنه سيسعمل
سلطته التي خوله اياها الدستور الاميركي لتخفيض قيمة الدولار
المخفضة حينما يرى ذلك ضرورياً وهذه المناورة البارعة التي قام
بها روزفلت جعلت كبار الممولين يتسارعون الى شراء اسهم
القطن وسندات الدين الوطني العام وسندات استخراج النحاس
وغيرها من الاسهم في المشروعات الاقتصادية الاخرى
ناتعتنت نتيجة ذلك حركة التجارة في (وول ستريت) وفي
بورصة نيويورك .

ولكي يتمكن روزفلت من السيطرة على اتجاهات العمال السياسية ويحول دون الاضطرابات والثورات العمالية سعى الى انشاء نقابات العمال واتحادات العمل وحصر مهام هذه الاتحادات وصلاحياتها في مناقشات ظروف العمل كتحديد الاجور وساعات العمل الاسبوعية .

وقد استطاع بواسطة النقابات واتحادات العمل ان يتحكم بالعمال وأرباب العمل ايضاً وأن يوازن بين الساعات العملية والساعات الانتاجية فلا يسمح بفيض من الساعات العملية ينتج عنه فيض في الانتاج فيسبب كساد فبطالة، فتدنت ساعات العمل الاسبوعية من ٥٦ ساعة (١) عام ١٩٢٩ الى ٢٥ ساعة عام ١٩٣٦ ولقد نص على هذا التنظيم الجديد اعلى لساعات العمل القانون الذي استصدره روزفلت سنة ١٩٣٣ والمعروف باسم «نقاهة الصناعة الوطنية» (National industrial recovery) وحدد هذا القانون مستوى ادنى للاجور ومعدلاً اعلى للساعات العملية، كما وانه عدل المواد الواردة بقانون كلايتون (Claytonact) والتي تقضي بمنع الشركات المتحدة من انشاء

(١) مشاكل اميركا الاقتصادية - طبعة الجيتس - صفحة ٤٠٨

شركات موحدة (Trust) وقد اثار هذا القانون ضجة كبرى
 في الولايات المتحدة الاميركية فرفض الكونغرس الاميركي
 ابرامه واعلنت المحكمة العليا الاميركية بانه يتنافى والدستور
 الاميركي ويشكل خرقا صريحا له ، ولكن الرئيس الاميركي
 لم يأت به برفض الكونغرس لمشروع قانونه حيث أعاد محاولاته
 للحصول على موافقة الكونغرس على القانون الوارد فسن قانونا
 آخر عرف باسم قانون ربنسن بتمان Robinson Bathmanact
 وقد توخى من وراء سن هذا القانون الغاية نفسها التي توخاها
 من القانون الذي رفضه الكونغرس اي تعديل قانون
 « كلايتون » الصادر سنة ١٩١٤ والذي يحرم قيام الشركات
 الموحدة وقد عدل روزفلت المواد التي تنص على ذلك بمواد
 اخرى تبيح انشاء الشركات الموحدة على شرط ان تحرم هذه
 الشركات العامة في الصناعة والتجارة من المضاربة بالاسعار
 وفي سنة ١٩٣٧ استصدر روزفلت قانونا آخر عرف
 باسم قانون « مللر تايدنجز Millertydings act » وقد سمح هذا
 القانون للصناعات بان تمقد في ظروف خاصة اتفاقات مباشرة
 مع موزعي بضائعها وذلك لضمان استقرار اسعار منتجاتها .

وسنت بعض الولايات الاميركية قوانين خاصة بها
حرمت فيها بيع السلع والبضائع بأسعار اقل من أسعار تكاليفها
كما وانها منعت منعا مطلقا بيع أية سلعة كانت بسعر يكون
دون السعر المتفق عليه بين الشركة الموردة والشركة
المستوردة الموزعة .

ويلحظ القارئ من القوانين الواردة ان الرئيس روزفلت
لم يتوخ من وراء استصدارها سوى تنشيط الحركة التجارية
والصناعية باي ثمن كان وقد تم هذا التنشيط ولكن على
حساب المستهلكين فتمكن ارباب الصناعات ومموليها من
فرض اسعارهم على شركات مستوردي البضائع وموزعيها
فانعدم عنصر المزاومة والمنافسة ، في التجارة الداخلية وكان
من نتيجة فقدان هذا العنصر الذي يشكل القاعدة الاساسية
للنظام الاقتصادي الرأسمالي ، ان اصبحت جميع الصناعات
الاميركية اشبه ماتكون «باحتمكار» واحد وغدا المستهلكون
من عمال ومزارعين تحت رحمة ارباب الصناعات والتجار
الذين فرض عليهم ان يتقيدوا بتعليمات اصحاب الصناعات
ومنتجي البضائع .

ولعل الرئيس روزفلت شعر حينما فرض على ملاك
الانتاج مستوى ادنى لاجور الايدي العاملة وساعات عملية
حدد معدلها الاعلى بانه قد الحق بعض الحيف والظلم
بارباب الصناعات فاراد ان يعدل ويشذب ظلمه فالقى بالمستهلكين
بين ايدي منتجي البضائع يتصرفون بهم كيفما يشاؤون
ويعلون عليهم الاسعار التي يحددونها لسلمهم .

وقد يخال القاري بان ارتفاع تكاليف المعيشة سيكون
النتيجة المحتمة لتلك القوانين ولكن الاحصاءات الصادرة عن
عصبة الامم السابقة ترينا عكس ذلك تماما ، فها هي اذن
الاسباب المستترة وراء هذه الحقيقة ؟ هل هي رحمة ارباب
الصناعات وشفقة تجارهم على المستهلكين واحجامهم الانساني ؟
عن استغلال الكتل الشعبية ؟

ان اسباب عدم ارتفاع الاسعار مردها أولا وأخيرا الى
الحقائق التالية :

اولا : ان الرئيس روزفلت لم يستطع القضاء على البطالة
في الولايات المتحدة وكل ما فعله هو الهبوط بعدد المتعطلين
عن العمل من ١٣٠٨ مليون عامل عام ١٩٣٣ الى ١٢٥٥

مليوناً عام ١٩٣٥ والى ١١.٢ مليوناً عام ١٩٣٩ والى ١٠.٦
مليوناً عام ١٩٤٠ و ٦.٦ مليوناً عام ١٩٤١. (١).

فلو افترضنا ان كل عامل يعول شخصين فقط لاصبح
عدد المحرومين من الاستهلاك لفقدان العمل والقوة الشرائية
عددًا ضخماً وهائلاً، ومن البديهي أن يبقى الطلب على السلع
في السوق الداخلية قليلاً ومحدوداً وهذا مما يلزم أرباب الصناعات
بعدم المغالاة برفع الاسعار لان ارتفاعها سيدفع بالمستهلك الى
التقنين والتقشير وهذا مما يعود على أرباب الصناعات والتجار
بتقلص الارباح فالكساد.

ثانياً: بلغت قيمة الصادرات الاميركية في ذروة الازمة
أي عام (٢) ١٩٣٣ ٢٧ مليار دولار ولم يستطع روزفلت رفع
قيمتها اكثر من ٥٠٠ مليون دولار سنة ١٩٣٩ اي ٣.٢ مليار
دولار.

ثالثاً: لم يرتفع الدخل القومي سوى ٢٣ مليار دولار إذ
بلغ في سنة (٣) ١٩٣٦ ٦٦ مليار دولار بعد ان كان في عام ١٩٣٣

(١) (٢) (٣) مشاكل اميركا الاقتصادية - باللغة الانكليزية -

طبعة الجيش صفحة ٢٧٠ و ٢٥٠ و ٣٦٨.

ويتبين لنا من الاحصاء الوارد ان متوسط دخل
العائلات الفقيرة والمتوسطة لم يزد سوى ٢٠٪ عما كان عليه
سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بينما زاد متوسط دخل العائلات الثرية
في تلك الفترة ١٠٠٪.

خامساً : خروج اليابان وايطاليا والمانيا الى ميدان التجارة
الدولية ونمو الصناعات وتركز الانتاج في هذه البلدان
ونشوب الحرب الاستعمارية في الصين وحصر معظم البلدان
الاوروبية تجارتها مع الولايات المتحدة على استيراد مواد الخام
والمواد الأولية والاسلحة والذخيرة

سادساً : التعديل السياسي الذي طرأ على بعض البلدان
الاوروبية والافريقية والاسيوية نتيجة التوسعات الاستعمارية
اليابانية والالمانية والايطالية

سابعاً نشوء قوى امبريالية حديثة ممثلة بالمانيا واليابان وايطاليا
وتطبيق هذه القوى الاستعمارية وسائل « مركزية الصناعة »
ثامناً : تعميم الانتاج الكيميائي (السنتيزي) للمواد
الأولية كاستخراج البترول والكاوتشوك من الفحم وانتاج
الحرير والاصواف الصناعية

تاسعاً : الثورات الالهية والفوضى السياسية التي عقت
الحرب الكونية الاولى في المستعمرات الفرنسية والبريطانية
نتيجة الشعور الوطني ضد الاستعمار

عاشراً نشوء صناعات قومية فرضت على حكوماتها
رفع التعرفة الجمركية لحمايتها من منافسة الصناعة الاجنبية
وقد حالت جميع هذه الاسباب منفردة ومجموعة دون
توسع التجارة الاميركية في اوروبا وبقية افطار العالم . وهذا
مما اضطر الصناعات الاميركية الى الموازنة بين انتاجها
والقدرة الشرائية للسوق الداخلية اولاً ومن ثم حاجة وطلب
بلدان العالم الاخرى على بضائعها .

* * *

تعاقبت الشهور والسنون ولس الرأسماليون الاميركيون
أن الرئيس روزفلت قد فشل في تدعيم مركزهم وتوسيع
نفوذهم وترويج تجارتهم ورأوا ان الحلول التي جاء بها لم تكن
سوى مسكنات لمرض عضال مزمن وقابلوا بين الانتاج
الاميركي الحالي وقدرته على غمر الاسواق العالمية واجتلاء
الارباح وبين الكمية القليلة التي يبيعونها ويصدرونها فتحسروا

وتألموا واخيراً هدتهم غريزة حب الكسب الى الاسباب الحقيقية
التي تقف بينهم وبين تحقيق اهدافهم وكان احد هذه الاسباب
هو الحرب اليابانية في الصين حيث حالت دون استقرار
رؤوس أموالهم فيها واستثمار اسواقها الداخلية الواسعة وتجنيد
الـ ٤٠ مليون من سكانها في عداد مستهلكي البضائع
الاميركية . كما ان نمو الصناعة اليابانية وتقدمها السريع
المطرذأ رهب رأس المال اميركا وبريطانيا وتحققوا من ان
اليابان اذا بقيت تتابع خطاها في هذا المضمار الاقتصادي
فستخلق لها مشاكل عصبية وازمات مدمرة لاعبي لها على
تحملها او مواجهتها حيث كانت الصناعة اليابانية تتازع عن الصناعة
الاميركية والبريطانية بعامل هام ألا وهو رخص اجور الايدي
العاملة اليابانية وهذا مما يجعل تكاليف انتاج سلعها زهيدة
وتمنحها في الاسواق العالمية رخيصةً ويمكنها من غزو الاسواق
وتخيط كل منافس لها .

وكانت الولايات المتحدة تعلم مدى فقر اليابان في
المواد الأولية اللازمة للصناعة ولذلك كانت تنتظر الغزوات
اليابانية ومحاولاتها الاستثمارية والاستثمار بالمستعمرات البريطانية

والهولندية والفرنسية في المحيطين الهندي والهادي لأن
موارد تلك المستعمرات الدفينة منها والمستغلة كانت تغري
المغامرين اليابانيين باحتلالها واستعمارها لضمان مواد الخام
والغذاء الدائم لصناعاتهم ولهذا فقد كانت خطة اليابان
التوسعية مبنية على نقطتين الأولى تأمين المواد الأولية للصناعة
اليابانية عن طريق احتلال تلك الممتلكات والمستعمرات
الهولندية البريطانية

أما الثانية فهي إيجاد الاسواق لتجارها لتمكين صناعاتها
من النمو والتقدم فاقدت اليابان على غزو الصين وحاولت
اخضاعها واستعمارها ولهذا فان الحرب اليابانية الصينية لم تنعقد
كونها حرباً تجارية وصراعاً على الاستئثار بأسواقها لانه
لم يظهر حتى يومنا هذا أي دليل على وجود ثروة صناعية في
الصين . وكانت الرأسمالية الاميركية ترقب تقدم الجيوش
اليابانية في الصين بقلوب واجفة خائفة وكان التناقص المطرد
في قيمة الصادرات الاميركية الى ذاك القطر يقدم لأرباب
الصناعات الاميركيين الدليل المادي على اجرام اليابان بحقوقهم
وحرمانهم من جزء غير يسير من الارباح التي كان باستطاعتهم

اجتناؤها فيما لو لم تقدم اليابان على غزو الصين . وقد صور
الغد للطبقة المالية الاميركية حدة الازمات وشدة الكوارث
التي ستمنزل بها فيما لو تركت اليابان تبتلع الصين حيث
خشيت الشركات الاميركية ان تتجه الجيوش اليابانية عقب
تصفية الصين الى ابتلاع ممتلكات بريطانيا وهولندا وهذا مما
سيقضي على ملايين الدولارات الاميركية الموظفة في تلك
المناطق ولذا بدأت الحكومة الاميركية تمد الصين بالمساعدات
المالية والحربية معتبرة الجمهورية الصينية الخط الدفاعي الاول
عن مصالحها الحيوية في الشرق الاقصى .

ونشأ ايضاً في القارة الاوروبية منافسان خطران
للولايات المتحدة واعني بهما المانيا النازية وايطاليا الفاشستية
واتفقت هاتان الدولتان مع اليابان على اقتسام الامبراطوريات
المالية الثلاث بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتوزيع
مستعمراتها وممتلكاتها ومنشآتها الصناعية فيما بينهم فكان
من المتفق عليه ان تصبح الامبراطوريتان البريطانية والفرنسية
من نصيب الرأسماليتين الالمانية والايطالية أما الامبراطورية
الهولندية وممتلكات بريطانيا في جنوب شرقي آسيا ومناطق

نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادي فكان من المقرر ان
تكون حصّة اليابان وأما بلدان جنوبي أميركا ومناطق البحر
الكاريبلي فكانت وفق اتفاقية المحور على توزيع العالم ميداناً
مشتركا للقوى الفتية الثلاث ووضعت ألمانيا برنامجاً اقتصادياً
خطراً يمكنها من أن تصبح الدولة الصناعية الوحيدة في
العالم وتبقى غيرها من الاقطار العالمية زراعية تستثمر الرأسمالية
النازية مواردها الأولية وتحتكرها لنفسها وقد جاء هذا
البرنامج مطابقاً في جميع وجوهه للبرنامج الذي حضره
الرأسماليون الاميركيون واستووا تطبيقه عقب حرب كونية
ثانية ولهذا وجدت الولايات المتحدة الاميركية أنه يستحيل
عليها الاتفاق مع ألمانيا النازية لأن كلا الدولتين يودان
املاء فراغ حيز واحد وهذه استحالة مادية محققة ولذا أصبح
الصراع بين ألمانيا والولايات المتحدة مترقباً ومنتظراً.

وكانت رؤوس الاموال الألمانية قد استطاعت قبل
نشوب الحرب باعوام قلائل من أن تستعيد مكانتها السابقة
في البلقان ودول وسط أوروبا وأميركا الجنوبية وقد مكن
ألمانيا مركزها الجغرافي في قلب أوروبا وقوتها العسكرية

الضخمة ومنهضتها السياسية من أن تعقد معاهدات تجارية مع معظم دول أوروبا وهذه المعاهدات خلقت للدولتين الأوروبيةتين بريطانيا وفرنسا شتى المشاكل والازمات التجارية فأقلت معظم دول البلقان أبواب أسواقها في وجه السلع البريطانية والفرنسية وحتى الاميركية واستعاضت عن سلع هذه الدول بالسلع الألمانية .

واستطاعت التجارة الألمانية أن تتسرب عن طريق إيطاليا الى البلدان الأجنبية الواقعة في آسيا وأفريقيا وكان لجودة السلع الألمانية والسمعة التجارية الطيبة التي تتمتع بها هذه الدولة ان رافق تجارتها رواج شديد واقبال متزايد عليها واتبعت ألمانيا خلال الحكم النازي طريقة المقايضة والمبادلة في تجارتها الخارجية وجاء خروجها عن قاعدة الذهب كأساس لنقد هاضمة شديدة نزلت بالتجارة الدولية . فكانت المؤسسات الصناعية والتجارية الألمانية تستورد ما تشاء من البضائع والسلع الرأسمالية وتسدد اثمان هذه السلع بضائع تستهلك مباشرة وكثيراً ما كان يحدث أن تدفع ألمانيا الاسبرين والاتبرين ثمناً لواردتها من البترول والحديد .

وهذا النوع من المعاملات التجارية المدعومة بالقوة السياسية والتهديد العسكري جعل من معظم جارات المانيا زبائن وعملاء لها وكادت المانيا ان تحتكر خلال الحكم النازي معظم الاسواق الاوروبية فسيطرت شركاتها الكهربائية على معظم دول أوروبا وتدنّت مقادير الصــــادات الانكليزية والفرنسية والاميركية الى أوروبا الى ما يقارب النصف ولهذا أصبح القضاء على المانيا اغلى ما للامبراطوريات المالية الثلاث من أمنية .

أما إيطاليا الفقيرة ذات الصناعة المقتلة والهزيلة الاقتصاد فقد حاولت أن ترفع ظلم الطبيعة عنها باتباع خطط توسعية وتنفيذ برامج استعمارية . وكانت الولايات المتحدة لا تكثر او تعير أدنى التفات لحركات إيطاليا ومظاهراتها السياسية لانها كانت متيقنة بان هناك استحالة مادية تحول دون تحول إيطاليا الى دولة صناعية وذلك لبعدها مصانعها عن مناجم المواد الخام والمواد الأولية ولانعدام الطاقة الصناعية الرخيصة فيها كالطاقة الكهربائية المائية والفحم ولهذا كان من الصعوبة بمكان ان تتمكن إيطاليا من غزو الاسواق الخارجية لأن

انتاجها سيكون باهظ التكاليف . لأن معظم الصناعات
الايطالية كانت تدار بالفحم المستورد من المانيا وانكلترا
وبالبتروال المبتاع من الشركات الاميركية الانكليزية كما
وان الصناعة الايطالية كانت تفتقر تماماً الى مواد الصناعة
الاولية كالحديد والنحاس والالمنيوم والرصاص وغيرها من
المعادن .

ولكن الرأسمالية الايطالية وجدت أنه اذا استطاعت
أن ترث الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية وان تحل
مكانهما في استعمار ممتلكاتهما ومستعمراتهما فقد تستطيع أن
تقوي مركزها الصناعي وتدعمه ولهذا احتلت في ساعة من
طيشها وحمقها الحبشة وضربت عرض الحائط بتهديدات عصبة
الامم وعقوباتها الاقتصادية .

وقد يتساءل القارئ لماذا خذلت عصبة الامم الحبشة
واكتفت بتطبيق العقوبات الاقتصادية مدة وجيزة من
الزمن ؟

ذلك يرجع الى ان الحكومتين البريطانية والفرنسية
وجدتا أن مغامرة ايطاليا في الحبشة مغامرة فاشلة لأنه قد

يمضي زمن طويل قبل أن تعطي الحبشة ثمرة تؤكل فنفايات
 إيطاليا الحربية والاستعمارية في الحبشة كانت تفوق مواردها منها
 وقد عجل احتلال الحبشة بتكاليفه الباهظة بحلول
 الازمة الاقتصادية في إيطاليا فقد بلغ العجز السنوي في
 موازنة الحكومة الإيطالية لعام ١٩٣٥ (١) ثلاثة مليارات
 « لير » وهبطت قيمة الذهب المخزون في إيطاليا والأسهم
 والسندات المعتبرة قيمتها ذهباً من ١١٠٦١ مليون لير سنة
 ١٩٢٨ الى ٤٠٢٢ مليون لير في اذار عام ١٩٣٧ وعلينا أن
 لا ننسى عن اسقاط ثلث قيمة المبلغ المتقدم الذكر بسبب
 تدهور قيمة اللير الحقيقية الى ما يقارب ثلثها . كما ان صناعة
 السيارات الإيطالية التي كانت الاولى في اوروبا من حيث
 قوة انتاجها عام ١٩٢٢ تدنت قدرتها الانتاجية الى ما يقارب
 ثلثي كمية السيارات المصنوعة فلقد بلغ ما أنتجته مصـانع
 السيارات عام ١٩٢٧ ٦٥ الف سيارة بينما لم تتمكن في عام
 ١٩٣٦ سوى انتاج ٤٨ الف سيارة كما أن قيمة الصادرات
 الإيطالية الشهرية هبطت من ١٣٠٢ مليون لير عام ١٩٢٧

(١) احصاء عصبة الامم السابقة لعام ١٩٣٧ — ١٩٣٨

الى ٤٥٥ مليون لير عام ١٩٣٦ . أضف الى ذلك ان ايطاليا لم
تمتلك أي نقد أجنبي واعتمادات في بنوك أجنبية ولهذا لم يكن
بامكانها أن تشتري مواد وبضائع تحتاجها صناعتها فعجزت
عن موازنة ميزان مدفوعاتها واصبحت دولة تشغل كاهلها
الديون الوطنية والاجنبية .

وهذه الازمة الاقتصادية الخائقة دفعت بالرأسمالية
الايطالية الفقيرة الى المغامرة والمقامرة في خوض حرب عالمية
قد تعود عليها ببعض الفوائد والارباح .

أما الولايات المتحدة فلم يكن لديها اي سبب لمحاربة
ايطاليا وإذلالها في حلبة الكفاح العالمي لأنها كانت تدرك أن
الحرب مع ايطاليا هي حرب عديمة الفائدة والجدوى فهي
لا تخشى مزاحمتها الصناعية والتجارية كاليابان او منافستها
كألمانيا . وكلنا يذكر محاولات الرئيس روزفلت لتجنيب
ايطاليا دخول الحرب ولكن ألمانيا التي كانت تفتش لها عن
حليف معها كان نوعه او قوته رحبت بايطاليا حار ترحيب
فارتقت الفاشستية في احضان النازية عملاً قلبها الخوف من
غدها والامل بمستقبلها .

التوسع الألماني في أوروبا

أخذت ألمانيا تتوسع في شرقي أوروبا فاحتلت تشيكوسلوفاكيا فأحدث عملها هذا ضجة كبرى في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لأن تشيكوسلوفاكيا كانت من أقوى بلدان أوروبا صناعة ومن أوفرها موارد وإعرضها ثراء . وكانت الدولة التشيكية تعتمد في صناعتها على ما تستورده من المواد الأولية من البلدان الأجنبية كبريطانيا والولايات المتحدة وخاصة فرنسا التي كانت تمتلك معظم أسهم شركة المناجم والحديد التشيكية وقسماً غير يسير من أسهم شركة سكودا لصنع الأسلحة الحربية والجرارات والسيارات وكانت الأموال الفرنسية الموظفة في البنوك التشيكية والمستثمرة في الصناعات التشيكية تبلغ حتى نهاية ١٩٣٧ مبلغاً قدره ٣١٥ مليار فرنك ذهبي وقد كان لاقدام ألمانيا على غزو تشيكوسلوفاكيا أن جعل بريطانيا والولايات المتحدة وخاصة فرنسا تتحسّس مقدار الخسائر العظيمة المنتظرة التي ستنتجم عن دمج الصناعة التشيكية بالصناعة الألمانية ولكن الدول الرأسمالية هضمت سريعاً المشكلة التشيكية

وتفاوضت عن العدوان الهتاري آملة بأن النازية ستتابع زحفها
نحو الشرق فتصطدم بالاتحاد السوفياتي فتتشب حرب
طاحنة بينهما تخرج منها المانيا حتى ولو كان الظفر حليفها
مضعفة القوى الاقتصادية والعسكرية فتضطر عندئذ الى
الاستعانة برؤوس الاموال الاميركية والبريطانية وتمهد
السبل لتغلغلها في روسيا واستثمار الموارد الهائلة للاتحاد
السوفياتي . وعمل كهذا لو تم فانه كان سيحقق . جميع آمال
الامبراطوريات المايلة الثلاث اذ انه كان سيقضي في آن واحد
على جبار صناعي ناشئ وهو الاتحاد السوفياتي ويكبح من
جراح القوى السياسية الالمانية ويكسر شوكتها العسكرية
ولكن المطامع النازية لم تكن تستهدف امتلاك مناطق احتلال
مدمرة تتأجج فيها الثورات اللاهبة بل كانت ترمي الى امتلاك
مستعمرات وفيرة الموارد والحاصلات يسودها جو من
الامن والطمأنينة ولهذا فعندما تيقنت الدول الغربية بان
الضربة الالمانية التي ستتلو تصفية المشكلة البولندية سوف
لا تنزل بالاتحاد السوفياتي بل بالبلقان فآسيا فافريقيا وان
هدف المانيا تنظيم اقتصاد اوروبا تنظيم حرييا يمكنها من

تحقيق أهدافها المنشودة وبالوصول على مستعمرات في
آسيا وإفريقيا.

وكانت الاستعدادات الحربية الألمانية مبنية على احتمال
شن حرب برية وجوية ضد بريطانيا وفرنسا ولهذا أكثر
النازيون من بناء أساطيل الغواصات والمجموعات البحرية
الخفيفة وعقدوا اتفاقاً دفاعياً هجوماً مع إيطاليا للاستفادة من
أسطولها البحري. وقد جاءت المظاهرات الألمانية هذه خير
دليل على أن ألمانيا لا تفكر حالياً بهزيمة الاتحاد السوفياتي بل
تنوي غزو البلقان فاشهرت الحكومتان البريطانية والفرنسية
الحرب على الحكومة الألمانية

وكان لتفوق ألمانيا العسكري على أعدائها وانتصاراتها
السريعة الساحقة في الميادين الغربي أثر مخيف في نفس
الولايات المتحدة الأميركية التي خشيت على رؤوس أموالها
المستثمرة في الممتلكات البريطانية والفرنسية من الضياع
وكادت شركات البترول في سان فرانسيسكو تفقد رشدها
لهول الصدمة التي نزلت بحراس آبار بترولها في الشرق
الأوسط ورومانيا وبدأ أرباب الصناعات الأميركية يفكرون

بالمصير الذي ينتظرهم فيما لو قدر لالمانيا وحلفائها ان يسيطروا
على الامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية واخذوا يتساءلون
عما سيحدث بالاسهم التي يمتلكونها في شركات البترول
والمناجم في اسيا وافريقيا فيما اذا انتصرت المانيا .

وهنا أخذوا يكدون ويكدون ويضغطون على حكومتهم
لاتخاذ موقف جديد حيال هذا التطور غير المنتظر فعدل
الكونفرس قانون الحياد الاميركي وأعلن الرئيس روزفلت في
خطاب شهير له القاه في تشرين الثاني عام ١٩٤٠ بان اميركا
ستمد الدول الديمقراطية بكل ما تستطيع من عون ادبي
ومساعدات مادية فبدأت الولايات المتحدة تصدر الاسلحة
والذخائر الحربية والطائرات والسيارات والدبابات الى بريطانيا
وحلفائها وذلك وفقاً للقانون المعدل لقانون الحياد الاميركي
والمعروف باسم « ادفع وانقل » وقد عدل هذا القانون مرارا
لصالح بريطانيا حتى أصبح عقب دخول الولايات المتحدة
الاميركية الحرب القانون المعروف باسم قانون « الاعارة
والتأجير »

بينما كانت الامدادات الاميركية تتمدد على بريطانيا
كان مخزون المانيا الاحتياطي من مواد الخام آخذ بالتضاؤل
يوماً بعد آخر. وقد جعل الحصار البحري الشديد الذي ضربته
الاساطيل المتحالفة حول المانيا حصول الصناعات الالمانية
على المواد الأولية عسيراً ان لم يكن مستحيلاً وكانت المانيا
تأمل بان انتصاراتها السريعة في الميدان الغربي على الحلفاء
ستمكنها من فرض الشروط التي تريدها عليهم فتستعيد
مستعمراتها وتعيد بناء امبراطوريتها الافريقية ولكن بريطانيا
رفضت رغبات المانيا في الصلح وبقيت صامدة امام الهجوم
الجوي الالمانى وقصفه العنيف المدمر وعندما تيقن هتلر بان
الحرب بينه وبين بريطانيا قد أصبحت حرب موت او حياة
وان الانتصار يوجب عليه تأمين كل ما تحتاج له صناعات
المانيا الحربية من مواد أولية امر عندئذ الجيوش الالمانية
باحتلال دول البلقان طمعاً ببترول رومانيا وسهولها الواسعة
ويوغسلافيا املاً غنائمها وهنغاريا تلهفاً على ثروتها الزراعية
ولكن منطق الصناعة الحربية وجد ان جميع هذه البلدان المحتملة

لا تستطيع تأمين سيرها الدائم وانتاجها المطرد المتواصل وهنا
نشأت في ذهنية منظمي الصناعات الحربية الالمانية فكرتان
كفيلتان بتحقيق الفوز واجتماع البصر كاملا غير منقوص وهما
وضع موارد روسيا الهائلة تحت طلب الصناعة الالمانية حتى
ولو استلزم ذلك الحرب ضد الاتحاد السوفياتي والوصول الى
كر كوك وعبادان في ايران لامتناس ثروتهما البترولية
فاجتاح الجيش الالمانى روسيا دون سابق انذار وتكفل الجيش
الايطالى بمعاونة فيلق « رومل » الافريقى بتخفيف الشطر
الثانى من ذاك الهدف .

دخول الولايات المتحدة الحرب

عقب اعلان الحرب الاوروبية بدأت الصناعات اليابانية
تعاين ضائقة شديدة في المواد الاولية . وقد أقفلت معظم
الاسواق العالمية الخاضعة لنفوذ الولايات المتحدة وبريطانيا
ابوابها بوجه المستوردين اليابانيين ورفضت معظم الشركات
الاجنبية بيعهم مواد الصناعة الثقيلة .

وكانت اليابان تشرأب ببصرها نحو آبار بترول روكفلر
وستاندارد اويل في الهند الهولاندية وبورما وتمطاع بشوق

الى اخراج المطاط في جاوه وسومطرا وبورنيو ومناجم
الالمنيوم في الفيلبين والهند الصينية ومناجم الحديد في بورما
والملايو وقد شجعتهما انتصارات المانيا الحربية على خوض الحرب
فاشهرتها على الولايات المتحدة وبريطانيا فدخلت أميركا
الحرب الاسيوية الاوروبية التي كان ما كان من نتائجها .

اثر الحرب في الاقتصاد الاميركي :

جاءت الحرب الكونية الثانية نعمة وبركة بالنسبة
للوالات المتحدة فامتصت الجيوش الحربية ومصانع التسلح
العمال العاطلين عن العمل والبالغ عددهم سنة ١٩٤١ ما يقارب
سبعة ملايين عامل وقفزت نسبة الانتاج الصناعي الاميركي من
١٠٠ / (١) سنة ١٩٣٧ الى ١١١ / سنة ١٩٤٠ الى ١٤٣ / عام
١٩٤١ الى ١٧٦ / عام ١٩٤٢ الى ٢١٢ / عام ١٩٤٣ الى
٢٠٨ / عام ١٩٤٤ الى ١٨٠ / سنة ١٩٤٥ بينما تزايد انتاج
اميركا الزراعي بالنسب التالية : ١٠٠ / سنة ١٩٣٧ ، ١٠٤ /
سنة ١٩٤٠ ، ١٠٧ / سنة ١٩٤٨ ، ١١٧ / عام ١٩٤٢ ، ١٢١ /

(١) النشرة الاحصائية السابعة الصادرة في هيئة الامم المتحدة في

تموز عام ١٩٤٨ .

عام ١٩٤٣ : ١٢٨ / عام ١٩٤٤ الى ١٢٥ / عام ١٩٤٥ .
وبلغ ثمن المنتجات الاميركية في سنة ١٩٤٣ مبلغاً قدره
١٦٥ (١) مليار دولار وبذا يكون قد وصل الى ضعف ما كان
عليه في سنة ١٩٣٧ .

وقفزت مصروفات الولايات المتحدة الاميركية من
٨,٢ مليار دولار سنة ١٩٣٧ الى ١٠١,٦ مليارا سنة
١٩٤٤ كما وان ايراداتها بلغت في السنة نفسها ٤٨,٤ مليار
دولار بينما لم تتجاوز ٤,٢ مليار دولار سنة ١٩٣٧ وقد غطي
العجز في الموازنة بالقروض الوطنية وقفز الدخل الفردي من
٦٦ مليار دولار سنة ١٩٣٦ الى ١٤١ مليار دولار عام ١٩٤٤
وازدادت الصادرات الاميركية ٧ أضعاف عما كانت عليه في
سنة ١٩٣٦ .

يتضح لنا من هذه الاحصاءات الواردة بان الولايات
المتحدة قد جنت من الحرب الكونية الثانية فوائد سياسية
واقتصادية يصعب على العقل حصرها او تقديرها ولهذا
خرجت من عزلتها خروجا نهائيا . وندمت على تلك السنوات

(1) ECONOMIC ALHANAC (43-44)

التي امضتها منظوية على نفسها ووجدت ان قواها الاقتصادية
 لهاائلة وصناعتها الفنية الجبارة قد اصبحت ماردا لا تتسع لها
 بلادها بولاياتها الخمسين فأصبح الاسطول الاميركي يخرع باب
 المتوسط والمحيط الهندي والباسفكي وبحر الشمال والاطلنطي
 وغدت أوروبا تبعج بالجنود الاميركيين وأصبحت بريطانيا هذه
 الامبراطورية الهرمة المدنية قاعدة من قواعدها ، وانتقل مقر
 السياسة العالمية من لندن الى نيويورك وواشنطن وغدا الحس
 السياسي الاميركي دقيقاً مرهفاً يتأثر بكل حادثة تحدث
 في اية بقعة من بقاع العالم واضحت هيأة الامم المتحدة
 لا تستسيغ ديمقراطية سوى الديمقراطية الاميركية ولا تؤمن
 بمثل عليا سوى المثل العليا الاميركية فاذا عبس مندوب اميركا
 اليها كشر مندوبو معظم الدول وعبسوا وان ابتسم لرأي او
 اقتراح هتفوا له وصفقوا وان ابدى شكوكه به بمسألة او
 مشكلة او اقتراح قدموا الشكوكه البراهين وحضروا المقترحاته
 الدلائل ومشاريع القوانين ووسعت وزارة الخارجية الاميركية
 دوائرها واكثرت من موظفيها كي تستطيع تقديم العون
 لارباب الاموال وتأمين سير مصالحهم في البلدان الاخرى لان
 الحرب العالمية الاخيرة قد ساعدت رؤوس الاموال

الامير كية على الانتشار والتوسع والسيطرة على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية فارتفعت النسبة المئوية لصادرات معظم البلدان الاوروبية الى الولايات المتحدة كما ارتفعت النسبة المئوية لصادرات الامير كية الى اوروبا ارتفاعاً عظيماً .

والبيانات الواردة بالجدول الآتي خير مصداق لقولي :

(١) التجارة الخارجية للولايات المتحدة

الصادرات الى الولايات المتحدة		الواردات من الولايات المتحدة		اسم الدولة
١٩٤٦	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٣٨	
٧. %	٢. %	٥. %	٨. %	الجمهورية
= ١٣	= ٧	= ١٨	= ١١	بلجيكا ولو كسمبرج
= ٥	= ٣	= ٤	= ٣	بلغاريا
= ٧	= ١٤	= ٦	= ١٤	تشيكوسلوفاكيا
= ٧	= ١٤	= ٩	= ٨	دومنيك
= ٣	= ١	= ٢٠	= ٩	فنلندا
= ٧	= ٩	= ٣١	= ١١	فرنسا
= ٥٥	= ١٧	= ٢٣	= ٧	اليونان
= ٢	= ٢	= ١٩	= ٥	هنگاريا
= ١٨	= ٨	= ٥٥	= ١٢	ايطاليا
= ٥	= ٨	= ٢٢	= ١١	هولندا
لا شيء	= ٥	= ١	= ١٢	بولندا
٧. %	= ٩	= ٢٤	= ١٦	السويد
= ٤	= ٥	= ١٦	= ٨	سويسرا
= ٩	= ٨	= ٤٩	= ١٢	بريطانيا
= ٥٠	= ١٨	= ٦٠	= ٣٣	اميركا الجنوبية

(١) التقرير الاقتصادي لحيئة الامم المتحدة لسنة ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ١٧٨

القروض الاميركية وقيمة صادرات الولايات المتحدة

منذ نهاية الحرب حتى سنة ١٩٤٦ (١)

اسم الدولة	القروض بملايين الدولارات	قيمة الصادرات الاميركية الى اوروبا بملايين الدولارات
النمسا	١١٨	٢٠٠
تشيكوسلوفاكيا	١٦٨	٧٧٥
فرنسا	٣١٢٢	٣٣٦٠
ايطاليا	٤٦١	١٧٥٥
بريطانيا	٧٣٢٦	٨٣٨٥
بلجيكا	٣٦٣	٢٠٣٠
دنمارك	٢٦٢	٨٨٥
هولندا	٩١٥	١٥٣٥
بولندا	٢٠٤	٢٠٤
فلندا	١٨٠	٣٠٠
هنگاريا	٣٧	٢ ٢
النرويج	١٨٣	٨٢٥
يوغوسلافيا	٢	١٦
اليونان	٣٨١	٥٦٥

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعام ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ١٢٥

يلاحظ القاريء من الجدولين الواردين بان تجارة الولايات
المتحدة مع البلدان الاوروبية قد ازدادت ثلاثة اضعاف عما
كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية وهذه الحقيقة هي احدى
العناصر الجديدة التي دخلت على سياسة الحكومة الاميركية
تجاه الدول الاوروبية فلا عجب اذن ان رأينا اليونان وغيرها
من دول الكتلة الغربية تتمتع بكل عطف وعون من قبل
البيت الابيض لأن هذه البلدان قد اصبحت عقب نهاية
الحرب اسواقا تجارية أميركية ولهذا اصبح التيار السياسي
واتجاهاته في أوروبا أمراً عظيم الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة
ولهذا علينا ان لا نستغرب اذا سمعنا شتى التعليقات السياسية
الاميركية على كل حركة تناوي أو تكافح توسعاً اميركياً
اتجارياً كان أم ما لياً لأنه قد آن الاوان للكثير من كتاب
العرب وشبيبتهم الناهضة أن يفتشوا عن العنصر الاقتصادي
الموجه للسياسة العالمية وان لا يتامسوا التفسيرات من كتب
التاريخ النفساني للشعوب ومن الدراسات السفسطائية
للحوادث والحروب بل عليهم ان يتفهموها من الاتجاهات
المادية المالية والتجارية للدول لأن المواطنين وكل ما للقرون

الوسطى من مفاهيم وتعريف والتي ابرزها النظام الرأسمالي
جلباً لتغطية حقيقته هذه الحقيقة التي تعتقد بان حل المشكلة
العبودية يجيء عن طريق تسلية العبيد وتخدير المحرومين ولهذا
علينا ان نواجه الحقائق ، الحقائق الصلبة الباردة الثائرة على
التقالييد وعلى كل ما تعارف عليه البشر من عادات ونظم
وقوانين ولنتساءل دون ما مواربة أو مراوغة أيستطيع النظام
الرأسمالي ان يجنب العالم ويلات الحروب وان يرقى بالاكثرية
الى مستوى من المعيشة لا تحدده القدرة الشرائية لدى الفرد
بل خيرات الطبيعة ومواردها ؟

لقد اثبت التاريخ حتى يومنا هذا بان الحروب كانت
ابداً ودوماً من انجع الوسائل التي يستعملها النظام الرأسمالي
لاخفاء التعارض الجوهرى بين مصالح حفنة او طبقة من
الناس وكتل البشرية الاخرى وهو يجد في الحروب خير
معين له لتجنيد القوى الاقتصادية للأمة وخلق نشاط اقتصادي
مفتعل وتحريك الآلة الرأسمالية للاقتصاد العالمي هذه الآلة
التي تطحن ذاتها وتدمر شعوبها لتكدس الاموال في خزائن
حفنة من الناس ، يتلهون باحصاء النقود عن احصاء الضحايا .
ان علم الاقتصاد في فرعيه النظري والعملي يظهر جلياً بان

نظام المشروعات الفردية يقوم على أساس اطلاق غريزة حب
الكسب وتحرير الانانية الفردية من عقاليها والروادع
الاخلاقية وانما حب الاستئثار والاستثمار ولذا فان من
شروط التطور الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي تصفية
المشاريع الاقتصادية بعضها بعضاً ومن ثم تجمعها وتركزها
في أيدي قليلة من البشر الذين يقومون باستقلال وتوجيه القوى
الاتاجية العالمية من طبيعية وبشرية الوجهة التي تؤمن لهم
الربح لا الرفاه لشعوبهم وأممهم .

وعندما تتم التصفية الاقتصادية في دولة من الدول
ويتركز الانتاج ووسائله وأمواله في أيدي تناقص تدريجياً
مع الزمن توجه تلك الطبقة بدولتها لتصفية اندادها من ملاك
الانتاج في الدول الاخرى فتتشب الحرب وتعلوا الاصوات
منادية بالدفاع عن الكرامة والمثل العليا ؛ والعالم اذا بقي عبداً
للنظام الرأسمالي فعليه ان ينتظر الحروب وما تأتي به من خراب
وتدمير وما يعقبها من بؤس وفاقه وشقاء لأن النتائج
الاقتصادية التي تترتب عن سير النظام الرأسمالي لن تكون
سوى تركيز الانتاج العالمي في النهاية في مشروع واحد أو
فرد واحد وسيطرة ذلك المشروع أو هذا الفرد على جميع

موارد العالم ومنتوجاته والتحكم بسكانه كتقرير ما يستهلكونه
وتحديد ما يريدونه وهذا العمل لن يتم ولا اخال بان
الديمقراطية الرأسمالية التي ستغدو مع الزمن (وربما لا يكون
هذا الزمن بعيداً) ديكتاتورية اقتصادية وسياسية ظاهرة ،
ستتمكن من الابقاء على حياتها والتمتع بسلطانها ، اذن
فالحروب لم تأتِ ولا تأتِ ولن تأتِ نتيجة لدفع طغيان
او ظلم بل نتيجة التوسع الاقتصادي الذي يقود الى تصادم
مصالح دولة بمصالح دولة اخرى فتشب الحرب .

ولو طالعنا نظريات ومبادئ فلاسفة وكتاب النظام
الرأسمالي لوجدنا ان جميعهم يجمعون على رأي واحد وهو ان
هذا النظام يقوم على المنافسة والمزاحمة ولوجود منافسة
ومزاحمة يستلزم ان يكون هناك منافسين ومزاحمين ومن
البدهي ان يحاول كل منافس القضاء على منافسه وزوال
مزاحمه وتحقيق هذا الهدف يستجوب صراعاً وكفاحاً فحرباً
ومن طبيعة الحرب ان ينتصر احد المحترين فينفرد بالنصر
ويستأثر بالفوز ولكن جوهر طبيعته ووجوده الذي اوصله
الى تلك النتيجة هو خصمه الاكبر وهو الذي سيدمره
في النهاية .

الفصل الثاني

مؤتمر هافانا التجاري

انتهت الحرب الكونية الثانية وبدأ شبح الازمات الاقتصادية يطل على الولايات المتحدة الاميركية وكانت الحرب قد ادخلت وسائل وأساليب فنية جديدة على الانتاج الصناعي والزراعي وساعدت الحرب على تعميم النظام الآلي في المصانع والمزارع الاميركية وأصبحت الصناعة الاميركية صناعة تضاهي قدرتها الانتاجية مجموع الطاقة الصناعية في العالم . وهنا بدأ هول المستقبل بفائض انتاجه يرسم في افق المجتمع الاميركي اشباح الكوارث وصور المصائب والازمات . وأصبح أرباب الانتاج الاميركي يتساءلون كيف وأين نستطيع تصريف هذا الفيض الهائل من البضائع والسلع فعمدوا أولاً الى تخفيض الانتاج الصناعي من ٢١٢ / (١) سنة ١٩٤٣ الى ١٥٠ / سنة ١٩٤٦ فازداد

(١) النشرة الشهرية السابعة للشؤون المالية والاقتصاد الصادرة عن

هيئة الامم المتحدة في تموز ١٩٤٨ .

عدد العمال العاطلين عن العمل من لا شيء سنة ١٩٤٤ الى مليون (١) في تموز سنة ١٩٤٥ و ١,٦ مليون في اكتوبر من السنة نفسها ثم بلغ في أيار سنة ١٩٤٦ ٢,٤ مليون عامل عاطل عن العمل .

وهبطت قيمة الصادرات الاميركية من ١٤٦٥٤ مليار دولار (٢) عام ١٩٤٤ الى ١٠٠٢٢ مليار دولار سنة ١٩٤٦

وهبط الدخل القومي من ١٤١ مليار دولار (٣) سنة ١٩٤٤ الى ١١١ مليار دولار في حزيران عام ١٩٤٦ اما الدخل القروي فتدنى من ١١٩ مليار دولار سنة ١٩٤٤ الى ١١١,٣ مليار دولار في حزيران سنة ١٩٤٦ ورافقت هذا الهبوط العام اضرابات عمالية واسعة فاضرب عن العمل في كانون الثاني سنة ١٩٤٦ (٤) ٧٥٠ الف عامل يعملون في صناعات الصلب وفي نيسان من السنة نفسها اضرب عمال مناجم الفحم عن العمل ايضاً ودام اضرابهم ٥٩ يوماً وكان من نتائج هذا

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعام ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٤٠

(٢) النشرة السابقة الشهرية لهيئة الامم المتحدة للشؤون المالية والاقتصاد

لشهر تموز عام ١٩٤٨

(٣) - (44-43) ECONOMIC ALMANAC

(٤) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعام ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣٠٨

الاضراب الطويل ان بلغت خسائر الولايات المتحدة في انتاج
الفحم تسعين مليون طن و ١٨ مليون طن في انتاج الصلب وقد
قدر مكتب الاحصاء الاميركي المضربين في سنة ١٩٤٦
١,٦٦ مليون عامل وقد ردت خسائر العمل بـ ٥٤٧ مليون يوم
عمل ويرجع سبب هذه الاضرابات الى ارتفاع تكاليف المعيشة
التي زادت ٥٥٪ (١) عما كانت عليه في سنة ١٩٣٧ وكان
الرد الطبيعي لارتفاع الاسعار ان طالب العمال برفع اجورهم
وعمدوا الى الاضراب لتحقيق مطالبهم

وفي ايلول سنة ١٩٤٦ اصاب بورصة نيويورك هزة
مالية عنيفة اذ تدنت قيمة السندات المالية والاسهم الى ما يقارب
الـ ٥٦٪ من قيمتها في سنة ١٩٤٣ وقد سبب هذا الهبوط
المفاجيء اشهار افلاس الكثير من المؤسسات المالية والمشروعات
الفردية والحاق الخسائر الجسيمة بالذين يعيشون على دخل تلك
السندات والاسهم وقد كانت جميع هذه المصائب الاقتصادية
تشبه في جوهرها المقدمات التي سبقت الازمة الاقتصادية
الكبرى التي انتابت الولايات المتحدة قبل الحرب (١٩٢٩-١٩٣٢)

(١) النشرة الشهرية السابقة لهيئة الامم المتحدة للشؤون المالية والاحصاء
لشهر تموز عام ١٩٤٨

وهنا بدأت ارباب المال الاميركيون يفكرون بالوسائل والبرامج التي تجنبهم أزمة اقتصادية جديدة لعالمهم أن أزمة كهذه ستكون ابعداً أثراً وأوخم عواقب من الأزمة التي نزلت بهم قبل الحرب الكونية الثانية وقد لمسوا بأن حلول أزمة اقتصادية تعقب الحرب مباشرة سيؤدي الى ثوارت عمالية هائلة لا تستطيع الحكومة اخادها لأن العمال الذين انخرطوا في الجيش خلال سني الحرب وخابضوا المعارك الدامية وتألما وتعذبوا دفاعاً عن نظام اعتقدوا بصلاحه سوف لا يطيقون أن يستقبلوا بالبطالة والحرمان عقب رجوعهم منتصرين الى أرض الوطن

ومما عجل بحدوث الارتباك الاقتصادي الاميركي الغاء حكومة الولايات المتحدة قانون الاعارة والتأجير فقد اصدر الرئيس ترومان في ٢١ (١) آب عام ١٩٤٥ قانوناً ينهي كل تعاقد أو اتفاقية تجارية جرى ابرامها وفقاً لقانون الاعارة والتأجير وأعلنت الحكومة الاميركية ان الاموال المتبقية من رصيد هذا القانون تبلغ ٣,٥ مليار دولار وأخبرت الحكومات المتحالفة

(١) التقرير الاقتصادي لمهمة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٢٩٧

بأنه يتوجب عليها إذا ارادت استعمال الاموال وصرف
الاعتمادات المرصودة لها وفقاً لقانون الاعارة والتأجير أن
تدفع من حين تبليغها المذكورة الاميركية بهذا الشأن نقداً
بمئة ما تشتريه من بضائع اميركية . ولما كانت معظم الدول
المتحافاة لا تملك المبالغ الكافية من الدولارات لشراء السلع
الاميركية وهذا ما معناه ان بضائع الولايات لن تجد من
يتمكن من شرائها فاعلن الرئيس ترومان بان الولايات المتحدة
مستعدة لرصد اعتمادات مالية بصفة قروض يجري اقراضها
وفقاً لاتفاقية جديدة بين الولايات المتحدة والدولة المقترضة
فتمت في ٢٨ أيار سنة ١٩٤٦ المحادثات بين فرنسا والولايات
المتحدة لتسوية ومعالجة الوضع الناشئ عن الغاء قانون الاعارة
والتأجير و أبرمت اتفاقية تعطي فرنسا قرضاً قدره ١٣٧٠ مليون
دولار وفي ٥ حزيران سنة ١٩٤٦ عقدت الولايات المتحدة
قرضاً آخر لتشيكوسلوفاكيا بمبلغ خمسين مليون دولار ولكن
الحكومة الاميركية عادت فمنعت عنها في ١٦ تشرين الثاني
سنة ١٩٤٦ المتبقي من القرض التشيكي وقدره اربعون مليون دولار
وذلك لاسباب اقتصادية وسياسية لا مجال لذكرها الآن

وفي ٢٤ نيسان سنة ١٩٤٦ أعلنت وزارة الخارجية
الاميركية بان بنك التصدير والاستيراد الاميركي قد عقد
قرضاً لبولندا قدره خمسون مليون دولار على شرط أن
تجري الانتخابات العامة في بولندا حرة وبعبدة عن أي ضغط
أو تدخل رسمي ولكن عندما جاءت الانتخابات البولندية
بما لا تشهيه الولايات المتحدة اوقفت وزارة الخارجية
الاميركية في ٢٧ حزيران عام ١٩٤٦ سحب ما تبقى من
القرض البولندي وكان المبلغ المتبقي يقارب الاربعين مليون
من الدولارات وقد استعاضت بولندا عن هذا القرض بقرض
عقده لها الاتحاد السوفياتي وبمعاهدات تجارية سرية أبرمتها
مع الدنرك وهنغاريا والنرويج ورومانيا والسويد والاتحاد
السوفياتي وقد أثارت هذه المعاهدات التجارية قلق الدوائر
التجارية الاميركية وجزعها فاعامت وزارة الخارجية الاميركية
بولندا في ٩ آب (١) عام ١٩٤٦ الجمهورية البولندية بان أميركا
على استعداد لتأمير بنك التصدير والاستيراد الاميركي
بالافراج عن القرض السابق الذكر وذلك إذا وافقت بولندا

(١) التقرير الاقتصادي لمهمة الامم المتحدة لسنة ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣١٤

على اطلاعها على نصوص المعاهدات التجارية السرية التي عقدتها مع تلك الدول الأوروبية .

وكانت الولايات المتحدة قد تعاملت من الحرب الكونية الاولى درسا حفظته عن ظهر قلب وهو ألا تسمح للدول المقترضة منها بشراء بضائع غير أميركية وذلك كي تحمي بضائعها من الكساد وصناعاتها من البوار ولتسمح لعمالها بعمل طويل الاجل ، كما وانها حظرت على الدولة المقترضة منها أن تقوم باقراض اي مبلغ من قرضها الى دولة اخرى ولهذا أوقفت الحكومة الأميركية القرض الممنوح لتشيكوسلوفاكيا عندما علمت بان الدولة التشيكية تنوي بيع رومانيا مبلغاً من دولاراتها المقترضة .

وقد نشطت سياسة القروض التي اتبعتها الولايات المتحدة التجارة الأميركية بعض الشيء ولكن هذا النشاط لم يدم سوى أشهر قليلة وذلك لأن نتائج الحرب الكونية الثانية جعلت التجارة مع أوروبا أمراً عسيراً ان لم يكن مستحيلاً لأن الدول الأوروبية كانت قد استنفذت جميع مخزونها الاحتياطي من الذهب كما وان الاقتصاد الأوروبي

كان قد أصيب بضربات أشلته وجعلت الدول الأوروبية في
مركز لا يمكنها من تعطية العجز في ميزان مدفوعاتها عن
طريق التبادل التجاري ..

ولكي تفهم مقدار العجز الاقتصادي الذي منيت به
أوروبا سأستعرض للقارئ حالي بريطانيا وفرنسا .

حالة بريطانيا الاقتصادية عقب الحرب

خرجت بريطانيا من الحرب مدينة للعالم بمبلغ قدره
٢٠ مليار من الجنيهات الاسترلينية ففقدت من الطبيعي ان
تحتج الدول الاخرى عن الاتجار معها وتبادل المشتريات
واياها . وتنازل الجنيه الاسترليني عن المركز السامي الذي
تبوأه طيلة قرون عديدة وأصبحت التجاره البريطانية في
مركز لا تحسد عليه فقرضت بريطانيا على نفسها تقديراً
شديداً وتقيناً اشد وحرماناً مطلقاً وقيدت وارداتها بقيود
هائلة وحصرت استيرادها بالسلع التي تساعد على استرداد
مكائنها التجارية السابقة وقامت بحملة تصديرية لم يشهد لها
تاريخ الاقتصاد البريطاني مثيلاً ولكي تمكن بضائعها من
الصمود للمزاحمة والمنافسة رفعت اسعارها في السوق

الداخلية تستطيع خفضها في الاسواق الخارجية . ومع كل هذه التدابير القاسية بقي ميزان المدفوعات البريطاني في عجز هائل فكتبت جريدة « الايكومست » الانكليزية مقالاً في عددها الصادر في ٢٠ كانون الثاني قالت فيه ان الديون البريطانية تتزايد يوماً بعد آخر وان ميزان مدفوعات تجارتها الخارجية في عجز مستمر . وكانت بريطانيا من قبل قد مدت يدها الى الولايات المتحدة تسألها قرضاً فاجبت الى طلبها ولكن هذا القرض استنفذ سريعاً . فاضطرت تحت نداء احتياجاتها الى بيع اسهمها واستثماراتها الصناعية والتجارية في الخارج فباعت في ٦ (١) تشرين الأول سنة ١٩٤٥ ما تملك من استثمارات في الصناعات الكندية بمبلغ قدره مليار دولار اميركي ثم اشترت المكسيك (٢) منها في ٢٠ أيار سنة ١٩٤٦ شركة الخطوط الحديدية البريطانية المكسيكية بمبلغ عشرة ملايين دولار . وفي ١ (٣) ايلول سنة ١٩٤٧ اعلن رئيس الجمهورية المكسيكية بان

(١) التقرير الاقتصادي لمهمة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٢٩٨

(٢) التقرير الاقتصادي لمهمة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣٠٩

(٣) التقرير الاقتصادي لمهمة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣٤٥

اتحاد جمهوريات المكسيك قد ابتاع من الحكومة البريطانية والهولندية آبار الزيت المكسيكي ومنشأته بمبلغ يقارب ٢٥٠ مليون دولار . وعندما وجدت بريطانيا ان جميع هذه التدابير لم تمكنها من تلافي العجز في ميزان مدفوعاتها للتجارة الخارجية اضطرت اخيراً الى مس احتياطيها من الذهب وهذا العمل لا شبيه له في تاريخ التجارة البريطانية فباعت في ١٥ ايلول سنة ١٩٤٧ (١) الى البنك الاميركي المسمى بـ فيدرال روزرف بنك اوف نيويورك « FEDERAL RESERVE BANK — OF NEW — YORK » كمية من الذهب بلغت قيمتها مئة مليون دولار .

وفي ١١ تشرين الاول عام ١٩٤٧ (٢) طلبت بريطانيا من اتحاد جنوبي افريقيا ثمانين مليوناً من الجنيهات الذهبية الاسترلينية فأجبت الى طلبها .

واستفادت الشركات الاميركية من ضائقة بريطانيا فأخذت تشتري معظم السندات والاسهم البريطانية في الشركات والصناعات الاجنبية بالخمس الاثمان .

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣٤٦

(٢) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣٤٨

حالة فرنسا الاقتصادية

اما فرنسا فالضائقة الاقتصادية التي نزلت بها كانت شديدة قاسية لأن الحرب الكونية الثانية اتت على معظم الصناعات الفرنسية والقوى الكهربائية وخطوط مواصلاتها الداخلية واسطوطولها التجاري واخذ الفرنك الفرنسي ينحدر ويتدهور بنسب غير مألوفة وانتاب الاتحاد الفرنسي تضخم مالي شديد كاد معه التبادل بين الريف والمدينة ان يكون معدوما وفقد الفلاح الفرنسي ثقته بالفرنك وفقدت المنشآت الصناعية والتجارية املها في حياة اقتصادية مستقرة وأصبح الناس الدائنون للخزينة الفرنسية يحشون تبخر اموالهم وثرواتهم لأن قيمة الفرنك الحقيقية كادت ان تنعدم ومن البدهي ان يرافق هذا التضخم المالي ارتفاع خيالي للاسعار وقد حاولت الحكومة الفرنسية مكافحة التضخم النقدي فسجبت في شتاء عام ١٩٤٧ الاوراق النقدية من فئة الخمسة الاف، والعشرة الاف فرنك من التداول ولكن هذا العمل كان اضعف من ان يأتي بالنتائج المطلوبة.

وكان العجز في ميزان مدفوعات فرنسا للتجارة الخارجية

عجزاً مخيفاً ومرعباً وقد أعلن رئيس الوزارة الفرنسية هذه الحقيقة جهاراً في جلسة البرلمان الفرنسي المنعقدة في ١٩ ايار (١) عام ١٩٧٠ حيث قال : ان العجز في ميزان المدفوعات الفرنسية يبلغ ٩٩٠ مليون دولار وان تلافيه يقتضينا استنزاف ثلثي الذهب المخزون في بنك فرنسا وهذا مما يعرض النقد الفرنسي الى فقدان كل ماله من قيمة في السوق الداخلية والخارجية ولتلافي هذا المصير بدأت فرنسا تقترض المبالغ الطائلة من الولايات المتحدة وكندا فحصلت من بنك التصدير والاستيراد الاميركي في ٤ كانون الثاني عام ١٩٤٥ على قرض قدره ٥٥٠ مليون دولار وعقدت حكومة الولايات المتحدة لها قرصاً آخر بمبلغ ١٣٧٠ مليون دولار ثم اقترضت الحكومة الفرنسية في ٢٥ نيسان عام ١٩٤٦ من كندا مبلغاً آخر قدره ٢٤٠ مليون دولار .

فوائد الولايات المتحدة من اربهار اوربا الاقتصادية :

كان نشوب الحرب قد ترك للولايات المتحدة الاميركية برامج اقتصادية توسعية لم تحققها بعد فاعتنمت الحكومة

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٣٣٤

الامير كية فرصة تضعضع الاقتصاد العالمي وانهيأاره فسعت
الى تحقيق برامجها وتوسيع استثماراتها فضغطت على الارجننتين
وساومتها على رفع القيود التي تحد من دخول رؤوس الاموال
الاجنبية اليها لقاء الافراج عن أموالها المجمدة في الولايات
المتحدة والبالغة ٧٠٠ مليون دولار فاعلن البنك الوطني
الارجننتي في ٧ تموز سنة ١٩٤٧ رفع تلك القيود وحرية
هجرة رؤوس الاموال الى الارجننتين .

وفي ٢٦ آذار سنة ١٩٤٧ قدمت الحكومة الاميركية
الى حكومة السويد مذكرة شديدة اللهجة تحتج فيها على
القيود التي قيدت السويد بها تجارتها الخارجية وخاصة
مستورداتها .

وفي ١٩ آذار عام ١٩٤٧ دعت الولايات المتحدة
الاميركية كندا واستراليا لحضور مؤتمر يقرر فيه سعر ثابت
للقمح وذلك بغية حماية القمح الاميركي من المضاربة السكندنافية
والاسترالية .

وفي ١٦ تموز سنة ١٩٤٦ وقعت مع كوكا اتفاقية

تجارية خولت الولايات المتحدة ان تشتري وتوزع جميع
انتاج كوبا من السكر لموسم عام ٤٦ - ٤٧ .

وفي ١٤ آذار عام ١٩٤٧ عقدت مع جمهورية الفليبين
اتفاقاً تجارياً مدته تسعون عاماً حصلت بموجبها على المركز
الممتاز في تجارة تلك الدولة وقد تقاضت الفليبين من الولايات
المتحدة ثمناً لهذا الامتياز اعتماداً مالياً قدره ٦٢٠ مليون دولار .
وكانت شركات البترول الاميركية تشعر بوطأة مزاحمة
شركات البترول البريطانية لها واستشارها بمعظم آبار النفط
في الشرق الاوسط فيما تمتلك بريطانيا آبار النفط في
ايران والعراق ومصر وامتيازاً للتنقيب عن البترول في سوريا
ولبنان لا تمتلك الشركات الاميركية سوى آبار المملكة
السعودية وبعض الآبار القليلة الموارد في محميات الخليج
الفارسي . وقد جاء ارتفاع انتاج البترول في ايران من
٧٨١٥١ (١) برميلا في اليوم عام ١٩٣٩ الى ١٤٤٨٩٦ برميلا
في عام ١٩٤٧ مثيراً لشبهة الشركات الاميركية لمشاركة
بريطانيا في منابع النفط بايران فضغطت هذه الشركات على

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لسنة ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٩٦

حكومتها التي تمكنت عن طريق القروض والمساعدات ان
تلتزم بريطانيا بوجوب اشراك شركات البترول الاميركية
باستثمار نفط الشرق الاوسط وتوسيع مدى امتيازاتها ونفوذها
فاضطرت الحكومة البريطانية الى اجابة هذا الطلب وقعت
بريطانيا في ٢٤ آب (١) عام ١٩٤٥ اتفاقية مع الولايات المتحدة
نظمت بموجبها تجارة البترول الدولية وحددت اسعاره
 واجازت للشركات الاميركية شراء اسهم في شركات البترول
البريطانية فاعلنت شركة ستاندارد اويل اوف نيوف جرسى
وشركة سوكوني فاكوم الاميركيتان ان الاتفاق قد تم
بينهما وبين شركة البترول الانجلو ايرانية على بيع ومشتري
الزيت الخام وتعميد انابيب البترول من الخليج الفارسي الى
البحر المتوسط وقد بدى فعلاً بوضع التصاميم لهذا الخط
حيث يقال بانه سينتهي الى نقطة ما على ساحل سوريا .

وهكذا ساعدت الحرب والدمار الذي اصاب اوروبا
والعالم على انتشار نفوذ الرأسمالية الاميركية وتوسع دائرة
استثماراتها توسعاً كاد يشمل العالم بأسره .

(١) التقرير الاقتصادي لهيئة الامم المتحدة لعامي ١٩٤٥-١٩٤٧ صفحة ٢٩٦

ويتبين لنا مما ورد ان الرأسمالية الاميركية اليوم تتضخم
وتتوسع وهي في طريقها الى تصفية جميع الطبقات الرأسمالية
في البلدان الاخرى . ولكن جميع هذه الارباح التي جنتها
الرأسمالية الاميركية وكل هذه المكاسب التي حصلت عليها
لم تستطع ان تدخل الطمأنينة الى قلبها وتعيد الهدوء الى روعها
والقناعة بان صرحها وطيد ونظامها ممكن لأن فائض انتاجها
وعجز اوروبا والعالم عن شراء منتوجاتها سينتهيان بها الى
النتيجة المعروفة والمألوفة لديها وهي الكساد والازمات فالزوال .
وتحت وطأة المنطق الصارم لهذه الحقيقة بدأت الولايات
المتحدة تفتش عن الحلول والطرق والوسائل التي تبعد نظامها
عن نهايته المحتومة فوجدت نفسها مضطرة لاعاده بناء ما هدمه
النظام الاقتصادي الذي تدين به لأن النظام الرأسمالي عندما
يصل ذروته وهي فترة انحلاله يغدو شبيه طفل يبني بيتاً من
الرمال وعندما يتم بناءه يجد نفسه عاطلاً عن العمل فيبدأ بهدم
ما بناه ليعيد بناء ما هدم ولكن هل تمكن شعوب العالم
وجماهيره النظام الرأسمالي من هدم الاقتصاد العالمي الذي
تعب عمال الدنيا بأسرها في بنائه قروناً طويلة من الزمن ؟ ان

هذا المستحيل لان العالم من طبيعته السير الى الامام لا الوراء
وقد يستطيع النظام الرأسمالي ابتلاع الشعوب والامم ولكنه
لن يستطيع هضمها لأن ابتلاع الشيء ايسر من هضمه .

قرارات مؤتمر هافانا التجاري

رأت الولايات المتحدة ان ما تسميه بانتعاش أوروبا
الاقتصادي عن طريق مشروع مارشال لا يتم الا اذا نظمت التجارة
الدولية على قواعد وأسس جديدة فدعت دول هيئة الامم
المتحدة لتأليف لجنة تحضيرية لوضع مسودة لمشروع اقتراح
خاص بإنشاء هيئة دولية تجارية فاجتمعت هذه اللجنة في ٣
تشرين الاول عام ١٩٤٥ في باريس ثم عادت وعقدت
اجتماعاً آخر في لندن وذلك في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٦
وفي ١٩ ايلول سنة ١٩٤٦ كان المستر كلايتون وكيل وزارة
الخارجية الاميركية للشؤون الاقتصادية قد اصدر
مشروع مقترح خاص بإنشاء الهيئة التجارية الدولية لتنظيم
التجارة العالمية وقد انبثقت عن هذا المشروع قرارات مؤتمر
هافانا التجاري المعقود في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ في
مدينة هافانا بكوبا .

وقد توخت الولايات المتحدة من مشروعها المقدم الى
المؤتمر التجاري العالمي الحصول على النقاط التالية :

أولا : تخفيض التعرفة الجمركية

ثانيا : تسهيل هجرة رؤوس الاموال الى البلدان الاجنبية

ثالثا : عدم حماية البضائع الوطنية من منافسة البضائع
الاجنبية .

رابعا : الغاء الاتفاقات التجارية وتعطيلها بين دولة واخرى

خامسا : الغاء او تخفيف قيود الاستيراد .

سادسا : حرية الترانزيت .

سابعا : ايجاد نظام التعادل في الضرائب .

ثامنا : حماية التجارة الاميركية من التيارات السياسية
المضادة لسياسة الولايات المتحدة .

تاسعا : تعين الاتجاهات الاقتصادية العالمية .

عاشر ا : ايجاد التوازن في الصناعات الدولية .

اولا : تخفيض التعرفة الجمركية :

تنص الفقرة آ- من المادة ١٨ من المشروع الاميركي

على مايلي :

« على كل عضو الا اذا كان عضوا تنطبق عليه شروط
- المادة ٢٨ - ان يدخل بناء على طلب أى عضو آخر او اعضاء
آخرين بمفاوضات تهدف الى اجراء تخفيض كبير في المكوس
الجمركية (او فوارق المكوس المقصود بها حماية المنتجات
المحلية) المفروضة على الواردات والصادرات وازالة كل
أثر للتمييز في رسوم الاستيراد » .

وهذه الفقرة من هذه المادة تحول الولايات المتحدة
الاميركية ان تدخل تدخلا فعليا في سياسة أية دولة من دول
العالم فتستطيع عن طريق غير مباشر ان تحدد الواردات
المالية للخزانة العامة لتلك الدولة التي اذا رأت ان ضرورة
موازنة ميزانيتها العامة تستوجبها رفع الرسوم الجمركية
على الواردات الاجنبية اليها .

كما انها تمنع أية دولة من الدول ان تحول دون اغراق
أسواقها بالبضائع والاسامع الكمية المستهلكة مباشرة والتي
لا تعود على الاقتصاد الوطني بأية فوائد . فاذا رأت دولة ما
أن استيراد بضائع معينة يضر بالاقتصاد الوطني فعمدت الى
منع دخولها الى اسواقها بواسطة رفع الرسوم الجمركية عليها

فعندئذ يحق للولايات المتحدة وفقاً لمنطوق هذه الفقرة ان
تطلب من الدولة التي قامت بالاجراءات المذكورة الدخول
في مفاوضات مستعجلة معها لازالة او تخفيض او اعادة
الرسوم الجمركية على تلك البضائع الى ما كانت عليه .

كما ان هذه الفقرة تحول دون تنظيم الاقتصاد الوطني ، عن
طريق التجارة الخارجية ، لأي قطر من الاقطار يرى ان السعر
العالمي لمنتجاته متدنٍ وان هناك بلداً واحداً تقدم اسواقه
سعراً اطيب وأعلى وكان هذا البلد يمتلك مواداً وسلعاً
يحتاجها ذاك القطر لرفع مستواه الاقتصادي العام غير ان
سعر تلك المواد أعلى وثمنها أعلى من مثيلاتها من المنتجات
الاميركية ولكن البلدين وجدا ان هناك مصلحة اقتصادية
وتجارية مشتركة بينهما وان فروق السعر تزول حين مقارنتها
بالاسعار العالمية في البلدان الاخرى وقد اتفق خشية اغراق
اسواق بلديهما ببضائع اجنبية مماثلة ان يرفع احدهما او
كلاهما الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من بلدان
أخرى فاذا اقدما على مثل هذا العمل وكانا موقعين على
قرارات مؤتمر هافانا التجاري فعند ذلك يحق للولايات المتحدة

وفقاً للفقرة الاولى في المادة ١١ من المشروع الاميركي
والقائلة « لا تفرض رسوم لمقاومة اغراق الاسواق بالسلع
الرخيصة على أية سلعة لاي بلد من البلدان الاعضاء » .

ويتضح لنا من المثال الذي أوردته أن الولايات المتحدة
لا تنوي فرض تجارتها على الاسواق الخارجية فحسب بل انها
تنوي فرض اسعار الواردات اليها من البلدان الاجنبية لأن
التنظيم الفني الحديث الذي أدخل على وسائل الانتاج الاميركي
والاستعانة بالطاقة الآلية المعقدة في مصانعها وقرب مواد
الخام من مراكز الصناعات ومنشآتها كل هذه الحقائق
ستجعل تكاليف انتاج السلع الاميركية زهيدة وبالتالي
اسعارها بخسة وهذه مما ستغري تجار بلدان العالم بالاستيراد
من الولايات المتحدة الاميركية بحيث سيضطرون لموازنة
ميزان مدفوعاتهم الى تصدير بعض منتوجات بلادهم الى
الولايات المتحدة للحصول على الدولار الذي حل اليوم محل
الذهب في التجارة الخارجية وبهذا تتمكن بورصة نيويورك
من دفع ما تشاء ثمن المستوردات الاجنبية وخشية ان تفرض
بعض الدول، بغية اعادة تنظيم اقتصادها، قيوداً على الاستيراد

تضع العراقيل في طريق البضائع الاميركية الى اسواق العالم
او تحول دون دخولها اليها ، وقيود كهذه تلحق الخسائر
الجسيمة بتجارها وتمنعها من الانتشار والتوسع لهذا عمدت
الولايات المتحدة الى ايراد نص خاص يحجب التجارة الاميركية
من التعرض لمثل هذه التدابير فقد نصت الفقرة - آ - من
المادة ١٩ من المشروع الاميركي على مايلي :

« لا يفرض اي حظر او قيد غير المكوس والضرائب
او سواها من الرسوم ، سواء انفذت عن طريق الحصص او
تراخيص الاستيراد أو أية اجراءات اخرى بواسطة أي بلد
من البلدان الاعضاء) على استيراد أية سلعة من بلد آخر من
من الدول الاعضاء او على اصدار أو بيع لاصدار أية سلعة
مرسلة الى اي عضو آخر » .

وهذه الفقرة كما يرى القاريء تجعل الرقابة الحكومية على
التجارة الخارجية امرا معدوما وتطلق للتجار الوطنيين حرية
استيراد سلع معينة تستهلك مباشرة وتكون ذات ارباح
اكثر من السلع الاخرى التي تكون ضرورية لتطور الاقتصاد
العام وتدعيمه .

فمثلا اذا رأيت الحكومة ان هناك كميات كبيرة ومبالغ وافرة من النقد الاجنبي او الذهبي تصرف على استيراد بضائع كالمالية يستلزم صالح البلاد عدم استيرادها فان الحكومة وفقاً لتلك الفقرة لا تستطيع ان تمنع التجار من ابتياعها فتفرض القيود على استيرادها . ويلاحظ القاريء ان المشتري الاميركي يري من وراء النص القانوني الوارد الذكر الى هدفين .

اولهما تشجيع استيراد البضائع المستهلكة مباشرة عن طريق اطلاق حرية الاستيراد للتجار الذين يتعاملون مباشرة مع جماهير الشعب وكتله التي يقتصر استهلاكها على البضائع التي لا تمتلك أية دورة انتاجية كأدوات الزينة والسيارات والالعاب والملابس وغيرها من السلع المادية وهذا مما يوفر للصناعات الاميركية العمل المستمر والانتاج المتواصل المرافق بالربح الدائم .

اما الهدف الثاني فهو عدم تمكين البلاد الزراعية التي تنوي انشاء صناعات خاصة بها من تحقيق هذه الامنية وذلك عن طريق عدم التعاون بين المجهود الفردي والمجهود الحكومي

فقد يتجه هدف الدولة نحو استيراد الآلات وانشاء المصانع
وهذا العمل يحتاج الى وقت طويل وبذل سخي ليأتي ثمراته
وتنتأجه المموسة وهنا قد يامس التجار ان في السوق الداخلية
طلباً شديداً على سلع معينة لا تمت الى البرنامج الاقتصادي
الحكومي بصلة فتغريهم ارقام الارباح التي لا تحتاج الى وقت
طويل لاجتنائها باستيراد البضائع التي يرغب فيها الجمهور
فيبدرون ما لديهم من نقد ذهبي او اجنبي او تصدير منتجات
بلادهم على استيراد البضائع المطلوبة في السوق وتكون
نتيجة هذا العمل ان يتضرر البرنامج الحكومي المستهدف
خير الشعب وصالحه ويتأخر انجازه وتحقيقه .

وقد رأت الحكومة الاميركية ان انظمة الجمارك ورسوم
المكوس تحد من رواج تجارتها وازدهارها فترفع من اثمانها
وتقلل من استهلاكها . ووجدت ان الدول تتبع شتى الطرق
في سن القوانين الجمركية وتقدير الرسوم على المستوردات
ولهذا أرادت ان تضم قاعدة عامة لتتخذها الدول الأخرى
اساساً ودستوراً لقوانينها واجراءاتها الجمركية وقد اهتمت
الى طريقة عملية تساعد تجارتها على الازدهار ، وتيسر مبيعاتها

الى الاسواق وتحافظ على اسعارها ثابتة غير متغيرة في جميع
اسواق العالم فوجدت ان خير قاعدة يمكن اتخاذها لتقي
بالغرض المنشود هي تقرير الرسوم الجمركية بالنسبة للقيمة
الحقيقية للسلعة اي مقدار القيمة التي قبضها المصنع الذي
صنعها لا قيمتها في السوق الداخلية للبلد المصدر حيث قد
يرتفع ثمنها نتيجة فرض ضرائب مباشرة او غير مباشرة عليها
من قبل الحكومة المصدرة ولهذا يتوجب على الحكومة
المستوردة ان لا تعتبر حين تقرير الرسوم الجمركية على
السلع الاجنبية القيمة الاسمية للسلعة في السوق الداخلي المصدر
بل القيمة الفعلية في المصنع مع المنتج المصدر. وقد توخت
الولايات المتحدة من اقتراحها هذا ان تحافظ على عنصر
المبادهة في المزاومة لبضائعها وان لا تسمح لتذبذبات الاسعار
في سوقها الداخلية بالتأثير على تجارتها الخارجية وان تريد من
مرونة اتجاهاتها التجارية لتتصيد فرص الارباح فان لاحظت
ان في بلد ما طلباً شديداً على سلعة معينة حرمت المستهلكين
الاميركيين من وصول تلك السلعة المعينة اليهم فيرتفع سعرها
في السوق الداخلية لقلة عرضها الناجمة عن تصديرها الى

الاسواق العالمية وخشية ان تعتبر الحكومة المستوردة قيمة
السلعة في السوق الداخلية اساساً لتقدير الرسوم الجمركية
عليها أدرج مشروع الاقتراح الاميركي النص التالي في الفقرة
ب - من المادة ١٢ حيث تقول :

« ينبغي ألا تتضمن قيمة أية سلعة مستوردة - فيما
يتعلق بالمكوس - قيمة أية ضريبة داخلية نافذة للبلد المصدر
أو الذي صنعت فيه السلعة وأُعفيت منها السلعة المستوردة »
ويعني المشتري الاميركي بالسلعة المعفاة تلك السلعة التي تقدم
لها الحكومة العون المادي فترفع من ثمنها في السوق
الداخلية لتخفف سعرها في الاسواق الخارجية كي تتمكن
من مزاحمة مثيلاتها من البضائع الاجنبية في اسواق الدولة
المستوردة .

ومما يجدر بالذكر ان المانيا قد عمدت قبل الحرب
الاخيرة الى تطبيق مثل هذه القاعدة على تجارتها الخارجية
لتساعد بضائعها على الصمود امام مزاحمة السلع الاميركية
والبريطانية والفرنسية .

ولكي تزيل الولايات المتحدة كل ما هنالك من عراقيل في

وجه تجارتها الخارجية تنبّهت الى الحقيقة المالية القائمة حالياً في العالم . فللقطع النادر وخاصة الدولار في معظم دول الأرض سعران احدهما رسمي والاخر سعر السوق السوداء وخشية أن تعتبر الحكومة المستوردة حـيين تقرير الرسوم الجمركية على البضائع الاميركية قيمتها بالنسبة لقيمة الدولار في السوق السوداء فيزيد هذا الاعتبار من الرسوم المدفوعة عليها بالنقد الوطني وبالتالي يرفع من اسعارها عمدت الى ادراج النص التالي في الفقرة - ج - من المادة ١٢ من مشروع اقتراحها حيث تقول تلك الفقرة مايلي :

« عند تحويل قيمة أية سلعة مستوردة من نقد الى آخر بقصد فرض رسوم ينبغي أن يحسب سعر الصرف طبقاً للقواعد السالفة الذكر حتى يصور تصويراً حقيقياً القيمة السارية لكل عملة في الصفقات التجارية والى أن يتم الغاء اسعار الصرف المتعددة الجوانب ليمكن تحديد سعر أو أكثر لصرف العملة » وقد لى مؤتمر هافانا رغبة الولايات المتحدة بفرض على الدول الموقعة على قراراته تحديد سعر ثابت للنقد

الاجنبي وتثبيتته حيث ورد في الفقرة الخامسة من المادة ٣٥
من قرارات مؤتمر هافانا النص التالي :

« ان الاعضاء الممثلين في الهيئة يوافقون على تحديد سعر
ثابت للنقد الاجنبي في عمليا - صرفه وتحويله الى نقد وطني »

النقطة الثانية

تسريع هجرة رؤوس الاموال الاجنبية

شدت الثروة القومية للولايات المتحدة في تكاثرها
وتناسلها عن كل قاعدة للطبيعة والزمن وجاء نمو ثروتها عجيبيًا
في سرعته وخياليًا في تضخمه وحجمه وتزايدت قيمة واعداد
منشآتها الصناعية في شتى فروعها ترايداً غريباً غير مألوف.
وقد جاء تقدمها الاقتصادي السريع نتيجة لسعة مواردها
الصناعية والزراعية وجودة مناخها وخصوبة أرضها ولعدم
ممارستها نظام الاقطاع وهذه العناصر جميعاً جعلت من
الولايات المتحدة الدولة الصناعية الاولى في العالم وأوسع
اقطاره ثراءً . وبالجداول التالي بيانات عن نمو الصناعة
الاميركية السريع .

(١)

السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة
١٨٩٩	١٩١٤	١٩١٩	١٩٢٦	١٩٣٩	١٩٤٥
نسبة النمو الصناعي	١٠٠	٢١٤	٢٩٤	٤٣١	٤٨٦
نسبة الكميات المنتجة	١٠٠	١٦٩	٢١٤	٣٩٥	٣٣١
نسبة العمال	١٠٠	١٤٦	١٩١	١٨٨	١٧٧
نسبة السكان	١٠٠	١٣١	١٤٠	١٦٢	٢٠٩

ويلاحظ القاريء من الاحصاءات الواردة بانه بينما تزايدت الصناعات عام ١٩٤٥ ستة اضعاف ما كانت عليه عام ١٨٩٩ لم تزايد نسبة العمال في الصناعة سوى ضعفين وهذا راجع الى نظام التعميم الآلي الذي اتبعته الصناعة الاميركية في العمل. ولكي ندرك الدرجة الصناعية الرفيعة التي بلغتها الولايات المتحدة الاميركية سأورد في الجدول التالي بيانات تقارن بين نمو صناعات الفحم والحديد والفولاذ في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية.

(١) التاريخ الاقتصادي للشعب الاميركي - باللغة الانكليزية -
تأليف ارفست بوجاوت ودونالد كيمرر صفحة ٥٨٥

(١)

الفحم بملايين الاطنان المترية		الحديد بملايين الاطنان المترية		الفولاذ بملايين الاطنان المترية	
السنة	بريطانيا	الولايات المتحدة	بريطانيا	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
١٨٧١	١١٧	٤٢	٦,٦	١,٧	٢
١٩٠٠	٢٢٥	٢٤١	٩	١٣,٤	١٠,٢
١٩٣٠	٢٤٤	٤٨٠	٦,٢	٣١٦٨	٧٦٣
١٩٤٦	١٩٢	٥٢٠	٧٦٨	٤١	١٢,٧

وقد أدى التوسع الهائل في استغلال موارد الثروة العامة الى ازدياد الثروة الاهلية وتضخمها فلقد كانت قيمة ما تمتلك الولايات المتحدة من ثروة اهلية في عام ١٨٥٠ (٢) تقدر بـ ٧١٣٦ مليون دولار فتصاعدت الى ١٨٦٣٠٠ مليون دولار عام ١٩١٢ ثم ارتفعت الى ٣٠٩٤٣٠ مليون دولار عام ١٩٣٨ اما الدخل القومي فارتفع معها وتساعد حيث كان في عام

(١) مجلة الشؤون الخارجية (امير كية) عدد تموز عام ١٩٤٧

ECONOMIC ALMANAC (44-43) PP 65 (2)

١٨٩٩ (١) ١٥٣٦٤ مليون دولار وغدا في عام ١٩١٩
 ٦٢٩٤٥ مليون دولار ثم اضحى في عام ١٩٤٣ ١٤٠٠٠٠
 مليون دولار وكان نصيب المنشآت الاقتصادية الكبرى من
 الدخل القومي لسنة ١٩٤٣ ١٢٢٨٠١ (٢) مليون دولار وزعت
 عليها كما يلي :

المزارعة	١٣٩٩٣	مليون دولار
المناجم	٢٤٦٠	" "
القوى الكهربائية والغاز	١٦١٦	" "
شركات الانشاءات	٤٣٢٦	" "
الصناعة	٤٨٠٩٦	" "
شركات النقل والمواصلات	١٠٧٠٨	" "
التجارة	١٧٤٢٤	" "
المصارف	٩٢٢٢	" "
المدارس والمستشفيات والجامعات	١٠٣٤٠	" "
متفرقات	٤٦١٦	" "

(1) ECONOMIC ALMANAC (44 — 45) PP. 8٥

(2) ECONOMIC ALMANAC (44 — 45) PP. 81

ومن البدهي ان تزايد رؤوس الاموال الاميركية
وتتضخم نتيجة هذا التقدم الاقتصادي السريع ويلاحظ
القارىء من الاحصاء الخاص بالدخل القومي ان الصناعات
الاميركية تكاد ان تستأثر بنصفه . ودخل الصناعات المتزايد
وتراكم الاموال في خزائن اربابها وتكدسها بعضاً فوق
بعض يضطر اربابها الى التفطيش لاموالهم عن ميادين نشاط اخرى
خارج الولايات المتحدة لاستغلال رؤوس اموالهم واستثمارها
لأن الاستثمارات في الصناعات والمشروعات داخل الولايات
المتحدة وصلت درجة اصبح معها التوسع الاقتصادي الداخلى
المرافق بالارباح مستحيلاً حيث غدت رؤوس الاموال
الاميركية من الضخامة بمكان حتى اصبحت الولايات المتحدة
بكل مالها من ثروة ومرافق عاجزة عن استيعابها لهذا
السبب اخذت رؤوس الأموال الاميركية تودع ارض
الوطن لتستقبل وطناً جديداً تقيده باغلالها الذهبية وتروي
ظماها من خيراته وموارده الاقتصادية .

وكانت رؤوس الأموال الاميركية قد تغلغلت ما قبل
الحرب الكونية الثانية في كندا وأوروبا وأميركا اللاتينية

وجزر الهند الغربية واميركا الجنوبية واسيا . ولكن الازمة الاقتصادية العالمية التي اصاب العالم بها ما قبل الحرب الاخيرة حدثت من نشاط وتسرب رؤوس الاموال الاميركية الى الخارج كما وان بعض المتحولين من الاميركان عمدوا الى سحب الكثير من أموالهم الموظفة في الخارج خشية افلاس او انهيار المشروعات الموظفة فيها . وكانت الدول الأوروبية المستقلة تميل آنذاك الى انتهاج سياسة قومية اقتصادية ولهذا فلم تكن تشجع هجرة رؤوس الاموال الاجنبية اليها ولكن هذه الاسباب كلها لم تحل دون هجرة رؤوس الاموال الاميركية الى الخارج .

وبالجدول التالي بيانات عن رؤوس الاموال الاميركية الموظفة في الخارج حتى عام ١٩٣٩ (١)

اسم الدولة	بملايين الدولارات
كندا	٣٨٢٤
اميركا اللاتينية	٣٩٠٩
اميركا الجنوبية	٢٤٤٩

(١) ECONOMIC ALMANAC (44 - 45) PP.315

جزر الهند الغربية ٧٥٣

آسيا ٧٠٢

بلدان اخرى في اميركا الجنوبية ٤٣٧

اوقيانوسيا ٣٧٤

فرنسا ١٢٣

بريطانيا ٥٦٦

المانيا والنمسا ٣٨٩

بلدان اوروبية اخرى ١٠٨٧

وعندما انتهت الحرب الكونية الثانية كانت الولايات المتحدة قد اصبحت بتخمة مالية شديدة ومن البدهي ان يتقيا المتخمة لينجو من الهلاك ولهذا تيقن ارباب المال الاميركيون بان الحل الوحيد لازمة الثراء العريض التي يعانونها ان يكون الا عن طريق استثمارهم العالم بأسره . وكانت حالة اوروبا عقب الحرب الكونية الثانية تختلف عما كانت عليه عقب الحرب الكونية الاولى لان الحرب الثانية اتت على جميع الصناعات ووسائل الانتاج الاوروبي بينما لم تدمر الحرب الاولى سوى صناعة بلد او بلدين اوروبيين ولهذا انحصر هم

الطبقات المالية الأوروبية باعادة بناء صناعاتها ولكن الافلاس
المالي الشديد الذي نزل بالرأسـ الذين الأوروبيين جعلهم
عاجزين عن القيام بأي عمل دون مساعدة الولايات المتحدة
الاميركية . وقد لمس ارباب المال الاميركيون هذه الحقيقة
فهللوا لها طربا وتحققت قلوبهم فرحا ووجدوا ان هذه
الفرصة هي فرصة العمر لاحتكار الصناعات الأوروبية ودمجها
بصناعاتهم ولهذا لم يتمهلوا او يتوانوا عن هذه الفرصة التي
يجب أن لا تقوت لانهم علموا بان العالم اليوم جريح باأس
فاقد القوى وقد يكون فاقد الرشد ايضا فليس اذن من
العسير على قوي تري كالولايات المتحدة ان تفرغ ما في
جيوبه وان تسير به الى أين شامت وكيفما شاءت . فلتقيده
وهو ضعيف خشيعة ان تعجز عن قيده وهو قوي متعافي
فادخلت في ميثاق مؤتمر التجارة الدولية المادة ١٢ التي تحرر
هجرة رؤوس الاموال الأجنبية من كل قيد وشرط وتعتبر
استثمار الشعوب عملا انسانيا واستعمار اقطار العالم عملا
ضروريا لتقدم العالم وازدهاره فليقرأ القاري نص هذه المادة
العجيب المنطق والمقلوب المفاهيم :

تقول المادة ١٢ من قرارات مؤتمر هافانا مايلي :

« ان الاعضاء يدركون ان الاستثمارات الدولية (الاجنبية) عامة كانت ام خاصة بامكانها ان تكون ذات شأن كبير لتقدم العالم الاقتصادي واعادة بنيانه . اي الاستثمارات الاجنبية نتيجة ذلك عنصر هام في التطور الاجتماعي وتقدمه وعلى الاعضاء ان يتخذوا تدابير كافية وضمانات صريحة من اصحاب الاستثمارات بان لا تستعمل رؤوس اموالهم وسيطة للتدخل في الشؤون الداخلية للسياسات القومية .

ويعترف الاعضاء أيضاً انه من الممكن دفع عجلة الازدهار الاقتصادي لبلادهم فيما اذا منحوا الاستثمارات الاجنبية فرصاً متساوية مع رؤوس الاموال القومية ولهذا يوافق الاعضاء ضمن ما حددته القرارات الآتية على تقديم وتحضير اوسع الفرص للاستثمارات الاجنبية واعطائها الضمانات الكافية لرؤوس الأموال الاجنبية الموجودة حالياً والمنتظرة مستقبلاً . وعلى الاعضاء ان يمتنوا واصر التعاون بين المشروعات الوطنية والمشروعات الاجنبية وبين المستثمرين الوطنيين

والاجانب كي يتقوى الاقتصاد الوطني ويزدهر .

على ما أظن بان القاريء مقتنع بان الدولة الوحيدة في العالم التي تستطيع الاستفادة من تصدير رؤوس الاموال وانشاء الاستثمارات في بلد غير بلدها هي الولايات المتحدة الاميركية لانها هي وحدها التي تتمكن من القيام بعمل كهذا .

ولاميركا من وراء قيام استثماراتها وتوظيف اموالها في الخارج مطاعم ومطامح فهي تهدف الى احتكار الصناعات والمشروعات الاقتصادية العالمية القائمة حاليا والمنتظر قيامها في المستقبل كما وانها ترمي الى تملك ما على الارض من خيرات وما فيها من ثروات وموارد. ويعود تصدير رؤوس الاموال الى الخارج على مصدريها واصحابه بالربح الوفير لأن هؤلاء يتجهون باموالهم شطر البلدان ذات مستوى منخفض من المعيشة حيث تكون فيها بطبيعة الحال اجور الايدي العاملة رخيصة زهيدة بالنسبة لاجورها في الاقطار الرأسمالية واهذا تتدنى تكاليف الانتاج فتزداد ارباحهم ومكاسبهم نتيجة لهذا التدني كما ان دخول رؤوس الاموال الاجنبية ونشوء

الاستثمارات غير الوطنية في قطر أو دولة يقيد الاتجار
الاقتصادي لذلك القطر أو تلك الدولة فيوجه الاقتصاد القومي
أو توماً تيكياً الوجهة التي تعود على أصحاب الاستثمارات الأجنبية
بالأرباح الطائلة لا الوجهة التي يقتضيه تطور ظروف تلك
الدولة الاقتصادية فالاجتماعية .

وقد علمنا التاريخ هول المأساة التي جرت بها الاستثمارات
الأجنبية على الشعوب فعندما استعمر البلجيكيون الكونغو
البلجيكي وكانت تكسو أراضيها أحراش واسعة من أشجار
المطاط وكان الطلب آنذاك على المطاط شديداً استعمل
البلجيكيون كل ما لديهم من وسائل عنف وإكراه لإرغام
سكان الكونغو على جني سائل المطاط وتوريده إلى مخازن
شركاتهم وقد تمادوا في القسوة والشدّة حتى أنهم كانوا
يعدمون العمال الوطنيين بالجملة ويكرهون كل عامل ينجي
مطاط رديء على شربه وازدراده . وقد تدنى عدد سكان
الكونغو خلال ربع قرن من ٤٠ مليوناً إلى ٢٣ مليوناً .

لست أقول أن الاستثمارات الأجنبية ستبتلع اليوم نفس
أساليب الاستعمار في بدئه ولكنها لن تحيد عن هدف قيامها

ونشوءها وهو استغلال الشعوب المستثمرة وحرمانها من
خيرات بلادها عن طريق قتل كل صناعه شعبية ناشئة
لأن الصناعة الوطنية التي تحتاج الى وقت طويل لتركز
رأسمالها ونموه لا تستطيع أن تقف في وجه صناعة تركز
رأسمالها منذ أمد وتضخم حجمه وكميته وتطورت أساليبه
الفنية . ولهذا فان الولايات المتحدة تدرك انها اذا استطاعت
أن تستفيد من الظرف الاقتصادي العصيب الذي يمر به العالم
اليوم فانها ستمكن رؤوس اموالها من التركيز واستثماراتها
من التركيز كي يتسنى لها ان تحدد وتوجه الاقتصاد العالمي
الوجهة التي تتفق ومصالحها وتنسجم ومطالبها فتبقي كل
بلد من بلدان العالم مفتقرا الى تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي
فتحدد من الانتاج حينما تشعر بازمة أو ضائقة وتطلق العنان
حينما ترى وتتمسك الارباح من ورائه .

ومن الحظ ان يقنع المرء نفسه كما حاولوا المؤتمرون
في هافانا ان يقتنعوا بانه من المستطاع عدم تهيئة الفرص
للاستثمارات الاجنبية للتدخل في الشؤون السياسية الداخلية
للبلد الذي تنشط فيه لأن عملا كهذا عمل مخالف لا بسط

قواعد المنطق فهذه الحكومة الشعبية تختلف عن هدف الشركات الأجنبية اختلافاً أساسياً لأن مطمح الأولى هو السير بشعبها إلى رفاه عام ودفع موكبه الاجتماعي إلى الأمام بينما هدف الثانية لا يتعدى اجتثاث الأرباح بامتصاص دماء الشعب واستغلاله وحرمانه وهذا التعارض البيني بين هدي الحكومة والشركات الأجنبية يجعل من غير الممكن وجودهما في بلد واحد واتفاقهما على هدف واحد إلا إذا أصبحت الحكومة شريكة للشركة أو أصبحت الشركة شريكة في الحكم.

النقطة الثالثة

عدم حماية الصناعة والبضائع الوطنية من الصناعة والبضائع الأجنبية

عندما تضخمت البرجوازية الأوروبية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ثارت على عهد الاقطاع لأن نظم ذلك العهد وقوانينه كانت تقيّد حرية التجارة وازدهار الصناعة لأن انقسام كل بلد أوروبي إلى دويلات وإمارات وممالك صغيرة وإنشاء هذه الممالك الحواجز الجمركية على

حدودها لتأمين المال لميزانيتها العامة لتوفير الموارد بضرائب
أرهقت منتج السلع والمتاجر بها ومستهلكها.

فقام دعاة الوحدة في ألمانيا والمخابرون في سبيل الاتحاد
الاطاللي يطالبون بتوحيد بلديهما فتمكنك البرجوازية عن
طريقهم من قلب نظام الحكم الاقطاعي وتوسيع مدى
تجارتها الحيوي .

وعندما تحققت الوحدة السياسية للدول الاوروبية تحولت
الطبقة الثرية فيها الى استغلال اموالها في انشاء الصناعات .
وخشية منافسة بعضها بعضاً اضطرت الطبقة البرجوازية
الى ارغام دولتها على خلق سياج من الحماية الجمركية يقيها
شر المنافسة والمزاحمة وبقيت معظم الدول الاوروبية تتبع
هذه الطريقة حتى يومنا هذا فولدت في اوروبا الطبقة
الرأسمالية التي نشهدها الآن .

ولكن الرأسمالية الاميركية على ما يظهر قد تضخمت
وتوسعت وأصبحت قدرتها الانتاجية تزايد طردياً حتى انها
رأت ان نظام الحماية الجمركية المتبع الآن في بلدان العالم
نظاماً لا يختلف كثيراً عن نظام الاقطاع بل هو أشد خطراً

وأقوى أثراً على تجارتها الخارجية التي أصبحت تعتبر العالم
حالياً أصغر وأضيق من أن يتسع لبضائعها .
ولهذا عمدت في مشروع اقتراحها المقدم الى مؤتمر هافانا
الى معالجة هذه القضية فأوردت في المادة التاسعة فقرة - ٢ -
من مشروعها حيث تقول :

« يدرك الاعضاء ان فرض ضرائب داخلية على منتجات
بلدان اخرى بغية حماية الانتاج المحلي من المنتجات الاجنبية
المنافسة لها يكون متعارضاً مع روح هذه المادة وهم موافقون
على اتخاذ التدابير التي تتاح لهم للحيلولة في المستقبل دون
فرض ضرائب جديدة او اكبر من هذا النوع في بلادهم »
ان هذه الفقرة لا تحتاج الى طويل شرح وتعليق فهدف
الولايات المتحدة قتل الصناعات الوطنية لا إلغاء الحماية
الجمركية لأن السلع التي تنتجها المصانع الوطنية الحديثة الانشاء
تكون ذات تكاليف باهظة بالنسبة للسلع المنتجة من قبل
مصانع يلعب فيها التعميم الآلي والفني الحديث وخبرة العمال
ومهارتهم دوراً كبيراً في الانتاج ولهذا فان تكاليف السلع
الاميركية ستكون زهيدة وكمياتها ضخمة بحيث يصبح

تمن السلعة الاميركية أقل من ثلث او ربع سعر السلعة
الوطنية ولذا فان الولايات المتحدة مقتنعة بانها لو اتاحت
لبضائعها فرص العرض التي تتاح للبضائع الوطنية في السوق
الوطني فان اقبال المستهلكين على شراءها سيكون اعم من
اقبالهم على شراء بضائعهم الوطنية وذلك لأن البضائع
الاميركية تتميز بميزتين عن البضائع الوطنية وهما جودة
الصنع ورخص السعر .

قد يقول البعض ان هاتين الميزتين كافيتان لاقرار عدالة
المطلب الاميركي لانه يوفر للمستهلك بضائع اجود صنعا
وأقل سعرا من البضائع الوطنية ولكن علينا ان ندرك الحقيقة
الخالدة التي تقول بان الدولة المستوردة هي دولة يزداد فقرها
يوما بعد يوم وان البلد المنتج تتكاثر ثروته حيناً بعد حين وان
صالح الكتل الشعبية في عالم يسوده نظام الاقتصاد الحر ان
تتحمل التضحيات في بادئ الامر كي تتمكن صناعاتها
الشعبية من التطور والتقدم .

وللاقبال على استهلاك البضائع الوطنية مزايا كثيرة ،
فهو يقي ما للبلاد من ثروة ومن ثم ينمي الدخل القومي لأن

علم الاحصاء يثبت ان الدخل القومي يتناقص لدى الدولة المستوردة بينما يتزايد لدى الدولة المنتجة كما ان قيام صناعات وطنية يفتح باب العمل امام العمال الذين يزداد دخلهم بازدياد دخل المصانع فيما لو اتبعت الطرق العادلة في التوزيع والاجور. غير ان الولايات المتحدة ترى في الوقت الحالي غير ما يراه لانها تربي الى ابقاء جميع سكان العالم معتمدين عليها في احتياجاتهم اليومية والحد من كل تقدم اقتصادي صناعي يتعارض وبرامج استثماراتها التي تستطيع بما تمتلك من قدرة وقوى منتجة ان تجعل من العسير قيام أية مشروعات اقتصادية حكومية كانت أم فردية لأن عنصر توازن القوى بين الاستثمارات الاميركية والمشروعات الوطنية سيكون معدوما لانعدام وجود حماية جمركية تمكن الصناعات الوطنية من النمو والتطور ولهذا فستبقى الشعوب مورد رزق واستغلال للاستثمارات الاميركية التي ستتمكن مع الزمن من امتلاك جميع موارد ومرافق الحياة العامة للأمم المستوردة لان الاستغلال الاجماعي للثروة القومية امر لا تستطيعه سوى شركات واستثمارات ذات رؤوس أموال

كبيرة ولما كانت البلاد الناشئة لا تمتلك في البداية تلك
الرساميل لذا يصبح من المتعذر عليها أن تنافس أو تتسابق في
ميدان واحد مع الاستثمارات الأجنبية .

وشركات البترول التي تستثمر النفط في العالم العربي
خير مصداق لما أقول . فلقد بلغت الأرباح الصافية لشركة
البترول السعودية خلال عام ١٩٤٣ من عميل واحد وهو
البحرية الأميركية ٤٥ مليون دولار بينما لم تتجاوز حصة
المملكة العربية السعودية خلال السنة نفسها ومن مجموع إنتاج
آبارها ال ١٣ مليون دولار وهكذا حرم ذاك البلد كغيره
من البلدان العربية من استخدام ثروته البترولية في سبيل
تقدمه الاقتصادي والاجتماعي ولقد جنت الشركات
البريطانية والأميركية عن طريق استغلالها نفط الشرقين
العربي والافوسط مبالغ طائلة وهائلة من الأموال بينما لم
تقدم تلك الشركات أية خدمة فعلية من الخدمات الاجتماعية
او الاقتصادية لشعوب الشرق العربي .

وقد كان باستطاعة الدول العربية ان تحرم نفسها لأمد
معين من تلك الفوائد الاسمية التي تعود عليها الآن وتبظر

أو تحاول تأليف شركة بترولية حكومية تشترك فيها الدول العربية برؤوس أموال ترصد من الخزانة العامة لكل دولة منها للتنقيب عن البترول واستغلاله .

وتلمس الولايات المتحدة بان احتياطاتها من المواد الخام كاد أن ينفذ ولهذا فهي تخشى أن يحين وقت لا تستطيع فيه صناعتها من مواصلة العمل والانتاج لفقدان المواد الأولية التي استنزفت منها جزءاً ليس باليسير ولذلك فانها تروم في الوقت الحاضر ان تسيطر بواسطة رؤوس الاموال التي اجتمعت لديهم — اليوم على اكبر جزءٍ من موارد العالم وموارده الأولية وبالجداول التالي بيانات (١) عن ما تبقى من مواد الخام الأولية في الولايات المتحدة .

المغنيزيوم	١٠٠ /	الذهب	١٠ /
نيتروجين	١٠٠ =	الرصاص	٨ =
الملح	١٠٠ =	الفضة	٨ =
الفسفات	٨٠ =	الزئبق	١ =

(١) مجلة الشؤون الخارجية (امير كية) عدد تموز عام ١٩٤٧

صفحة ٦٤٦ — ٦٤٧

(HINIRAL RESERVE BOARD)

البوتاس	٨٠ /
الحديد	٤٥ =
الغاز الطبيعي	٤٥ =
البترو	٣٥ =
الزنك	٢٠ =
التغاسان	٢٠ =
المنغنيز	٢٠ =
الكروم	١٠ =

خشيت الولايات المتحدة أن تتمكن بعض المصانع الوطنية من انتاج سلع تمتاز عن مثيلاتها من السلع الاميركية بجودة صنعها ووفرة فوائدها وقد علمتها خبرتها الانتاجية والتجارية ان سلعاً كهذه ستكون ارفع ثمناً واكثر قيمة من سلعها وذلك لما بذل في انتاجها من وقت وجهد وتصميم وهذا مما يبقى اقبال المستهلكون على السلع الاميركية شديداً وخوفاً من ان تحد الحكومة الوطنية من رواج السلع الاميركية في سوقها فتعتمد الى تطبيق حماية بجمركية مخفضة تتوخى خير المستهلكين العام فتوجد تعادلاً بين سعري بضائعها والبضائع

الاميركية وتترك للجودة وحدها ان تقرر نتيجة المنافسة بينهما
وقد لمست الحكومة الاميركية هــ هذه الحقيقة وخشيت
تطبيقها الذي يجرّد البضائع الاميركية من سلاح فتاك الا
وهو رخص السعر واحتياطا لحدوث عمل كهذا أدرجت
الولايات المتحدة في مشروع مقترحها لتنظيم التجارة الدولية
الفقرة الثانية من المادة ١١ تقول:

« لا تفرض رسوم جمركية لتحقيق التعادل في الاسعار
على أية سلعة لأية بلد من البلدان يستوردها أي عضو آخر »

النقطة الرابعة

الغاء الانغلاقات التجارية وتعطيلها بين دولتين واضري

مما لا شك فيه بان التعاون الاقتصادي والتجاري هو
العنصر الاساسي لتمتين العلاقات السياسية وتوطيدها بين
دولة واخرى أو بين مجموعة من الدول ومجموعة ثانية. لأن
الاتفاقات والمعاهدات السياسية والاقتصادية هي وليدة
المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين المتفقين او المتعاهدين
ولذا خشيت الولايات المتحدة ان يجيء تنظيم العلاقات التجارية

والاقتصادية بين بلد وآخر بغية تحقيق هدف او تعاون بينهما
في ميدان السياسة الدولية ، ضاراً بمصلحة تجارة الولايات
المتحدة فأرادت ان تتجنب هذا المحذور فأدخلت في مشروع
مقترحها في الفقرة الاولى من المادة ٣٤ النص التالي :

« يوافق الاعضاء على اتخاذ تدابير فردية وجماعية لمنع
الاعمال التجارية بين المؤسسات التي تكبح التنافس وتقيد
الوصول الى الاسواق أو تؤدي الى فرض رقابة احتكارية في
التجارة الدولية بحيث تسفر عن عرقلة جهود الهيئة
في سبيل توسيع الانتاج والتجارة والاحتفاظ في كافة البلدان
بمستوى عال للدخل الحقيقي ويكون معنى اصطلاح
المؤسسات التجارية كما هو مستخدم في هذا الفصل كافة
الاشخاص والكيانات التي تقوم باعمال تجارية بما في ذلك
التي تكون فيها مصلحة حكومية وكذلك الوكالات
الحكومية التي تقوم باعمال تجارية .

وعن طريق هذه المادة تكون الولايات المتحدة قد
جردت الحكومات من أقوى الأسلحة التي تمتلكها في
مفاوضاتها الترغيبية والترهيبية اذ انه لا يجوز في نظر حكومة

الولايات المتحدة قيام اتفاقات اقليمية ترمي الى اعطاء دولة
أخرى مركزاً ممتازاً في اسواقها الداخلية وفي تجارتها الخارجية
وذلك لأن الولايات المتحدة ادركت بانها اذا استطاعت ان
تزيل هذا العنصر من السياسة الدولية فستتمكن من ابقاء
جميع بلدان العالم منقسمة على نفسها سياسياً واقتصادياً وهذا
الانقسام يسهل للولايات المتحدة صيرورتها قطب الرchy في
ميدان السياسة الدولية واحتلال بضائعها الاسواق العالمية .

فاذا المست دولة من الدول ان تحقيق مطالبها ورغباتها
السياسية وأمانها القومية لن يتم الا بمناصرة دولة اخرى
أو كتلة من الدول لها . ومن الطبيعي أن تطلب الدولة أو
الكتلة الدولية ثمناً لمناصرتها لاهداف تلك الدولة ورغباتها
السياسية وهذا الثمن أصبح مألوفاً لدى العرف الدولي العام
وهو تسهيل تجارة الدولة المناصرة وتمكين دخولها اسواق
الدولة التي تستفيد من مناصرة تلك الكتلة الدولية لها .

وهذا الامتياز التجاري او المعاهدة الاقتصادية ذات
الهدف السياسي تتحقق عن طريق تسهيل الاستيراد من
الدول المناصرة بواسطة وضع قيود عامة على البضائع

المستوردة من أسواق دول معادية أو غير مناصرة لها كفرض
الرسوم الجمركية عليها أو منع بضائعها من الوصول الى
الاسواق الداخلية .

فمثلا اذا اتفقت غدا مصلحة العالم العربي ومصلحة الصين
أو أي بلد آخر وكان العالم العربي الذي يكافح الآن فلول
جيوش الاستعمار واستثماراته وشركاته بمسيس الحاجة لمساعدة
الصين التي تمتلك حق « الفيتو » في مجلس الأمن هذا الحق
الذي تستطيع ان تستخدمه في نقض أية قرارات تحيى
جائرة بحق العرب أو غير متفقة ومصالحهم وكان من البدهي
أن تطلب الصين أو غيرها من الدول العربية تمتين العلاقات
التجارية بينها وبين العرب فوقنا معها اتفاقية تجارية لتحقيق
مطالبنا السياسية ورغبات الصين التجارية ومنحناها مركزاً
ممتازاً في تجارة صادراتنا ووارداتنا منها ، هنا يحق للولايات
المتحدة ان تطلبنا بمنح تجارتها الامتيازات نفسها ومعاملة
بضائعها المعاملة ذاتها التي نعامل بها دولة صديقة .

وقد ورد هذا المعنى صريحاً في مشروع اقتراحها لتنظيم

التجارة الدولية وفي الفقرة الاولى من المادة الثامنة
حيث تقول :

« فيما يتعلق بالمكوس الجمركية وغيرها من الرسوم التي
تفرض على الاستيراد او الاصدار أو لها صلة بهما او التي
تفرض على التحويل الدولي لدى دفع اثمان الواردات او
الصادرات وفيما يتعلق بطريقة تحصيل المكوس والرسوم وفيما
يتعلق بكافة المسائل المتعلقة بالضرائب والوائج الداخلية
المشار اليها في المادة - ٤٩ - فان أي امتياز او فائدة او حصانة
تمنح لأي بلد من البلدان الاعضاء بشأن أية منتجات مصنوعة
في بلد آخر أو مرسله اليه يجب أن تمنح على الفور ودون
قيود أو شرط بالنسبة لنفس المنتجات المصنوعة في صكافة
البلدان الاخرى الاعضاء أو المرسله اليها والمبدأ الذي تقوم
عليه هذه الفقرة يشمل كذلك ابرام الاعضاء عقود حكومية
للاشغال العامة وفي هذه الحالة يتعين على كل عضو أن
يعامل تجارة الآخرين معاملة عادلة » .

يتبين من هذا النص ان الولايات المتحدة لا تنوي منع
الاتفاقات التجارية ذات الهدف السياسي فقط بل ذات الهدف

الاقتصادي ايضاً لانها تفرض على الحكومات الاعضاء ان
يعاملوا أعمال التصدير لكافة الدول معاملة مماثلة وأن تترك
للأسعار والاباح تحديد اتجاهات الصادرات وهذا العمل
يصطدم في كثير من وجوهه مع فكرة انشاء اقتصاد قومي
لانه يمنع التبادل التجاري الدولي ويترك للتجار المصدرين الذين
لا يهتمون بغير الارباح النقدية حرية اختيار البلدان التي
يصدرون اليها فقد تقتضي مثلاً مصلحة العالم العربي ان يبادل
على منتوجاته الزراعية بمواد اخرى قد لا تكون متوفرة في
الولايات المتحدة فيحدد اتجاهات صادراته الى البلدان التي
توفر فيها المواد التي ترغب الحكومات العربية في شرائها
واسيرادها وهنا تتعارض مصالح التجار المصدرين
والمستوردين ومصالح الحكومات اذ يرى التجار ان أسعار
الصادرات العربية في تلك البلدان المتعاقد معها هي زهيدة
بالنسبة لأسعارها في الولايات المتحدة فتعريضهم الارباح الناشئة
عن فروق الأسعار بالتصدير اليها ووفقاً لمنطوق هذه المادة
الآفة الذكر فان الحكومات العربية لا تستطيع أن تمنع
تجارها من التصدير فاذا ما حاولت ان تقيد صادراتها الى

الولايات المتحدة فإن النص القانوني الوارد يحول دون
رغبتهما .

وهناك دول كثيرة لم توقع على قرارات مؤتمر هافانا
هذه القرارات التي جاءت مطابقة لنصا وروحا لمشروع الاقتراح
الاميركي الذي يحول دون رواج تجارة أية دولة كانت عن
طريق ابرام معاهدات واتفاقيات تجارية بين دولة موقعة على
قرارات المؤتمر ودولة لم تشترك او توقع عليها وهناك نص
صريح يتضمن هذا المعنى وقد ورد في الفقرة الاولى من
المادة ٣١ من المشروع الاميركي والتي تقول :

« ينبغي الا يسمى أي عضو للحصول على فوائد خاصة أو
ممتازة لتجارته في اراضي أي بلد من غير الاعضاء تؤدي
بطريق مباشر او غير مباشر الى التمييز في تلك الاراضي ضد
صالح تجارة أي عضو آخر » .

أما الذي توخاه المشرع الاميركي من ايراد مثل هذا
النص هو ربط عجلة سياسة الدولة الموقعة على قرارات
مؤتمر هافانا بعجلة السياسة الاميركية .

فان قاطعت دولة من الدول غير المشتركة في مؤتمر

هافانا كالاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وبولندا او بلغاريا
الولايات المتحدة وبضائعها وكفت عن الاستيراد منها
والتصدير اليها فيترتب عندئذ على جميع الدول الواقعة على
قرارات مؤتمر هافانا التجاري ان لا تسعى الى توطيد او تقوية
علاقاتها التجارية مع تلك الدول لان عملاً كما نرى يعتبر
تميزاً لتجارتها وامتيازاً لها على البضائع الاميركية . وهكذا
يتبين لنا بان المعنى السياسي لهذه الفقرة أعظم وأهم من
المعنى التجاري لان التآلف التجاري للدول يقود الى تآلف
وانسجام سياساتها والمقاطعة التجارية هي الشوط الاول من
طريق المقاطعة السياسية . اذن فأرب الحكومة الاميركية
ومطلبها الاول من النص على مثل هذه المعاملات بين الدول
المشتركة بمؤتمر هافانا وغير المشتركة به هو ابقاء
المعسكر الاميركي الدولي بعيداً عن الانقسام الداخلي وابقاء
العلاقات بين دوله متينة وقوية .

وأخل ان القاري يدرك ان الولايات المتحدة ترمي من
وراء هذه السياسة التي نعتها بالتجارية الى فرض عقوبات
اقتصادية غير مباشرة على الاتحاد السوفياتي وأنصاره من

دول الكتل الشرقية او على أية دولة تتعارض أهدافها السياسية ومذاهبها الاجتماعية وأهداف الولايات المتحدة ومذاهبها .
ومن المعلوم ان المقاطعة التجارية عملياً ينشأ عن تأزم العلاقات السياسية بين الدول التي تستخدمها لانزال الضرر بعضها ببعض .

والدول الصغيرة أعمق حباً وأشد رغبة من الدول الكبرى في السلام والمحافظة عليه لأن قدرتها على تحقيق اطماعها او بالاحرى ان اطاعها اقل مدى من اطماع الدول الكبرى ومطامحها ولهذا قلما تتأزم علاقاتها السياسية بينها وبين غيرها من الدول . ومن هنا ندرك ان الولايات المتحدة تطالب الآخرين بتحمل ما تجره عليها سياستها من تبعات وأزمات وتلزمهم باتخاذ كل اجراء تتخذه هي في ميدان السياسة والتجارة والاقتصاد الدولي . وأكثر ما تخشاه الولايات المتحدة الاميركية قيام اتفاقات ومعاهدات تجارية سرية بين بلد وآخر وما قد يجيء في هذه الاتفاقات من بنود ومواثيق تحد من نشاط التجارة الاميركية ونفوذها السياسي فلقد رأينا في مكان آخر من هذا الكتيب انه عندما جمدت الولايات

المتحدة القرض الممنوح لبولندا من قبل بنك التصدير والاستيراد الاميركي عادت تساوم بولندا على اطلاعها على المعاهدات التجارية السرية التي أبرمتها مع الدنمرك وهنغاريا ورومانيا والسويد والاتحاد السوفياتي لقاء الافراج عن قرضها .

وقد استفاد الحكومة الاميركية من تلك الحادثة واعتبرت ان جميع الاتفاقات التجارية الدولية والاقليمية هي قيود لتجارتها ولهذا جاء المشروع الاميركي المقدم الى هيئة التجارة الدولية مصححا لحوادث وأوضاع من هذا النوع .

النقطة الثامنة :

صيانة التجارة الاميركية من التغيرات السياسية

عندما يطلع المرء على المشروع الاميركي الخاص بتنظيم التجارة الدولية يامس بان الرغبة الوحيدة للولايات المتحدة تنحصر في إيجاد المساواة في الحقوق التجارية والاقتصادية بين جميع دول العالم وأقطاره فهي تسمح لكل قطر ان يستثمر امواله في بلادها ان كانت لذلك القطر اموال يستطيع استثمارها

كما وانها تسمح لأي مصدر ان يصدر بضائعه وسالعه اليها
 ان رغب المستوردون الامير كيون فيها ولغة المساواة هذه
 لغة أصبح الشرق بها عالما خيرا وقد فسر لها المرحوم
 سعد زغلول احسن تفسير حينما قال عنها انها المساواة بين الرجل
 والحصان ومن طبيعة الرجل ان يركب الحصان كما وان من
 طبيعة الحصان ان يحمل الرجل . وقد علمتنا الحوادث والايام
 بأن فوائد المساواة بين القوي والضعيف وقف على القوي
 وحده ولا يعود على الضعيف منها سوى الخسائر والتضحيات .
 وهذا الايمان الامير كي الغريب بالمساواة والذي وجد
 في مشروع اقتراح الولايات المتحدة خير معبر ومفسر له
 ومعلق عليه قد دفع الحكومة الاميركية الى الرغبة في ان
 لا تسمح للسياسية وتياراتها بهدم المساواة التي بنتها وأوجدتها .
 وهذه العقيدة الاميركية المرتكزة على فصل التجارة
 والاقتصاد عن السياسة تتوخى أن لا تضطرها موثيقها
 التجارية الى تغيير او تبديل برامجها السياسية التي وضعت
 لتحقيق احلام الرأسماليين وتنفيذ مشروعاتهم الاقتصادية؛ اذ
 انها رأت ان سياستها التوسعية الاقتصادية قد ترغمها في

المستقبل على اتخاذ اجراءات في حقل السياسة الدولية بحيث
تجني هذه الاجراءات غير متفقة ومصالح دولة من الدول
الموقعة على ميثاق مؤتمر هافانا فيثير النهج السياسي الاميركي
الضعيفة والحق في صدر تلك الدولة فيثور شعبها وتؤسس
الجمعيات التي تستهدف مقاطعة البضائع الاميركية وذلك
رداً على السياسة الاميركية العدائية واحتياطاً لاحتمالات
كهنه ادخلت الحكومة الاميركية في مشروع اقتراحها
المادة ١٧ التي تلزم الحكومات بمنع نشاط وتأسيس الجمعيات
التي تنادي بمقاطعة البضائع الاميركية وملاحقة أعضائها
قانونياً وقد جاء في هذه المادة ما ترجمته بالحرف الواحد .

« لا يشجع أي عضو او يؤيد او يشترك في مقاطعات او
غيرها من الحملات التي يراد بها عدم التشجيع بطريق مباشر
او غير مباشر على استهلاك منتجات اعضاء آخرين في
بلاده لانها صادرة من بلاد اولئك الاعضاء ، او بيع منتجات
للاستهلاك في بلاد اعضاء آخرين لانها مرسله الى تلك البلاد
وعلاوة على ذلك ينبغي على كل عضو الا يجتمع بالوسائل
الممكنة حملات سياسية كهذه وفقاً لقوانينه » .

وبناء على ماورد فان الولايات المتحدة تستطيع ان
تنتهج السياسة التي تتفق ومصالحها التجارية والاقتصادية
فتناصر دولة على أخرى وتنتصر لبلد دون الآخر دون أن
يكون قانونيا لأعمالها هذه أي تأثير على مصالحها التجارية
والاقتصادية لدى أية دولة ترى الولايات المتحدة ان تقف
منها موقفاً عدائياً في السياسة الخارجية وهذا النص القانوني
يجعل معظم الأعضاء الموقعين على ميثاق مؤتمر هافانا
يتامسون في كل ما لهم من نشاط سياسي تحقيق او المساعدة
على تحقيق الاهداف الاميركية — لعلهم ان مناصرتهم
للولايات المتحدة او عدمها لن يكون لها أي تأثير على
المصالح التجارية والاقتصادية الاميركية في بلدانهم كما
ان هذا النص يفرض على الدولة التي تتخذ الولايات المتحدة
منها موقفاً مجحفاً بحقها ان تخضع لوجهة النظر الاميركية
لأنها لن تجد لها بين الدول الموقعة على قرارات مؤتمر
هافانا نصيراً أو ظهيراً في حالة اتخاذها موقفاً سلبياً من سياسة
اميركا العدائية لها .

ولكي تستطيع التجارة الاميركية من تحديد اتجاهاتها

نحو الاسواق العالمية طلبت الحكومة الاميركية من
الاعضاء في الهيئة التجارية ان يقدموا سنوياً لمكتب هيئة
التجارة الدولية جميع الاحصاءات والبيانات التي تتعلق
بتجارتهم الخارجية وذلك كي تتمكن على ضوء الاحصاءات
من تجنب الخسائر التي قد تلحق بالتجارة الاميركية نتيجة
عدم دراسة اربابها للاسواق والاحوال التجارية العالمية
وهذا الطلب يفصح في الوقت ذاته الاتجاهات الاقتصادية التي
يرمي الحكومات والشعوب انتهاجها كي يتمكن ارباب المال
الاميركيين من التعرف الى موارد الاستثـمار ووجوهه
وامكانيات المشروعات الاقتصادية من النجاح فان وجدوا ان
بعض الدول مقدمة على القيام بعشروعات استثمارية تـذر
الارباح على اصحابها تسابقت رؤوس الاموال الاميركية
الى تلك البلدان لتتوظف في المشروعات المنوى انشاؤها
وعملت على استثمارها والسيطرة عليها لانه بفضل قرارات
مؤتمر هافانا لم يبق ما يحول دون دخول الاستثمارات ورؤوس
الاموال الاجنبية الى اي بلد تختاره.

ويشكل الاطلاع عن اسرار التجارة الخارجية عنصراً

هاما في التجارة الدولية اذ انه يساءل البنوك والمصارف
الاميركية على ان تقرر قبل قيامها بعمليات القروض فيما اذا
كانت تلك الدولة تتمكن من ان تفي بالتزاماتها المالية فتدفع
في الاوقات المحددة لها ما عليها من قروض . وبهذا ينعدم
عنصر المغامرة في التجارة والاستثمار .

وهكذا انعدمت اسرار التجارة الدولية التي كانت في
السابق تعتبر سرا من الاسرار لا يقل أهمية عن الاسرار
الحرية وأصبح بإمكان الولايات المتحدة ان تتعرف الى كل
اتجاه تجارى واقتصادي وفقاً للفقرة الاولى من المادة ١٦ من
مشروع اقتراحها والقائلة .

« يوافق الاعضاء ان يوافقوا مكتب الهيئة فوراً
وبكيفية مفصلة ودقيقة بقدر المستطاع بالا حصاءات المتعلقة
بتجارتهن الخارجية والتي تراها الهيئة ضرورية فيما يتعلق بمهامها
بما في ذلك الحد الأدنى اللازم للوفاء بالتزاماتها في الامور
التالية :

أ : صادرات البضائع ووارداتها - على ان يراعى بقدر

الامكان تمييز الحركة - حركة تجارة الترانزيت والرغبة في توجيه احصاءات التجارة الدولية ».

كما وان هناك نصاً آخر يخلو مكتب هيئة التجارة الدولية من الاطلاع على جميع ما تشاء الاطلاع عليه في شتى النواحي الاقتصادية وقد ورد هذا المعنى في الفقرة الثالثة من المادة ١٦ والتي تقول :

« يوافق الاعضاء على ان يوافقوا الهيئة على اتم وأدق نحو ممكن باحصاءات عن الموضوعات الاقتصادية الاخرى التي ترى الهيئة انها ضرورية فيما يتعلق باطلاعها باعمالها .

النقطة التاسعة :

تعيين الاتجاهات الاقتصادية العالمية

عندما يكثر الطلب في الاسواق العالمية على سلع معينة تتجه الصناعات ووسائل الانتاج في كل بلد الى الاكثار من انتاج تلك الانواع من السلع والبضائع وهذه الحقيقة هي من أهم أسباب الازمات الاقتصادية عامة والتجارية خاصة لأن طغيان بضائع من نوع وصنف واحد على الاسواق

العالمية سيؤدي الى هبوط اثمانها أولاً والى تضائل الطلب عليها
ثانياً وكسادها اخيراً وذلك عندما تبلغ قدرة الشعوب الشرائية
على استهلاك تلك البضائع درجة التشبع وهذا الاتجاه الاجماعي
للصناعات نحو انتاج بضائع موحدة النوع هو الذي يخلق
مبدأ المنافسة والمزاحمة في نظام الاقتصاد الفردي فتعرض
نتيجة ذلك المؤسسات المنتجة لتلك البضائع الى التوقف عن
الانتاج فالانهيار او تتبع مبدأ الحرمان والانتظار فتغلق
ابوابها وتطرد عمالها — منتظرة فرصة اخرى تنمو فيها
القدرة الشرائية للشعوب فتجدد طلبها على المنتجات التي
توقف انتاجها .

وقد رأت الولايات المتحدة ان تلافي هذه الحقيقة يقتضيها
ايجاد نظام لخلق توازن صناعي تحد بموجبه البلدان الصناعية
الاخرى من انتاج السلع التي يكثر الطلب عليها لتنفرد هي
بانتاجها وتصديرها الى الاسواق العالمية وتحافظ على سعر
ثابت لسلعها ولهذا اوردت في مشروع اقتراحها وفي المادة
الخامسة التي تنص على مايلي :

« على كل عضو في سعيه للمحافظة على تشغيل العمال او

توسيع نطاقه ألا يتخذ تدابير تسفر عن خلق بطالة في بلدان
اخرى او لا تتلاءم مع التعهد الذي يهدف الى توسيع نطاق
التجارة الدولية ورؤوس الاموال »

كلنا نعلم بان التنظيم الآلي والقدرة الصناعية للولايات
المتحدة الاميركية قد وصلت درجة تستطيع معها — فيما
لو توفرت لديها المواد الاولية ان تسد احتياجات جميع بلدان
العالم . فلقد نمت مجموعاتها الصناعية حسب الاحصاءات
الصادرة عن عصبة الامم لسنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ من ٦٦ مجموعة
صناعية عام ١٩٣١ الى ٣٤٠ مجموعة في تموز سنة ١٩٤١ كما ان
مجموعاتها للنقل البحري قد ازدادت عشرة اضعاف ما كانت
عليه عام ١٩٣٤ اذ كانت في ذلك العام ٥٧ مجموعة فاصبحت
في حزيران عام ١٩٤١ ٦٤٥ فلو علمنا بان هذه الزيادة
الهائلة التي طرأت على قدرتها ومنشآتها الصناعية جاءت قبل
دخول الولايات المتحدة الحرب وتفهمنا مقدار التوسع
الصناعي الذي بلغته أميركا خلال الحرب لتيقنا بان الطاقة
الآلية الاميركية بلغت شأوا لا تدانيه فيه مجموع ما للعالم
من صناعات وزادت كفاءتها الانتاجية زيادة أصبح معها —

نمو الصناعات وتطورها في البلدان الأخرى يعرض
مجموعات كبيرة من الصناعة الأميركية للبطالة والتوقف عن
العمل ولهذا طالبت الولايات المتحدة رسمياً بالحد من التوسع
الصناعي وتطوره .

فإذا أرادت الدول العربية مثلاً أن تنشئ لها مصانع
لإنتاج السيارات ووسائل النقل كي تكف عن استيراد
السيارات الأميركية فإن عمل الدول العربية هذا سيؤدي
إلى انقاص كميات السيارات التي تنتجها المصانع الأميركية
ومن ثم إلى بطالة العمال الأميركيين الذين كانوا يعملون
في إنتاج السيارات المخصصة لتستهلك في الشرق العربي وهذا
يحق للولايات المتحدة الأميركية أن تدعي أن هذا
التدبير أو الاتجاه الاقتصادي العربي قد أسفر عن خلق
بطالة في بلادها وهذا مما يتنافى والمادة الخامسة من
مشروع اقتراحها .

وهذه الحقائق تعود بفوائدها على الولايات المتحدة
وتجارتها فتجنبها المنافسة المزمجة وتبقيها المصدر الأول
والأخير في العالم ولهذا فإن النظام التجاري الذي فرضته

الولايات المتحدة على الدول المشتركة في مؤتمر هافانا
لا يكفي باعطاء التجارة الخارجية الاميركية المركز
الممتاز في العالم بل يتعداه الى تنظيم الانتاج الصناعي
العالمي وتوجيهه الوجهة التي تبقي الاقتصاد الاميركي
يتمتع ويتمتع بالظرف السعيد الذي اوصلته اليه الحرب
العالمية الثانية .

واذا تم للولايات المتحدة ما أرادت فانها ستقيد البشر
وتحد من استقلالهم خيرات الطبيعة ومواردها لأن حماية
البضائع الاميركية من الكساد تستدعي عدم اغراق الاسواق
ببضائع مماثلة لها كما وان حماية الصناعة الاميركية من البطالة
تستوجب عدم انشاء صناعات في بلدان اخرى وهذا مامعناه
بان على العالم حاليا ان يوقف تطوره الاقتصادي حتى تتطور
طلباته وتزداد على شراء كميات اوفر من المنتجات الاميركية
كما انه يلزم الانسانية بوقف تطورها ورقمها الاجتماعي
والاكتفاء بالتوسع الاقتصادي الذي وصل العالم اليه اليوم
خوفا من ان تنمي الشعوب قواها وتضاعف مجهوداتها فتزداد
قدرتها الانتاجية وكميات منتجاتها زيادة تعجز معدة

النظام الرأسمالي عن تنظيمها بمعدة المزاحمة والمنافسة
وختاماً أقول أننا لانستطيع ان نعامى عن حقيقة
النظام الرأسمالي وان ننكر بأنه قد استنفذ جميع
وسائله وبلغ الآن اقصى مراحلها واصبح بقاءه يتنافى
وطبيعة الاشياء.

فكل نظام قواعده متعارضة وأساسه متنافرة قد يشب
فيقوى فيشيخ فيموت وموته يحين عندما يتعارض
بقاؤه وتطور المجتمع فيحاول ان يبقى المجتمع جامداً غير
متطور وان يوقف الزمن عن السير والأيام عن التعاقب
لانه يامس في سير الزمن وتعاقب الايام اقترابه من نهايته
ولهذا نرى الذين ربطوا مصيرهم بمصير النظام
الرأسمالي يماندون ويكاثرون ويأبون ان يسموا ببسط
قواعد الحياة واولى سنن الوجود القائلة بان الحياة جوهر
لا يعرف التوقف او الجمود حركته أبدية أزلية تضع
نظمها حسب مقتضياتها وتنظم قوانينها وفق حالاتها فتبدل
نظمها حيناً بعد حين وتعديل قوانينها يوماً بعد آخر حتى
تجد النظام الذي يتصف بصفاتنا ويتحلى بزاياها

يسايرها في تطورها ويعاشيها في تقدمها ، نظاما لا يفتعل
الظلم افتعالا فلا يغفل يد الطبيعة ليطلق يده ولا يشرع عدله
بالنسبة لما يملك وما يريد ان يملك بل بالنسبة لما تقدمه
الحياة وطبيعتها لأن الوجود وطبيعته كريمة سمحة ولكن
بعض الناس بخلاء ظالمين .

الفصل الثالث

مشروع مارشال

لمحة تاريخية

في اليوم الخامس من حزيران سنة ١٩٤٧ أعلن الجنرال جورج مارشال وزير الخارجية الأميركية في خطبة له القاها في جامعة هارفارد بان الولايات المتحدة قد قررت تقديم القروض والمنح لجميع الدول الأوروبية حيث قال : « بأن أية حكومة ترغب في أن تساهم في جهود (الانعاش الأوروبي) ستلقى منا كل عون ومساعدة » .

وفي ٢٢ حزيران سنة ١٩٤٧ أمر الرئيس ترومن بتأليف ثلاث لجان لتجري مقادير الثروة العامة الأميركية وتقدير امكانيات الولايات المتحدة في تحقيق مشروع مارشال والبحث فيما اذا كان المشروع يلحق أذى او ضرراً بالاقتصاد الأميركي . وكانت أولى اللجان لجنة حكومية يرأسها السيد « كروج »

وزير الداخلية الاميركية اما اللجنة الثانية فكانت تتألف من هيئة مستشاري الرئيس ترومان للشؤون الاقتصادية بينما كانت اللجنة الثالثة والاخيرة تتكون من شخصيات اميركية مدنية تمثل ارباب الصناعات الاميركية وشركات النقل البرية والبحرية والمصارف وقد قدمت هذه اللجان جميعها تقاريرها في اليوم السابع من شهر تشرين الاول لسنة ١٩٤٧ واجمعت على رأي واحد وهو ان الموارد الاميركية كافية لتمويل وتحقيق مشروع مارشال ثم اُضيفت الى ذلك تقول بان هذا المشروع لايفي بالغرض المطلوب لأن المصالح الحيوية للولايات المتحدة تقتضي التوسع في هذا المشروع ورصد اعتمادات اكثر من الاعتمادات المرصودة لحسابه حاليا (١) وعقب اعلان مشروع مارشال اجتمع وزير خارجية بريطانيا وفرنسا لتنظيم دعوة الدول الاوروبية التي تنوي ان تشترك في المشروع ثم انضم اليهما المسيو مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفياتي .

(١) جريدة «كرسشن سيمافس مونتر» الاميركية الصادر

في ٣ آذار عام ١٩٤٨

وبعد اجتماع غير طويل بين مولوتوف وبين سيدو
رفض الاتحاد السوفياتي الاشتراك في مشروع مارشال وشاركته
في رفضه جميع دول أوروبا الشرقية اذ ان الرفيق مولوتوف
اراد ان تقتصر القروض والمنح الاميركية على غرض الانعاش
فقط وان تخير كل دولة بكيفية الاستفادة من تلك القروض
دون الرجوع الى البرامج التي وضعتها الولايات المتحدة لهذا
الغرض وعدم التقييد بالمبدأ الذي اعلنه السيد جورج مارشال
في ٢ تموز سنة ١٩٤٧ والقائل بأن من اهم شروط مشروع
الانعاش الاوروبي الاتقاء بمساعدة الولايات المتحدة او
بالاخرى اشراك اميركافي مراقبة صرف الاعتمادات المرصودة
للدول الأوروبية وتعيين الوجوه التي يجب أن تصرف فيها
تلك الاعتمادات .

ولم يكن لرفض الاتحاد السوفياتي كبير أثر على بريطانيا
وفرنسا اذ سرعان ما دعت هاتان الدولتان الدول الأوروبية
الآخري للاشتراك في المباحثات لوضع الخطط المشتركة للدول
الأوروبية بالنسبة لمشروع مارشال . وقد قبلت هولندا
والنمسا والنرويج وإيطاليا واليونان والبنك واللوكسمبورج

والبرتغال والسويد والبلجيكا وايرلندا وتركيا وايسلندا
وسويسرا دعوة بريطانيا واشتركوا جميعا في وضع
الاسس لكيفية صرف المبالغ وتحديد الاتجاهات الاقتصادية
الجديدة لاوروبا حسب رغبة الولايات المتحدة الاميركية .
وكانت الولايات المتحدة قد قدمت تسهيلات لتجارها
الى الدول الاوروبية القروض والمنح التالية وذلك منذ اول
تموز سنة ١٩٤٥ حتى تشرين الثاني ١٩٤٧ .

(١)

اسم الدولة	قرض حكومي	قرض فردى	و حكومى	نمن بضائع	قرض بنك التصدير والاستيراد	اعتمادات لشراء مخلفات الجيش الاميركي	قروض بموجب قانون الامارة والتأجير	ثمن سفن
بملايين الدولارات								
الأممسا	٢٣٨	١٨٢	—	١	—	—	—	—
البلجيكا	٤٨٧	٤٨٧	٦٠٠	٣٢٦	٦٠	—	—	—
الدانمرك	٣٠	١٥	١٥	—	—	—	—	—
فرنسا	٢٣٢٢	٢٢٠٦	١٠٩١	٧٠٠	٣٧٢	٤٠	—	—
اليونان	٨٠٣	٥٣٣	٥	٥٠	١٥٣	٤١	—	—
إيسلاندا	٦٥	٦٥	—	٦٥	—	—	—	—
إيطاليا	٩٩٩	٩٠٩	٧٦	١٩٩	٣٠	٣٩	—	—
هولاندا	٣٠٣	٢٧٦	١٩٧	٥٩	١٩	—	—	—
النرويج	٨٧	١٧	—	—	١٩	—	—	—
السويد	١	١	—	—	—	—	—	—
سويسرا	٢	٢	—	—	—	—	—	—
تركيا	١٤١	٦	—	٦	—	—	—	—
بريطانيا	٤٧٦٩	٤٣٣٤	٣٣٥٠	٦٥٠	٣٢٥	—	—	—
منطقة								
الاحتلال								
الاميركي	٧٦٧	٥٣٧	—	—	—	—	—	—
ألمانيا								
المجموع	١١٠١٤	٩٥٧٠	٤٨٣٤	٢٠٥٦	٩٧٥	١٢٠	—	—

(١) جريدة واشنطن بوست ، العدد الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٧

وفي ٢٣ تشرين الثاني لعام ١٩٤٧ دعا الرئيس ترومان
مجلسي النواب والشيوخ الاميركي لمقددورة استثنائية وقدم
لهما مشروع مارشال للمواقفة عليه وقد أعلن ترومان في كتابه
الى الكونغرس بانه يعتبر مشروع مارشال جزءاً وركناً هاماً
من أركان السياسة الخارجية للولايات المتحدة وطلب باقرار
١٧ مليار دولار توزع على الدول الاوروبية بصفة قروض
ومنح خلال السنوات التالية :

يرصد مبلغ ٦,٢ مليار دولار تنفق خلال ١٥ شهراً
ابتداء من ١ نيسان عام ١٩٤٨ الى ١ حزيران عام ١٩٤٩ ثم ينفق
المبلغ المتبقي وقدره ١٠,٦ مليار دولار خلال الثلاث سنوات
اللاحقة اي من حزيران عام ١٩٤٨ حتى حزيران عام ١٩٥٢
ويضاف الى المبلغين الآنفى الذكر قرض قدره ٤ مليارات
دولار تسحب من البنك الدولي ووفقاً لاقتراح الرئيس
ترومان عقد لجننا الشؤون الخارجية لمجلسي النواب والشيوخ
جلسة مشتركة لسماع البيانات الخاصة ببرنامج مشروع
مارشال .

وفي ٦ كانون الثاني عام ١٩٤٨ عرض مندوب الحكومة

الاميركية مشروع قانون لاعتماد مبلغ ٦,٢ مليار دولار
لنفقات الخمسة عشر شهراً الاولى ولكن مجلسي النواب
والشيوخ رفض اقرار هذا المبلغ وخفضه الى ٥,٣ مليار دولار
تنفق خلال ١٢ شهراً

هذه لمحة تاريخية عن الخطوات التي سبقت اقرار مشروع
مارشال وعلينا هنا ان نتساءل عن الدوافع والاسباب التي
حدثت بحكومة الولايات المتحدة الاميركية الى اتفاق مبالغ
ضخمة كهذه ورصد اعتمادات كريهة سخية لحساب الدول
الاوربية.

فهل كان اقدام الحكومة الاميركية على اتباع مثل هذه
السياسية الاقتصادية تجاه اوربا عملاً انسانياً مجرداً عن كل
ما هنالك من اغراض وفوائد مادية وهل هدف اميركا الاول
انقاذ اوربا من وهذه الشقاء والبؤس التي تتخبط فيها ام هل
هناك فوائد مادية وسياسية تبتغي الطبقة الصناعية والمالية
الاميركية اجتناءها عن طريق مشروع مارشال؟ والجواب
على هذه الاسئلة يقتضيها الرجوع الى السياسة الاقتصادية

التي أتبعها الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الأولى لأن
ظروف أوروبا الاقتصادية اليوم لا تختلف كثيراً عن ظروفها
وأوضاعها عقب الحرب العالمية الأولى.

كانت الولايات المتحدة الأميركية حتى سنة ١٩١٤ تدين
لأوروبا بمبلغ قدره ثلاثمائة مليارات من الدولارات ولكن
نشوب الحرب العالمية الأولى جعل منها دولة دائنة إذ بلغت
القروض التي منحتها إلى الدول الأوروبية خلال تلك الحرب
وعقبها ١١,٥٢٢ (١) مليار دولار وبعد أن استقرت الأوضاع
الاقتصادية في أوروبا بدأت الولايات المتحدة تطالب الدول
الأوروبية بتسديد ما عليها من ديون فأخذت أوروبا تماطل
بالدفع فاضطرت الحكومة الأميركية أن تتبع سياسة اقتصادية
ترغم أوروبا بواسطتها على تسديد ديونها — أفرغت التعرفة
الجمركية على الواردات الأوروبية إليها وضربت بتوصيات
عمصة الأمم السابق القاضية بتخفيف الحواجز الجمركية
عرض الحائط. وكانت من نتيجة هذه السياسة أن قبلت معظم

(1) AMERICAN ECONOMIC HISTORY BY H. U.
FAULKNER, PP. 682

الدول الاوروبية ان تدخل في مفاوضات مع الولايات المتحدة
لتسوية مسألة ديونها تسوية نهائية فأبرمت. اتفاقات مع الدول
الاوروبية التي تعهدت بتسديد ما عليها من ديون خلال مدة
٦٢ سنة وبلغت هذه الديون مع فوائدها مبلغاً قدره ٢٢,١٤٣
مليار دولار (١).

وتتج عن سياسة التعرف الجركية العالية ان هاجرت
رؤوس الاموال الاميركية الى الخارج حيث بلغ مقدار ما
وظف منها في العالم خلال ثمان سنوات (١٩٢٢ - ١٩٣٠)
٧,١٤ مليار دولار وذلك بالاضافة الى رؤوس الاموال
الاميركية الاخرى التي كانت موظفة من قبل وتقدر بـ ٣,٦٣١
مليار دولار وهذا أصبحت قيمة الاستثمارات الاميركية
في البلاد الأجنبية ثلاثة اضعاف ما كانت عليه قبل
الحرب الأولى.

وبالجدول التالي بيانات عن رؤوس الاموال الاميركية
الموظفة في الخارج ما قبل الحرب الاولى وعقبها.

اسم الدولة	إعلايين الدولارات (١) ١٩١٣	إعلايين الدولارات (٢) ١٩٤٠
كندا	٧٥٠	٣٨٢٤
أوروبا	٣٥٠	٢١٦٥
أميركا اللاتينية والجنوبية	١٣٣٠	٦٧٩٥

وعادت سياسة التعرف الجمركية على أميركا بأوخم
العواقب وكانت من العناصر الهامة في خلق الازمة التي
عانتها الولايات المتحدة عقب الحرب الاولى . ووجد
الرأسماليون الاميركيون ان الحزب الجمهوري الذي كان
يتولى زمام الحكم آنذاك سيسير بمصالحهم الى الدمار فضعفوا
على الحكومة الاميركية لتحسين علاقاتها التجارية مع اوروبا
وطالبوها بتخفيض التعرف الجمركية والغاء قيود الاستيراد
والتصدير واضطروا وزير المالية الاميركية آنذاك المدعو
« ميلون » ان يتبع سياسة اللين مع الدول الأوروبية المدينة
فأصدر تصريحاً قال فيه :

(1) ECONOMIC HISTORY BY H. U. FAULKNER
P.P. 678

(2) ECONOMIC AL MANAC (44 — 45)

« ان مجموع مالنا من ديون على الدول الاوروبية لا تعادل قيمتها ما نجتنيه من اوروبا كعميل تجاري ثري »
وكان الحزب الديمقراطي يعارض السياسة الاقتصادية التي اتبعها الرئيس « هوفر » رئيس الولايات المتحدة آنذاك وممثل الحزب الجمهوري ولهذا بقي البيان الانتخابي الذي أصدره الحزب الديمقراطي حينما رشح الرئيس روزفلت منافسا وخلفا للرئيس هوفر ترحيبا حارا وشديدا من قبل الرأسماليين الاميركيين اذ أن هذا البيان لم يقتصر على المطالبة بخفض التعرفة الجمركية فحسب بل تعداها الى ضرورة عقد مؤتمر اقتصادي عالمي تجي قراراته مسهلة للاتفاقات التجارية وللتبادل الدولي . وقد وجهد الرأسماليون الاميركيون في هذه السياسة خير ما يطمحون اليه ويرغبون في تحقيقه فعملوا على انتخاب روزفلت ونجحوا في رفعه الى سدة الحكم حيث بدأ حال استلامه زمام الامور بتنفيذ ما وعده به في بيانه الانتخابي فدعا الدول الاوروبية الى عقد مؤتمر اقتصادي للاتفاق على تنظيم الشؤون الاقتصادية والتجارية للعالم وعقد هذا المؤتمر اولى جلساته في لندن وذلك في سنة ١٩٣٣ وكان

يرأس الوفد الأمريكي اليه السيد كوردل هل وزير الخارجية
الاميركية آنذاك وقد طالب وعمل كوردل على تخفيض
التمرفة الجمركية وازالة كل قيد يحد من نشاط التجارة
الدولية . ولكن فرنسا تناصرها كتلة من الدول الاخرى
رأت ان اصلاح الاقتصاد الاوروبي يجب ان يسبقه اصلاح
النقد الدولي . تشبته - مكافحة تخفيض قيمة . وكان هذا
الرأي لا يتفق والسياسة الاقتصادية التي رسمها روزفلت لأنه
كان يرى في رفع الاسعار عن طريقة التضخم النقدي
علاجاً ناجحاً لحل الازمة الاقتصادية العالمية فابلغ كوردل
هل بضرورة العودة الى اميركا وعدم توقيع الاتفاق .

ومع هذا ظل الرئيس روزفلت يسعى الى توسيد
التجارة الاميركية مع الدول الاوروبية والعالم حتى أصبحت
أوروبا القارة التي تستورد الجزء الاكبر من الصادرات
الاميركية والبيان التالي يرينا أوروبا كسوق بالنسبة
للولايات المتحدة .

التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع البلدان الأجنبية

وذلك في سنة ١٩٣٧

(١)

البلدان	الصادرات الاميركية	الواردات الى الولايات المتحدة
اوروبا	٤١٪	١٥٪
آسيا	١٨٪	٣٩٪
افريقيا	٤٪	٥٪
اميركا الجنوبية	١١٪	١٥٪
كندا وبلدان	١٨٪	١٧٪
شمالى اميركا	٨٪	٩٪
اميركا الوسطى		
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪

ومن البين ان الذي أوردته آفنا يتبين لنا بان أوروبا وحدها كانت تسهم بـ ما يقارب من نصف الصادرات الاميركية الى العالم فلا عجب ان رأينا الولايات المتحدة

(1) AMERICAN ECONOMIC HISTORY BY H.U. FAULKNER. PP. 687

الاميركية تنصب سياستها اليوم على تمكين أوروبا من العودة
سوقاً تجارياً لها .

وهكذا يتضح لنا الآن ان السياسة الاقتصادية التي
تنتهجها الحكومة الاميركية حالياً ليست سوى برنامج
من البرامج الاقتصادية التي وضعتها الرأسمالية الاميركية
لتوسيعها الاقتصادي وما مشروع مارشال سوى حلقة من
حلقاتها ولكنها حلقة أكثر تنظيماً وأوفى درسا إذ أنها جاءت
وليدة اختبار طويل ولهذا فرضت الولايات المتحدة على كل
دولة تشترك في مشروع مارشال ان توقع معها اتفاقية
اقتصادية تخول الولايات المتحدة مراقبة الانشاءات
والمشروعات الاقتصادية الأوروبية وقد وافقت الدول
المشاركة في المشروع على ابرام الاتفاقات والمعاهدات
الاقتصادية مع الولايات المتحدة الاميركية . وقد بنيت
هذه الاتفاقات على القواعد التالية :

أولاً : تنمية الاقتصاد الزراعي والصناعي كي تتمكن كل
دولة من الدول المشتركة في مشروع مارشال
من الاستغناء عن المساعدات الخارجية .

ثانياً : الاكثار من انتاج مواد خام معينة ————— يجرى الاتفاق
عليها بين الولايات المتحدة والحكومات الموقعة على
الاتفاقيات الاقتصادية .

ثالثاً : تعاون الدول المشتركة في مشروع مارشال على تخفيف
الحواجز التجارية وخاصة الجمركية بينها وبين بلدان
العالم الاخرى والعمل على تسهيل تبادل البضائع
والخدمات العامة .

رابعاً : اتخاذ اجراءات مالية وتدابير نقدية لتثبيت النقد
وتحديد سعر ثابت للقطر مع الاجنبي واعادة الثقة
الى النظام النقدي .

خامساً : تخصص الدولة المشتركة في المشروع كمية من
النقد المحلي مساوية لقيمة ما تتلقاه من الامدادات
الاميركية ولا تستعمل هذه المبالغ الا وفقاً لاتفاقية
تعقد بين الولايات المتحدة والدولة التي تلقت
الامدادات .

سادساً : تقدم الدول المشتركة في المشروع الاحصاءات
والبيانات المشتركة المتعلقة بكيفية استعمال المساعدات

الاميركية ومدى تقدم المشروعات التي استخدمت

فيها قروض ومنح المشروع .

يلاحظ من النقاط الست التي يقوم عليها مشروع
مارشال ان هناك العميم من المنافع الاقتصادية
والفوائد السياسية التي تعود على الولايات المتحدة الاميركية
من وراء تحقيق مشروع مارشال . ولقد حاولت الدبلوماسية
الاميركية ان تغطي هذه الفوائد والمنافع بغطاء من الاخلاص
لاعادة اقتصاد اوروبا الصناعي والزراعي الى المسكنة التي كان
يتبوأها ما قبل الحرب ولكن طبيعة تطور الاقتصاد وتقدمه
في اوضاع كالا وضاع التي تمر بها اوروبا اليوم تفضح النوايا
الاميركية وتزيل القناع عن وجه مشروع مارشال الحقيقي
لانه ليس باستطاعة اوروبا وهي تعاني حالياً افلاسا شديداً في
شئ مرافقها الاقتصادية ان تتمكن من تنمية ثروتها الصناعية
والزراعية دون ان تعتمد على مساعدات غيرها والمساعدات
كما تفهم في لغة الاقتصاد هي الاستعانة برؤوس الاموال
الاجنبية وبالضبط الاميركية والسماح للاستثمارات الاميركية
بالعمل والنشاط في الحقل الاقتصادي الاوروبي لأن

حالة أوروبا اليوم شبيهة بحالة رجل نزع منه معظم دمه
وتقتضي استعادة حياته وصحته نقل دم جديد اليه وهذا الدم
هو دم اميركي سيتغلغل الى اصغر خلية في جسد أوروبا
الاقتصادي والسياسي . فالمبالغ المرصودة لمشروع مارشال هي
من القلة بقدر لا تستطيع جميعها من انهاء اقتصاد اصغر
الدول الأوروبية فكيف اذن تتمكن هذه المليارات القليلة
من الدولارات من اقالة عشرة مجموعـة ضخمة من الدول
الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا اذن لمشروع مارشال
كما قالت عنه اللجنة الاميركية الثالثة التي تمثل ارباب الصناعة
وبيوتات المال في اميركا انه لا يفي بالغرض المطلوب .
فاذا كان هذا المشروع على حد قول تلك اللجنة لا يفي بالغرض
المطلوب او بسلام اوضح انه مشروع فاشل فلماذا اذن
أقدمت الولايات المتحدة على تنفيذه ؟

وجوابنا على هذا السؤال هو أن حكومة الولايات المتحدة
تعتبر مشروع مارشال مفتاح سياستها للتوسع الاقتصادي
والسياسي في أوروبا فعندما تمكن هذا المشروع من
فتح ابواب أوروبا التي ظلت مدة طويلة من الزمن مغلقة

في وجه رؤوس الاموال الاميركية — فان الرساميل التي
اجتنتها الطبقة الرأسمالية خلال هذه الحرب ستتمكن من
التدفق على اوروبا وتحدد الاتجاهات الاقتصادية التي تنوي
الدول الاوروبية انتهاجها لأن الصناعات الاوروبية ككل
المشاريع الاقتصادية تحتاج حين نشأتها او ترميمها الى
رؤوس أموال تلاءم والمقدار التوسعي المرسوم لها وعندما
يبدأ القائمون على هذه المشروعات بالعمل فيها، يجدون ان
المال ينقصهم لانجازها يلجأون الى طرق أربع :

أولها الاعانات الحكومية وثانيها القروض الحكومية
وثالثها القروض الاجنبية ورابعها توظيف رؤوس أموال
اجنبية فيها ولما كانت الحكومات الاوروبية وعلى
رأسها بريطانيا وفرنسا في حالة من الافلاس المالي
والادبي الشديد فلماذا لن تتمكن من اعانة أو اقراض
المشروعات الخاصة شيئاً من المال وهنا لن يتبقى امام
الطبقة الرأسمالية الاوروبية سوى الاستعانة بالقروض
والاستثمارات الاجنبية ولما كانت معظم الدول في العالم
غير قادرة على تصدير رؤوس الاموال ماعدا الولايات المتحدة

الاميركية لهذا فان الرأسمالية الاميركية ستجد نفسها في
مركز يمكنها من املء الشروط التي تريدها والتي تراها
تنفق ومصالحها كما وانها ستتمكن من منع كل اتجاه اقتصادي
قد تتجه اوروبا وترى الولايات المتحدة فيه خطرا على كياناتها
الصناعي والتجاري والاجتماعي فتستطيع قتل كل صناعة تخشى
مزاومتها في المستقبل القريب والبعيد وهي لهذا نصت كما
يذكر القاري في مشروع مقترحها المقدم الى مؤتمر هافانا على
ضرورة تسهيل دخول رؤوس الاموال الاجنبية الى البلدان الموقعة
على قرارات ذلك المؤتمر وقد اكدت جريده « كرسشن
سيانس مونيتور » في عددها الصادر في ٣ آذار عام ١٩٤٨
هذه الحقيقة اذ اجابت على سؤال لاحد القراء تساءل فيه
عما اذا كان مشروع مارشال يسمح للاستثمارات الفردية
الاميركية بالعمل في اوروبا ؟ وقد اجابت الصحيفة المذكورة
على سؤال قرائها ما ترجمته

ان الاستثمارات الاوروبية لا تغري حاليا رؤوس
الاموال الخاصة بالعمل في اوروبا وذلك لعدم استقرار
الامور السياسية والاقتصادية في اوروبا ولكن عن طريق

مشروع مارشال ستمكن أوروبا من أن تستقر شيئاً فشيئاً وهذا مما يسهل لرؤوس الأموال الأجنبية التوظيف في المشروعات الاقتصادية الأوروبية .

ثم أضافت الجريدة تقول : أن مشروع القانون
الأميركي المقدم إلى مجلسي الكونغرس والمتضمن مشروع
مارشال متوخياً الإقلال من النفقات الحكومية عليه نص
على ضرورة تشجيع الاستثمارات الأميركية في أوروبا وتسهيل
سبل العمل لها في الدول الأوروبية .

ومن قول هذه الجريدة تنجلي الحقائق أمام أعيننا وتبدو
أغراض مشروع مارشال الحقيقية لا الوهمية . فهو باعتراف
الأميركيين أنفسهم يستهدف استعمار أوروبا اقتصادياً
وهو في نظر الحكومة الأميركية طليعة من طلائع جيوش
الرأسمالية الأميركية للغزو الاقتصادي لأوروبا .

ان ذكريات الماضي تشير أحزان واحقاد الولايات
المتحدة على أوروبا والسياسة الخرقاء التي انتهجتها البيت
الابيض عقب الحرب العظمى الاولى وقد علمتها تلك السياسة
دروساً أقسمت على أن لا تنساها ولقد كان « كولدج »

أحد أقطاب سياسة أميركا خير معبر عن آراء الرأسماليين
الأميركيين حينما قال :

« ان معاملتنا السابقة مع أوروبا وما نتج عنها من
مشاكل وأمور قدمت لنا خير العظات التي يجب ان
نستفيد منها في المستقبل (١) »

ولقد اتاحت الحرب الاخيرة بما جلبته لبلدان أوروبا
من انهيار مالي وتدمير اقتصادي فرصة ذهبية للولايات المتحدة
فوجدت انها تستطيع الآن بعد ان اصبحت أوروبا عاجزة
عن الاقدام على أي عمل دون مساعدتها ان تنظم شؤون
أوروبا الاقتصادية تنظيمًا يكفل لها في المستقبل ان تأمن
جانب المنافسة الأوروبية الى الأبد . بحيث يجعل مهمة أوروبا
الصناعية تنحصر في انتاج مواد الخام للصناعة الأميركية
لأن الاقتصاد بين الأميركيين يرمون حاليًا الى تطبيق النظام
نفسها التي كانت ولا تزال الدول الاستعمارية الأوروبية
تطبقها في مستعمراتها وممتلكاتها لان النظام الرأسمالي في

(1) AMERICAN ECONOMIC HISTORY BY H. U.
FAULKNER. PP, 683

فرعه التجاري يحاول أن يحافظ على توازنه بواسطة التبادل التجاري بين البلدان المنتجة للمواد الأولية والبلدان التي تصنعها سلعا وقد رأت الولايات المتحدة انه قيد حان الوقت للدول الاستعمارية الأوروبية ان تطبق النظام الذي تطبقه على مستعمراتها وممتلكاتها على نفسها أيضاً . فعلى أوروبا حالياً وفقاً لمشروع مارشال ان تنمي انتاج المواد الأولية وان تساعد على تصديرها الى المصانع الاميركية وقد ورد هذا المعنى صريحاً في الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية والمبرمة وفقاً لمشروع مارشال حيث نصت مثلاً المعاهدة الاقتصادية اليونانية الاميركية في المادة الرابعة - الفقرة السادسة - ب - على ما يلي :

تنفق الحكومة اليونانية الاموال على تنقيب وزيادة استخراج وانتاج مواد خام قد تتطلبها الولايات المتحدة الاميركية » وقد ورد هذا النص حرفياً في المعاهدة الاقتصادية البريطانية الاميركية وذلك في المادة الرابعة وفي الفقرة السادسة منها - ايضاً وكذلك ورد هذا النص

في المعاهدة البلجيكية الاميركية في المادة الرابعة وفي الفقرة
السادسة - ب - ايضاً .

وقد أعطت المعاهدات الاقتصادية المعقودة بين الدول
الاوروبية والولايات المتحدة الحكومة الاميركية المركز
المتأز في تجارة الصادرات الاوروبية وخاصة صادرات
مواد الخام وأصبح الحق لها في أن تمنع تلك المواد عن
الصناعات الاوروبية نفسها فيما اذا شئت ذلك وقد ورد
ما يؤكد هذا المعنى في المادة الخامسة الفقرة الاولى من
المعاهدة الاميركية البريطانية حيث تقول :

« على حكومه المملكة المتحدة (بريطانيا) ان تسهل
نقل المواد الاولية وغيرها الى الولايات المتحدة وخاصة تلك
المواد المنتجة في المملكة المتحدة والتي قد ترغب الحكومة
الاميركية في استيرادها وعلى حكومة المملكة المتحدة أن
تقبل شروطاً معقولة للبيع والتبادل والى ما غير ذلك . »

وتحدد كميات مواد الخام المصدرة الى الولايات المتحدة
ومدة تصديرها وفقاً لاتفاقية تعقدها بين الدولتين وتراعي

هذه الاتفاقية الاحتياجات المعقولة للمملكة المتحدة من
هذه المواد .

وجاء في الفقرة الثانية ايضاً مايلي :

« وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تتخذ الاجراءات
والتدابير لتنفيذ احكام هذه الفقرة فتتمى انتاج مواد الخام
المطلوبة ضمن المملكة المتحدة وتسهل نقلها الى الولايات
المتحدة الاميركية . وعلى المملكة المتحدة ان تدخل حالا
وحينما تطلب الولايات المتحدة منها ذلك في مفاوضات لاتخاذ
الاجراءات اللازمة لتنفيذ احكام هذه الفقرة » وقد فسرت
المادة السادسة في فقرتها الاولى معنى المملكة المتحدة حيث
قالت انها تعني :

بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والبلدان التي يجري
مفعول هذه الاتفاقية فيها والمذكورة في المادة السابعة الفقرة
الاولى وهي : عدن ، بهاما ، قبرص ، جزائر فلكلاند ،
جامبيا ، جبل طارق ، الساحل الذهبي هونكنغ كينيا ، مالطا ،
موريتز نجيريا ، نيسلندا ، سانت هيلانا ، سيسيل ، سيراليون ،
سنغافورة ، تنجانيكا ، اوغندا ، جنزبار ، جزر وندوورد ،

ويتضح من هاتين المادتين ان الولايات المتحدة قد ورثت عن طريق مشروع مارشال الامبراطورية البريطانية مجموعها وأصبح إنتاج مواد الخام فيها وفقاً لطلب الصناعات الاميركية وحدها .

أما ماورد في المادة الخامسة من المعاهدة الاقتصادية بين بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية بان على أميركا أن تراعي احتياجات بريطانيا المعقولة فكلمة المعقولة كما يلحظ القارئ هي قيد ثقيل بالنسبة لبريطانيا إذ انها تبيح للولايات المتحدة الاميركية ان تدخل وتحدد الكميات التي عينت لبريطانيا أن تتصرف بها في صناعاتها وتجارتها الخارجية بمواد الخام كما انها تمكن أميركا من احتكار هذه التجارة لنفسها فإذا رأت الولايات المتحدة أن بريطانيا تطالب بالاحتفاظ بكمية من مواد الخام التي انتجتها في بلادها أو ممتلكاتها الاستعمارية ووجدت الحكومة الاميركية ان حصول بريطانيا على مثل تلك الكمية قد يلحق الضرر بالصناعة الاميركية من الوجهة الانتاجية أو التجارية فعندئذ يحق

للولايات المتحدة أن تعتبر طلب بريطانيا احتياجا غير معقول ولا يصح تلبية أو العمل به .

وقد هالت تصفية الامبراطورية البريطانية الطبقة
الرأسمالية في بريطانيا فوقف عميدها المستر تشرشل يرثي ويؤبن
الامبراطورية الزائلة ببلاغته المعهودة به حيث قال في خطاب
له القا في ٧ آذار عام ١٩٤٧ في مجلس العموم البريطاني ونشرته
جريدة التيمس في اليوم نفسه ما ترجمته :

« اننا نشهد اليوم بقلوب تنفطر كمدا وأسى زوال
الامبراطورية البريطانية وافول نجمها المتألق مجدا » .

وكان المستر ايوري وزير الممتلكات البريطانية في وزارة
المحافظين قد سبقه في نعوة الامبراطورية البريطانية مهاجما
الاساليب الاميركية الرامية الى تصفية الامبراطورية حيث
قال في كتابه ما ترجمته (١) :

« ان النظام والوسائل التي تتبعها حكومة الولايات
المحتدة تهدف الى تمكين فائض الانتاج الاميركي من غزو

(١) مجلة الشؤون الخارجية (اميركية) عدد تموز عام ١٩٤٧

العالم وتوطيد سلطان ارباب المال من الاميركيين وهذا مما
سيعود على العالم بالفوضى وعدم الاستقرار وخاصة على تلك
البلدان التي تمتلك وحدات اقتصادية محدودة النشاط سيكون
من نتائج السياسة الاميركية انعدام التعاون بين الدول
لتحقيق مصالحها المشتركة .

وقد نشر اللورد « ولتون » زعيم حزب المعارضة بمجلس
اللوردات في جريدة التيمس وفي عددها الصادر في ٢٤ كانون
الثاني عام ١٩٤٧ ما ترجمته :

« لقد كان مشروطا في المفاوضات التي دارت بين
الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ان تمنح الاخيرة أميركا
المركز التجاري الممتاز في الامبراطورية البريطانية وهذه
الشروط لا تشكل خطرا شديدا على مصالحنا في الامبراطورية
فيما لو انتهت المفاوضات وفق ما نشتهي . وعلى حكومة
العمال ان لا تغريها اكوام الذهب ومليارات الدولارات
بالتنازل عن مركزها التجاري ضمن الامبراطورية .

اننا نؤمن بضرورة اجراء تعديلات اساسية على موقفنا
السابق في التجارة الدولية ولكننا يوم نتنازل عن امتيازاتنا

التجارية داخل بلادنا وامبراطوريتنا فعندئذ سيكون ذلك
اليوم اسوء يوم يمر في حياتنا الاقتصادية والسياسية .

اننا اذا سمحت لاية حكومة ، مهما كانت صداقتها
لنا ، بان تملي علينا شروطها وتحدد لنا السياسة الاقتصادية
التي يجب ان نتبعها فعندها سنكون قد وقعنا فريسة لاصعب
أزمة مادية ومعنوية شهدناها تاريخنا القديم والحديث »

وقد جابهت جريدة (نيويورك تايمس) الاميركية
الطبقة الرأسمالية بالحقيقة الواقعة اذ قالت في عـدددها
الصادر في ١٢ آذار عام ١٩٤٧ مايلى :

لقد انتهى عصر السياسة الانعزالية وحل محله عصر
تحمل الولايات المتحدة لمسؤولياتها العالمية ان حكوماتنا تمتلك
اليوم أسطولا بحريا ضخما عددا وعدداً من جميع ما اجتمع
للعالم من اساطيل ولبـلادنا القوة الجوية الكبرى والقواعد
البحرية والجوية الموزعة على جميع انحاء العالم ويدها سر القنبلة
الذرية وموازنتها الحربية اضخم موازنة عرفها العالم .

ويستدل من جواب نيويورك تايمس على ان حكومة
الولايات المتحدة قد اتوت تنفيذ ما أرادت تنفيذه من برامج

توسيعية اقتصادية أقبلت دول العالم بذلك أم لم تقبل لأن
الولايات المتحدة على حد قول جريدة «نيويورك تايمس»
لا تمتلك الدولار فحسب بل القوى العسكرية وسر القنبلة
الذرية أيضاً وعلى دول العالم اليوم ان تختار بين الاستسلام
والرضوخ لمشيئتها أو الصراع والكفاح والحرب .

ولكن الحكومة الاميركية وجدت ان معاهداتها
الاقتصادية مع الدول الاوروبية سوف توصلها الى الكثير من
أهدافها وتوفر عليها نفقات الحرب وتكاليفها .

وقد كان لاميركا ما أرادته فالمادة الخامسة من المعاهدات
الاقتصادية الاوروبية الاميركية قد حققت جميع اغراضها .
ووراء هذه المادة يكمن الخطر الشديد على تطور المجتمع
الانساني ورفاهه لأن النص الوارد فيها يخول الولايات المتحدة
ان توازن بين احتياجاتها الصناعية لمواد الخام وبين رواج
سلاسلها المصنوعة منها فازدياد استهلاك نوع معين من السلع
الاميركية يحتم على الدول الموقعة على اتفاقية مشروع مارشال
ان ترصد الاعتمادات المالية الطائلة لانتاج مواد الخام التي
تصنع منها تلك السلع وهذا مما يؤدي آلياً الى اهمال انتاج

مواد الخام الاخرى لأن العناية بالانتاج ستتوجه عندئذ
الى انتاج مواد الخام التي تطلب او ترى الحكومة الاميركية
انتاجها ضرورياً لصناعاتها .

فقد يتجه الانتاج الاميركي وجهة كمالية بالنسبة
لاحتياجات المستهلكين في العالم كانتاج الذهب والماس أو
استخراج المعادن النورية وغيرها من تلك المواد التي يكلف
انتاجها مبالغ طائلة وهكذا يترتب على كافة الشعوب أن
تتمثل تأمين احتياجاتها الضرورية لتستخدم جميع قواها
ومواردها في سبيل انتاج المواد الاوليه التي يطلبها أرباب
الصناعة والمال من الاميركيين .

وقد ورد أيضاً هذا النص المتعلق بانتاج وتسهيل تصدير
المواد الاولية الى الولايات المتحدة في المعاهدة المعقودة بين
بلجيكا والولايات المتحدة وذلك في المادة الخامسة والفقرة
الاولى كما جاء أيضاً في هذه المادة وفي فقرتها السادسة
ما ترجمته .

« على الحكومة البلجيكية عندما تطلب حكومة
الولايات المتحدة ان تتعاون والحكومة الاميركية على تحقيق

أحكام الفقرة الأولى والثانية من المادة الخامسة (راجع نص
الفقرة الأولى والثانية اللتين أوردتهما حين التحدث عن
المعاهدة البريطانية الاميركية) وذلك فيما يتعلق بإنتاج مواد
الخام في أي مكان خارج بلجيكا .

وقد وردت أيضاً هذه الفقرة في جميع المعاهدات
الأوروبية الاقتصادية . وهدف الولايات المتحدة من وراء
إيراد هذا النص ظاهر وجلي فهي تروم أن تسهل لنفسها
تملك ومراقبة الإنتاج العالمي لمواد الخام ولهذا فهي تطلب من
الدول أن تتعاون وإياها في هذا الحقل الاقتصادي وأن
تعطي الاستثمارات الاميركية حق العمل في كل مشروع
اقتصادي تنوي أية حكومة اوروبية القيام به خارج بلادها
فاذا أرادت سويسرا مثلاً أن تنقب عن البترول في صحراء
الربع الخالي ووجد أصحاب رؤوس الاموال الاميركية أن
استثمارات سويسرا وشركاتها لإنتاج البترول قد توفقت
وحصلت على نتائج طيبة من أعمالها ولكن ملكية سويسرا
لامتياز التنقيب عن البترول في ذلك الجزء من العالم لا يخول
رؤوس أموال اميركية أن تنشط هناك أيضاً ولهذا وجدت

الحكومة الاميركية لها مخرجا من هذا الاحتمال وذلك عن طريق التعاون في الخارج المنصوص عليه في المعاهدة الاقتصادية السويسرية الاميركية .

والتعاون الاميركي شبيهه اليوم بمبدأ الدفاع المشترك الذي أوجده المستر بيفن وحاول تطبيقه على مصر والعراق . وتوخى الولايات المتحدة من وراء هذا التعاون الاستفادة ايضا من النفوذ السياسي للدول الاوروبية في شتى انحاء المعمورة لأن الفقرة الاولى من المادة الخامسة من المعاهدات الاقتصادية الاوروبية الاميركية لا تنص على ضرورة انتاج مواد الخام التي تتطلبها الصناعات الاميركية فحسب بل على ضرورة تسهيل تصدير تلك المواد الى الولايات المتحدة الاميركية ايضا وحبا بتوسع هذا النوع من التعاون الاميركي الاوروبي رأيت أن تنص في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة على ضرورة امتداد التعاون بين الدول الاوروبية والولايات المتحدة الى خارج بلدان اوروبا وممتلكاتها الاستعمارية اي الى بلدان مستقلة قد تكون على وفاق سياسي او اقتصادي واحدى الدول الاوروبية الموقعة على مشروع مارشال فاذا

رأت الولايات المتحدة ان هناك دولة مستقلة لا تسهل دخول
الاستثمارات الاميركية ولا تعمل على انتاج مواد الخام التي
تحتاجها الصناعة الاميركية أو لا تعمل على تسهيل تصدير
تلك المواد الى الولايات المتحدة وكانت تلك الدولة المعاكسة
لمشروعات الرأسمالية الاميركية — تترتب برباط سياسي أو
اقتصادي واخدى الدول الأوروبية فان المعاهدة الاقتصادية
المعقودة بين الحكومة الاميركية وبين تلك الدولة الأوروبية
تخول الولايات المتحدة ان تطلب منها استعمال نفوذها
السياسي أو الادبي لتحقيق الاغراض الاميركية داخل تلك
الدولة المستقلة .

ولقد نشرت الصحف العربية مؤخراً وجريدة الاهرام
على ما أذكر خبراً يفيد هذا المعنى حيث جاء فيه بان هناك
اتفاقاً عقد بين الولايات المتحدة الاميركية وبين بريطانيا
يقضي بضرورة استعمال بريطانيا لنفوذها السياسي في احدى
الدول العربية لتمكين شركة الزيت الاميركية السعودية من
تعميد خطوطها الى البحر المتوسط لتسهيل تصدير الزيت
السعودي واتفاق كهذا ليس بيعيد عن الصحة لأنه مستوحى

من روح الاتفاقية الاقتصادية المعقودة مؤخرا بين بريطانيا
والولايات المتحدة .

يتضح لنا مما تقدم بان اراد هذه المادة المتعلقة بانتاج
مواد الخيام لعبة اميركية بارعة تحقق في طيها معظم اغراض
الرأسماليين الاميركيين . ولا يهمننا ان نتساءل هنا كيف انطلقت
هذه الخدعة الاميركية على سياسة الدول الغربية لأن الاهم
هو أن أوروبا المفلسة قد باعت بثمن بخس وزهيد حريات
شعوبها وتطورها الاقتصادي فالاجتماعي فلقد تحقق الآن
حلم أرباب الصناعات الاميركية ومموليها وأصبحت أوروبا
قارة زراعية لا تعدى مهمتها الصناعية انتاج مواد الخيام في
بلادها وممتلكاتها الاستعمارية وحرمان شعوبها وشعوب تلك
المستعمرات ومناطق النفوذ الاوروبي في العالم من
خيرات بلادهم وثرواتها لتقديمها الى الولايات المتحدة
الاميركية .

وهكذا تمكنت الولايات المتحدة عن طريق المعقولية
واللامعقولية التي نصت عليها المعاهدات الاقتصادية الاوروبية
من ان تفرض نظام التقنين في توزيع المواد الاولية على

على ما قد يتبقى في العالم من صناعات .
وبذكر القارىء ما أوردته سابقا عن تطور الاختكارات
الاميركية حيث قلت ان منع المواد الأولية عن الصناعات
المستقلة عن الاختكارات كانت من أهم الوسائل التي لجأت
اليها الاختكارات الكبرى لارغام المشروعات الفردية
على الانضمام اليها او القضاء عليها وهكذا فان طبيعة
السلطات التي تمتلكها الولايات المتحدة عن طريق المعاهدات
الاقتصادية مع أوروبا سوف لا تمكنها من السيطرة على المواد
الأولية فحسب بل ستعدها الى السيطرة على مجموع
الصناعات الأوروبية التي سيكون مصيرها الانهيار فيما لو
منعت عنها أميركا المواد الأولية .

وسينتج عن هذا التنظيم الجديد الذي فرضته
الولايات المتحدة على أوروبا فالعلم تحديدا طبقيا للعالم اسوأ من
تحديد هتار لدرجات الشعوب وطبقاتها لأن السياسة
الاقتصادية الجديدة للحكومة الاميركية قد وزعت شعوب
العالم الى ثلاث طبقات وهي الطبقة الصناعية الاميركية فطبقة
سعر منتجي مواد الخلم من العمال الأوروبيين والعمال في سائر

أنحاء العالم وطبقة الزراعيين وهذا التوزيع الطبقي الجديد جاء
عن اشتداد ساعد الرأسمالية الاميركية وتمتعها بقوى مالية
وانتاجية جبارة جعلتها تشعر بان العالم بمجموعه — هو
وحدة اقتصادية تامة ولقد عبر عن هذا الرأي الكاتب
الاميركي « ولتريمان » في كتابه الذي طالب فيه بالشاء
حكومة اتحادية عالمية ونسي الكاتب ان يطالب بجعل نيويورك
أو واشنطن عاصمة لها .

وسينشأ عن تطبيق البرامج التوسعية الاقتصادية
الاميركية تقسيم جديد للمجتمع وطبقاته وستفوق مظالمه ما كان
للمجتمع الاقطاعي من جور وطمغان وما للمجتمع الرأسمالي
الحالي من استغلال وحرمان لأن الرأسمالية الاميركية
الحالية هي رأسمالية فريدة في نوعها .

ولكن هل تلبث البقاء للمجتمع الذي تنوي الولايات
المتحدة انشاءه ؟ لن اترك الاجابة على هذا السؤال
للمستقبل لأنني اؤمن بان هذا المجتمع الجديد للرأسمالية
الحديثة سوف ينهار سريعاً ولن يعمر أكثر من سنوات
معدودة لأنه سيواجه هجوماً من الداخل والخارج وسوف

لا تتحمل عناصر بقائه المتعارضة قوة ذلك الهجوم المرتقب
وشدته وستنهار صروحه وستمرد القوى الشعبية عليه
وستجمع كلمة شعوب العالم على ضرورة هدمه وإخلاص
منه .

لماذا قبلت أوروبا بمشروع مارتال

قد يتساءل القاريء كيف تسمح الطبقة الرأسـالية
الاوروية لحكوماتها بأن توقع مثل هذه الاتفاقات الاقتصادية
التي تقضي على كل مالها من مصالح في العالم وأمل في
المستقبل ؟

إن الطبقة الرأسالية الاوروية تؤمن بسياسة الأمر
الواقع وتعرف بأنها قد فقدت نتيجة الحرب الأخيرة جميع
مالها من قوى اقتصادية ومعنوية ومادية وأنها لن تستطيع
الاحتفاظ بالقليل المتبقي لها إلا إذا سامت بشروط زميلتها
الرأسـالية الاميركية لأنها تدرك بأن أحجامها عن
الاتفاق مع الممولين الاميركيين سيعرض النظام الذي تعبت
في بنائه القرون الطويلة لانهار مؤكداً وهذا اشر

ما تخشاة حيث ترى فيه القضاء على آخر ذرات أمليها
في المستقبل .

لأن انهيار النظام الاقتصادي الاوروبي سيعقبه أيضاً
انهيار النظام السياسي الناشيء عنه وبانهيار هذين النظامين
سيصبح من المستحيل نشوء نظام جديد يبنى على أساس
المحافظة على بقاء الطبقة الرأسمالية وصيانة مصالحها وهي لهذا
تفضل أن تبيع نفسها ومستقبلها للرأسمالية الاميركية خشية
أن تنهار وتشهر افلاسها أمام شعوب العالم لأن الطبقة الرأسمالية
الاوروبية قد بلغ انحلال نظامها وتفسخه درجة أصبح معها
لا يقوى على الثبات أمام وعي الشعوب الاوروبية ويقظتها
وهي لهذا تفضل أن تستسلم لصديق مغتصب على ان تنهار
تحت اقدام شعوب اوروبا .

واليوم تأتلف الطبقة الرأسمالية الاوروبية وزميلتها
الاميركية وتحشد كل ما تبقى لها من قوى مخزونة في
الولايات المتحدة والعالم لترد الغزوات الشعبية وغارات الجماهير
عن نظامها ولتحمي وجودها عن طريق اندماجها بالاحتكارات
الاميركية ولهذا فعلينا ان لا نستغرب كرم الرأسماليين

الاوروبيين وبذلهم واغداقهم على زملائهم الاميركيين كل
ما كانوا يتمتعون به من امتيازات تجارية واقتصادية لانه
لم يعد امامهم من سبيل يسلكونه سوى اندماجهم بالاحتكارات
الاميركية او الموت .

تخفيض الحواجز الجمركية

وتدابير تثبيت النقود

رأينا في مكان آخر من هذا الكتاب كيف نشطت
الولايات المتحدة في مؤتمراتها فانا للتجارة الدولية وضغطت على
الدول الاعضاء لتخفيض الحواجز الجمركية وازالة القيود
التي تحد من حرية التجارة . وقد أرادت الحكومة الاميركية
ان لا تفوت الفرصة التي قدمها لها مشروع مارشال بل أن
تعمل على تحقيق مبدأ حرية التجارة فتزيل الحواجز الجمركية
القائمة بين شتى الدول الاوروبية لتسهيل لبضائعها حرية الانتقال
بين أقطار العالم ورخص السعر وثباته . وقد نجحت فيما أرادته
فنشأ اول اتحاد جمركي اوروبي وهو الاتحاد المعروف باسم
« البنلو كس » والذي يضم هولندا وبلجيكا ولو كسمبرج

كما وان تأشيرات السفر « فيزا » قد الغيت بين جميع بلدان
دول اوروبية الغربية تسهيلا لتنقلات ارباب الاعمال
وأسفارهم .

ومبدأ الحرية التجارية ليس بجديد على العالم فلقد دانت
به بريطانيا في القرن التاسع عشر وسعت الى تطبيقه في العالم
وقد وجد هذا المذهب في الكاتب الاقتصادي الانكليزي
آدم سميث خير داعية له في ذلك القرن . أما الدوافع التي حدت
بريطانيا لاعتناق هـذا المبدأ في ذلك الحين فهي الدوافع
والأسباب ذاتها التي تدفع الولايات المتحدة الى اعتناقه
والايمان بحرية التجارة . فلقد كانت بريطانيا في القرن التاسع
عشر تعتبر نفسها الورشة الصناعية في العالم وكان يضطرها
رواج منتجاتها الى العمل بمبدأ حرية التجارة ولهذا خاضت
الحروب الطاحنة في أوروبا ضد نابليون حينما منع دخول
البضائع الانكليزية الى القارة الاوروبية ورضيت عن المساعدات
التي كان يقدمها نابليون انثالت للحركات التحريرية في إيطاليا
كي تتوحد أنظمة إيطاليا السياسية في دولة موحدة ونظام
تجاري واحد ووقفت على الحياد في الحرب السبعينية (١٨٧٠)

بين فرنسا وألمانيا على تلك الحرب تقضي على الصناعات
الناشئة في هذين البلدين فتتمكن البضائع الانكليزية من
اقتحام أسواقهما وقد أقدمت بريطانيا على كل هذه الاعمال
لتحصدهم النتائج التي تحصدتها الولايات المتحدة اليوم ولكن
الحروب الأوروبية في القرن التاسع عشر وباسلحتها البدائية
بالنسبة لاسلحة الحرب العالمية الأخيرة لم يكن لها كبير أثر
على اقتصاد دول أوروبا الناشئة حيث خرجت كل دولة منها
وهما الأولى توطيد الصناعة الوطنية وحمايتها بسياسات
الرسوم الجمركية العالية ولهذا اضطرت بريطانيا أن تشترك
في الحرب العالمية الأولى لتقضي على مزاحمتها الجارية في
الأسواق العالمية ألمانيا القيصرية ولكن حالة أوروبا اليوم
غير حالتها بالأمس فجهازها الاقتصادي الحالي خرب لا يستقيم
دون الارتقاء في احضان الرأسمالية الاميركية التي حلت الآن
في المحل الذي كانت تحتله بريطانيا في القرن التاسع
عشر حيث أصبحت في القرن العشرين الورشة الحقيقية
لصناعات العالم « ويقضي بقاؤها الورشة الصناعية ان تعمل
على توسيع تجارتها وتمكينها من الوصول الى جميع اسواق

العالم لأن ازدهار الصناعة متوقف على رواج التجارة وانتشار استهلاكها . ولهذا ضغطت الحكومة الاميركية على الدول الاوروبية الغربية للقبول بمبدأ حرية التجارة فأوردت في الفقرة الاولى - د - من المادة الثامنة من المعاهدة الاميركية البريطانية والمعاهدات الاخرى هذا النص القائل .

« على المملكة المتحدة ان تتعاون مع الدول المشتركة في مشروع مارشال لتسهيل تبادل البضائع والخدمات بينها ومن ثم بين اقطار العالم الاخرى وذلك عن طريق تخفيف الحواجز الخاصة منها والعامه في وجه التجارة الدولية .

ثم قالت الفقرة الثالثة من المادة نفسها ما ترجمته

« على حكومة المملكة المتحدة - بريطانيا - ان تتخذ الاجراءات الكافية التي تمكنها من التعاون مع الدول الاخرى فتمنع المؤسسات والمشروعات التجارية الخاصة منها والعامه من الاقدام على أي عمل يضر بالتجارة الدولية ويحد من المنافسة ويقيّد وصول البضائع الى الاسواق أو ينمي احتكار الاسواق العالمية .

لقد أرادت الولايات المتحدة ان تهدم آخر حاجز أمام
حرية التبادل التجاري فدعت الى توحيد أنظمة النقد العالمي
فلقد درجت أوروبا حتى نهاية الحرب الثانية على استعمال
قواعد مالية مختلفة لتثبيت نقدها وكانت قيمة النقود
الأوروبية ترتفع وتهبط وفقاً للاحتياجات الاقتصادية لكل
دولة من الدول فكثيراً ما كانت تلجأ إحدى الدول الأوروبية
الى تخفيض قيمة نقدها لتتخلص مما عليها من ديون أو
لتروج تجارتها على حساب الدول الأخرى وهذا مما كان
يسبب اغراق أسواق العالم بسلع البلد ذي النقد الرخيص.
ومرارة عديدة حال ارتفاع قيمة نقد إحدى الدول دون
رواج تجارتها ولهذا رأينا الرئيس روزفلت في السابق يعتمد
في نظامه الجديد (NEW DEAL) الى تخفيض قيمة الدولار
لتنشيط التجارة الأميركية.

أما اليوم فان تجارة الولايات المتحدة تعاني أزمة
شديدة أوجدتها السوق السوداء لقيمة الدولار حيث تبلغ
قيمته في بعض البلدان الأوروبية اضعاف قيمته الرسمية
وارتفاع قيمة الدولار في السوق السوداء والفرق بين سعره

الرسمي والحر اشبه ما يكون بضريبة غير مرئية على البضائع
الاميركية التي تستورد بدولار حر وهو ——— ما يؤدي الى
ارتفاع ثمنها ويحول دون رواجها ويجعل الفرق شاسعا بين قيمة
السلعة في الولايات المتحدة وقيمتها في الاسواق العالمية
ولهذا طالبت الولايات المتحدة الدول الأوروبية بضرورة تنظيم
نقدها وسعت في اتفاقية «بريتون وودز الدولية» الى اعتبار قاعدة
كمبيو الذهب أساسا للنقد العالمي .

ولكن اتفاقية «بريتون وودز» لم تحدد من نشاط السوق
السوداء فبقي للدولار الاميركي سعران متفاوتان سعر رسمي
وسعر السوق السوداء وهذا مما عاد على تجارة الصادرات
والواردات الاميركية بخسائر جسيمة اذ ان قيمة مستوردات
أميركا تدفع بسعر الدولار الرسمي وهذا مما يجعل كمية
البضائع الأوروبية المصدرة الى الولايات المتحدة لا تتجاوز
نصف كميتها الحقيقية في سوريا أو ربعها في فرنسا ولهذا
الاسباب الواردة نصت الولايات المتحدة في معاهداتها
الاقتصادية على ضرورة تثبيت النقد وقد جاء مثلا في
الاتفاقية الاقتصادية المبرمة بينها وبين بريطانيا وذلك في

الفقرة الاولى - ج - من المادة الثانية هذا النص .
« على حكومة المملكة المتحدة ان تسعى الى تثبيت
نقدها وتحديد سعر ثابت للنقد الاجنبي وأن توازن ميزانيتها
العامة وتوجد وتحافظ على استقرار مالي كي تعيد الثقة
الى نظامها النقدي .

مطالبة التضخم النقدي في أوروبا

ولكي تكافح الولايات المتحدة الاميركية التضخم
النقدي الذي يسود اليوم معظم الدول الأوروبية اشترطت
على الدول المشتركة في مشروع مارشال ان تسحب كل
دولة من التداول مبالغ من نقدها الوطني وتضعها في مصرفها
الخاص بها بحيث تكون تلك المبالغ مساوية لقيمة الدولارات
والامدادات الاميركية التي تتلقاها تلك الدولة من الولايات
المتحدة ولا يجوز لها ان تنصرف بتلك المبالغ الا وفق
ارشادات وتوجيهات اللجنة الاميركية التي تشرف على
توزيع ومراقبة استخدام وصرف المساعدات الاميركية وقد
جاء هذا الشرط في جميع المعاهدات الاقتصادية الأوروبية

الاميركية وسأوردة كما جاء في المعاهدة اليونانية الاميركية
على سبيل المثال :

قالت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من تلك المعاهدة
ما ترجمته : —

على الحكومة اليونانية ان تضع رصيذا في بنك اليونان
باسم الحكومة اليونانية ويسمى هذا الرصيد بالرصيد الخاص
ويكون بـ - درخما - (عملة اليونان) ويجب ان يعادل هذا
الرصيد قيمة البضائع والخدمات والمعلومات الفنية الاميركية
بما في ذلك قيمة تكاليف التخزين والنقل والاصلاحيات
التي تتطلبها الآلات التي طرأ أو يطرأ عليها خلل .

وقد جاء أيضا في الفقرة السادسة من المادة ذاتها ما ترجمته :
« لا يسمح للحكومة اليونانية أن تسحب اية مبالغ من
الرصيد الخاص الاعقب موافقة حكومة الولايات المتحدة
على ذلك » .

اثر مشروع مرسوم على الانقضاء الاميركي

مما لا شك فيه بان تصدير رؤوس الاموال الى الخارج
هو في الوقت ذاته وسيلة لتسهيل وتشجيع تصدير البضائع

والسلع ولهذا جاءت القروض الاميركية غير التابعة لمشروع
مارشال والقروض والمنح التي قدمها المشروع للدول الاوروبية
عاملاً في ترويج التجارة الاميركية وتصريف البضائع المخزونة
وحماية الصناعة الاميركية من التوقف عن العمل والانتاج .
فلقد بدأت الصادرات الاميركية منذ نهاية الحرب تتدنى
بصورة أرهبت السلطات الرسمية الاميركية وأرباب الصناعات
وتقابات اتحادات العمال وأصبح كل فرد في الولايات المتحدة
لا حديث له سوى عن الازمة المنتظرة وما ستخلفه تلك
الازمة من مصائب وكوارث وبالجدول التالي بيانات عن
تدني الصادرات والانتاج الاميركي عقب الحرب .

(١)

عام	قيمة الصادرات بملايين الدولارات	النسبة المئوية للإنتاج الصناعي	النسبة المئوية للإنتاج الزراعي
١٩٣٧	٣٣٦٠	١٠٠	١٠٠
١٩٣٨	٣١٠٠	٧٩	٩٧
١٩٣٩	٣١٩٠	٩٦	١٠٠
١٩٤٠	٤٠٢٠	١١١	١٠٤
١٩٤١	٥١٥٠	١٤٣	١٠٧
١٩٤٢	٨٠٨٠	١٦٧	١١٧
١٩٤٣	١٣٠٠٠	٢١٢	١٢١
١٩٤٤	١٤٥٤٠	٢٠٨	١٢٨
١٩٤٥	١٠٦٢٢	١٨٠	١٢٥
١٩٤٦	١٠٢٢٠	١٥٠	١٢٨

ومن الجدول المتقدم نلاحظ ان قيمة الصادرات
الاميركية تدنت خلال سنة واحدة الى $\frac{٥}{٧}$ ما كانت عليه
في السنة التي سبقتها كما ان الانتاج الاميركي الصناعي

(١) النشرة السابعة للمالية والاحصاء الصادرة عن هيئة الامم المتحدة

في شهر تموز عام ١٩٤٨

هبط الى ما يقارب ثلثي ما كان عليه عام ١٩٤٣ وهذه الحقائق هي التي اضطرت الحكومة الاميركية الى الموافقة على سياسة القروض والاكتثار منها وقد عادت هذه السياسية بالخيرات الوافرة على التجارة والانتاج الاميركي حيث ازدادت قيمة الصادرات الاميركية خلال عام واحد وهو عام ١٩٤٨ ، ٨٣٤٦ مليون دولار كما ان الانتاج الاميركي ارتفع من ١٥٠ / عام ١٩٤٦ الى ١٨٥ / عام ١٩٤٨ .

ولهذا قابلت الصحف والمجلات الاميركية مشروع مارشال بتكبير وتهليل ورحبت به ترحيبا حارا واعتبرته احد الاركان الهامة لتدعيم الرفاه العام للشعب الاميركي او بالأحرى تمكين أرباب الصناعة الاميركية من اجتناء الارباح الطائلة على حساب دافعي الضرائب من الشعب الاميركي .



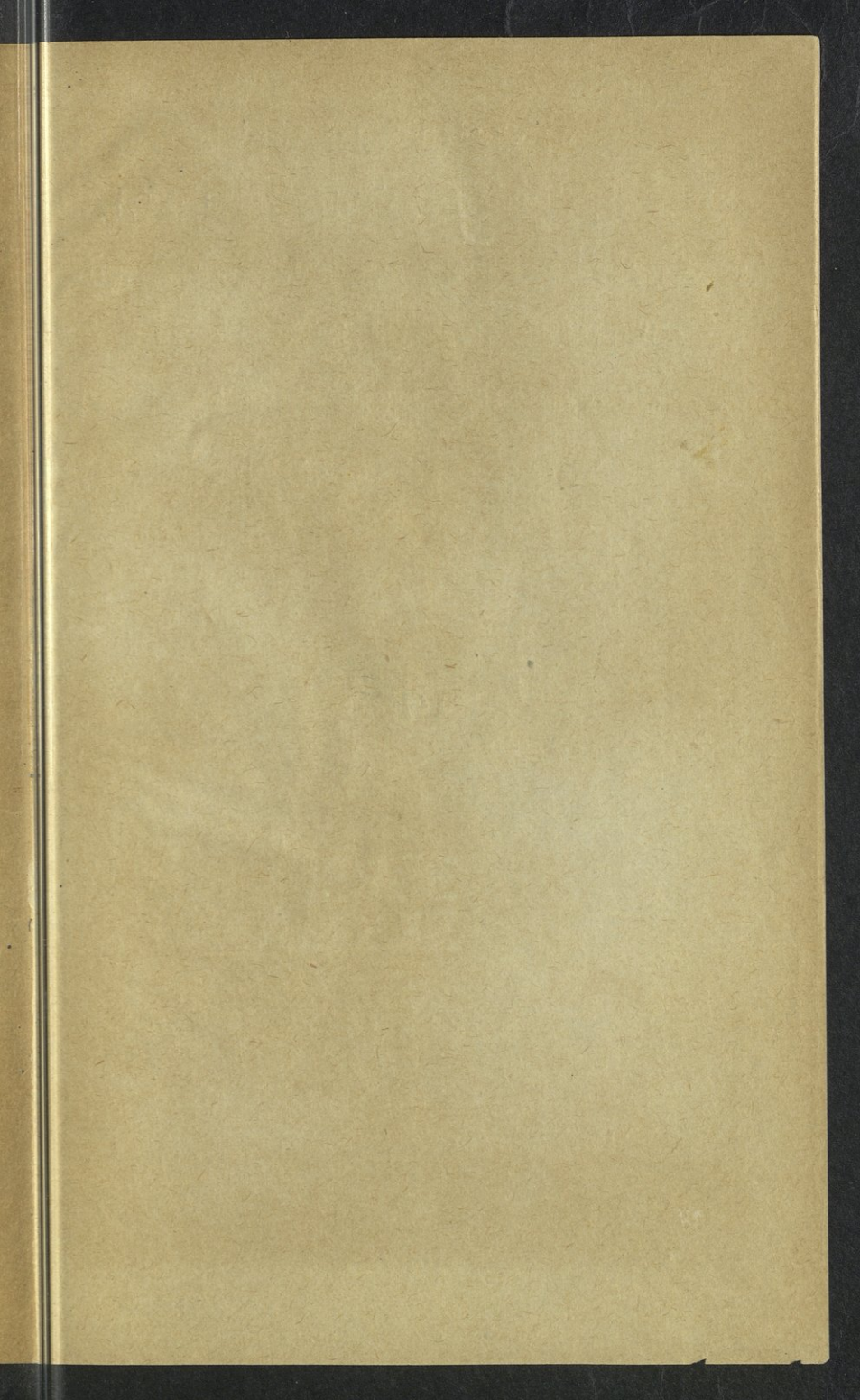
خاتمة

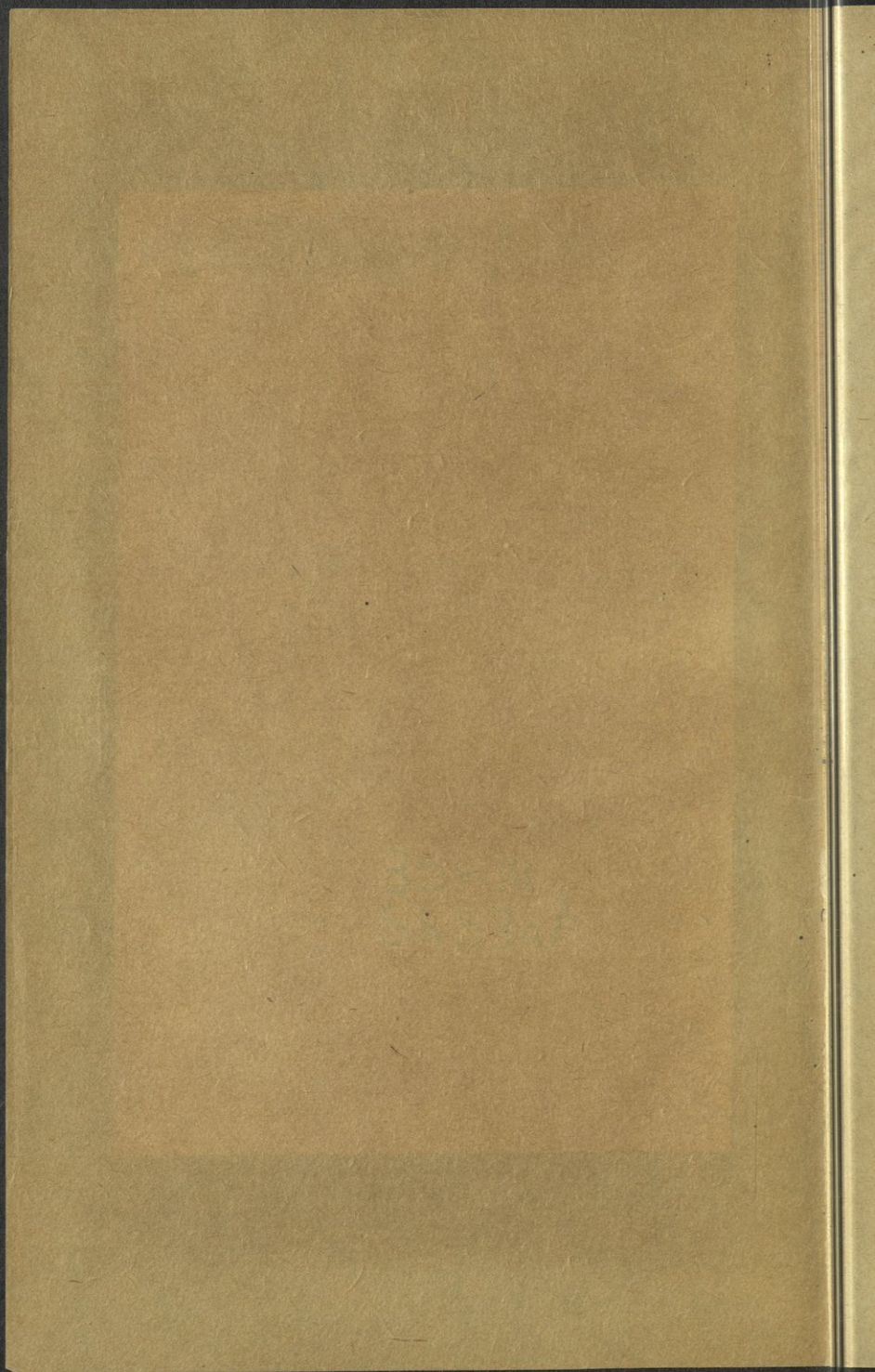
واليوم وقد اتضحت لنا أغراض مؤتمر هافانا ومراميه
وأهداف مشروع مارشال والاطمئاع المستترة وراءه
ورأينا بوضوح الخطوات التي أتبعتها الولايات المتحدة
الأميركية منذ خروجها على سياسة العزلة حتى مؤتمر
هافانا التجاري فمشروع مارشال الذي لا يتعدى كونه
أحدى الحلقات التنفيذية لقرارات مؤتمر هافانا التي
تظهر فيها السياسة الاقتصادية الاستعمارية للولايات المتحدة .
والآن حق لنا أن نتساءل هل سينجح مشروع مارشال
وهل سيستطيع أرباب الصناعة والمال من الأمريكيين
الاحتفاظ بنفوذهم السياسي وسلطانهم الاقتصادي على العالم
الى الابد ؟

كلا ان هذا لن يكون فالقواعد الاساسية التي
شيدت عليها الولايات المتحدة ذاك النفوذ وهذا السلطان

قواعد عدوها التقدم والتطور ولهذا فعلمينا ان لا نستعرب
حلول الازمات بها قريبا لأن سياسة القروض وعشرات
المشاريع كمشروع مارشال لن تستطيع ان تحل التعارض الذي
يقوم عاياه النظام الرأسمالي الحديث وله — هذا فعلى الشعب
الاميركي ان ينتظر حلول أزمة اقتصادية حادة قد تفقده
رشده او تميد اليه رشده .

اترى





DATE DUE



338.91:Sh53aA:c.1

الشيباني، أحمد

الأهداف الاستعمارية وراء مشروع مار

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01017593

American University of Beirut



338.91

Sh53aA

General Library

338.91
Sh53aA
C.1